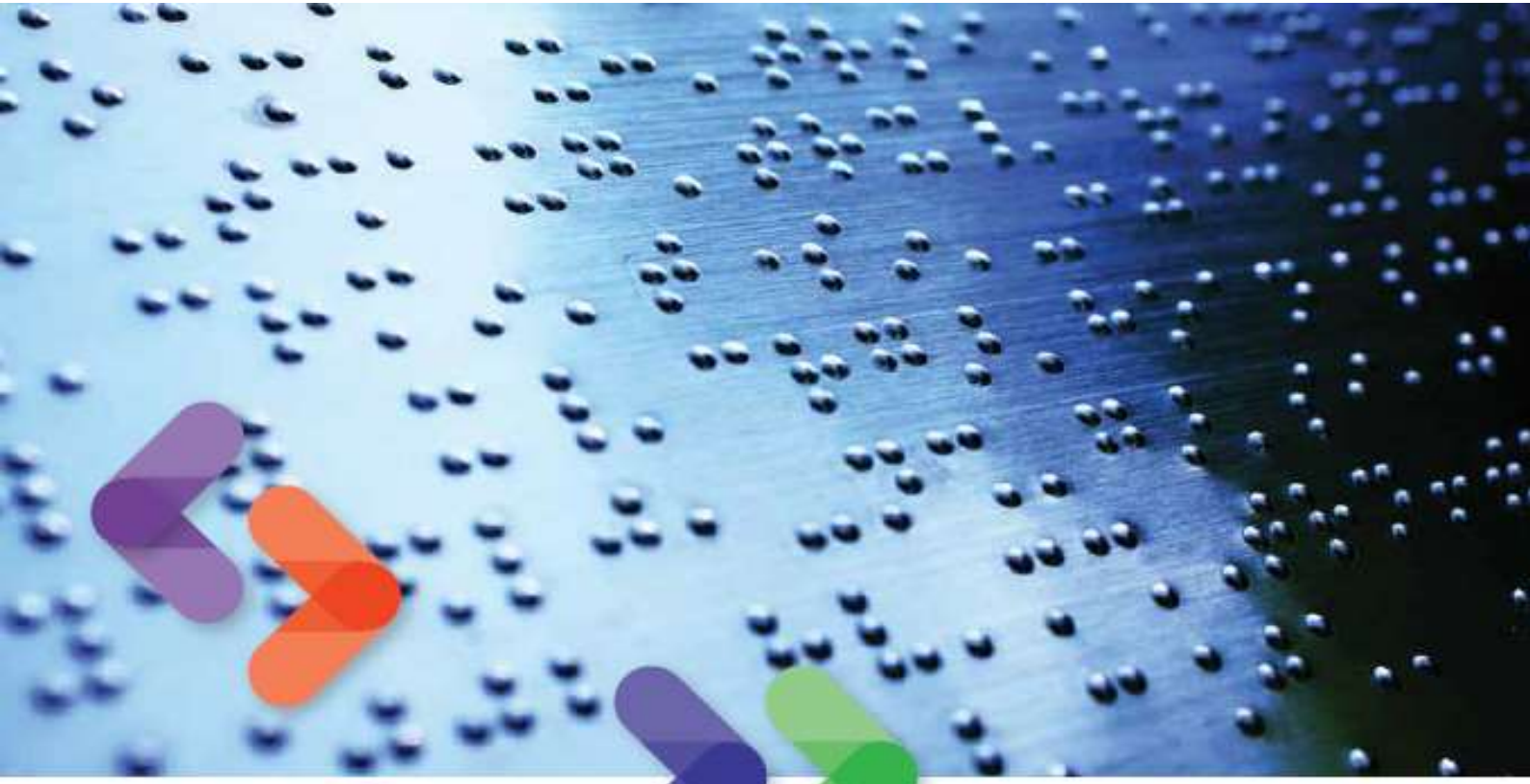

نموذج سياسة
لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم
للأشخاص ذوي الإعاقة

الإصدار الأصليّ

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization

EUROPEAN AGENCY for Special Needs and Inclusive Education

G3ict

النسخة العربيّة

المنظّمة العربيّة
للتّربية والثّقافة والعلوم
ALECSO

هذا المنشور من إنتاج قطاع الاتصالات والمعلومات التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، باريس.
نُشرت النّسخة الإنقليزيّة عام 2014 من قبل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. باريس – فرنسا
النّسخة العربيّة من إنجاز إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتّصال – المنظّمة العربيّة للتربية والثّقافة والعلوم
الألكسو – تونس 2015
ISBN: xxx-xx-x-xxxxxx-x

متاح للعموم بموجب الرخصة ShareAlike 3.0 IGO (CC-BY-SA 3.0 IGO)
(http://creativecommons.org/licenses/by-sa/3.0/igo/).
باستخدام محتوى هذا المنشور، يوافق المستخدمون على الالتزام بشروط استخدام مستودع اليونسكو المفتوح للعموم
(http://www.unesco.org/open-access/terms-use-ccbysa-en).
إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في جميع أجزاء هذا المنشور لا تعبّر عن أيّ رأي مهما كان من جانب اليونسكو بشأن الوضع القانوني لأيّ بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو بخصوص السلطات القانونية في أي منها، أو تعيين حدودها أو تخومها.
المؤلف مسؤول عن اختيار الحقائق الواردة في هذا المنشور وعرضها، وعن الآراء الواردة فيه، والتي لا تتبناها اليونسكو بالضرورة ولا تُلزم المنظمة.

نموذج سياسة

لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة

شكر وتقدير

أعدت أماندا واتكينز من الوكالة الأوروبية للاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل (www.european-agency.org) هذا المنشور بدعم تقني من آكسل ليبلوا من المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict)، انطلاقا من الأعمال السابقة لكل من اليونسكو والمبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict)، إضافة إلى المعلومات التي تم جمعها خلال مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات10+(WSIS) في شباط عام 2013، ولا سيما اجتماعات مجموعة عمل "نحو WSIS+10 وما بعدها: دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعات المعرفة" التي استضافتها كل من اليونسكو والمبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict).

وقد خضعت المسودة الأولية لوثيقة نموذج السياسة لمراجعتين أساسيَّتين:

- أجرى المراجعة الأولى خبراء رئيسون في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم الشامل، اطلعوا على مسودة وثيقة نموذج السياسة تجاه السياسات الوطنية والدولية الراهنة. ثمّ قدّم أربعة خبراء مساهمات مكتوبة تضمنت وجهات نظر دولية حول جوانب تنفيذ نموذج السياسة في البلدان ذات المستويات المتنوعة من التنمية الاقتصادية والبشرية، فضلاً عن البنية التحتية لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال. ومن ثم تم دمج هذه المساهمات مع مشروع منقح لوثيقة نموذج السياسة. الشكر الجزيل لمساهمات الخبراء التاليين ضمن هذه المرحلة من العمل:

  آليكس كورنثن، مدير نظم المعلومات جامعة Cheikh Anta Diop of Dakar – السنغال،

  ديف إيديبيرن، أستاذ مدرّس، قسم التعليم الاستثنائي، جامعة ويسكنسن، الولايات المتحدة الأمريكية،

  شيلجي كابور، المدير العام، BarrierBreak، مومباي، الهند،

  كينيث إيكلينيد، الرئيس السابق لقسم الدمج وتحسين جودة التعلم، يونسكو، السويد،

- شملت المراجعة الثانية عدداً أكبر من المساهمين يمثلون طيفاً من الأطراف المعنية، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، وصناع القرار في مجال تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال و/أو التعليم، والباحثين في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال و/ أو التعليم الذين قدموا مدخلات عن طريق منهجيّة مراجعة الأقران. وقد استُخدمت مدخلات استعراض الأقران كأساس للمسودة النهائية للوثيقة. الشكر الجزيل أيضاً لمساهمات المراجعين التاليين ضمن هذه المرحلة الثانية من أنشطة المراجعة:

  ستيوارت آيتكن، الاتصالات والتكنولوجيّات المساعدة للأشخاص ذوي الأعاقة، المملكة المتحدة،

  ديفيد بينر، مركز MADA، قطر،

  إيدا براندارو، وزارة التعليم والعلوم، البرتغال،

  جان دوكريمر، وزارة التعليم، المجتمع الناطق بالفلمنكية في بلجكيا،

سيرج إيبرسولد، معهد التعليم العالي الوطني الفرنسي لتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة INS HEA،

إيمي غولدمان، معهد الاحتياجات الخاصة، جامعة تيمبل، الولايات المتحدة الأمريكية،

برنارد هاينزر، جمعية DAISY، سويسرا،

بولا هنت، المكتب الإقليمي يونيسيف CEE-CIS،

محمد الجمني، مختبر LaTICE للبحث، جامعة تونس، تونس

جانيت لوني، مستشار سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، فرنسا

كلاوس ميزنبرغر، معهد الدراسات المتكاملة، جامعة لينز، النمسا

إندوماثي راو، مستشار سياسة التعليم، الهند

ناتاليا توكاريفا، UNESCO-IITE، موسكو

تيري وولر، مستشار التكنولوجيّات المساعدة، المملكة المتحدة

ماركو زوكا، المعهد الوطني لتطوير المناهج، هولندا

إرمغاردا كازينزكايت-بودابيرغ، ماكي هاياشيكاوا، فلورانس ميغون، ماريا ماكيتسيونا، دايان بولاي، اليونسكو

جيمس ثورستون، سياسة الوصول الدولية، شركة مايكروسوفت.

كما تمّ بالإضافة إلى ذلك تقديم مسودة وثيقة نموذج السياسة للمناقشة في اجتماع لممثلي الجهات الحكومية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في بوغوتا، كولومبيا.

يقدم الملحق الأول لهذه الوثيقة لمحة عامة حول منهجية لتطوير وثيقة نموذج السياسة، وكذلك ملخصاً عن ردود الأفعال الأساسية الواردة من ثلاثة من إجراءات المراجعة هذه.وإضافة إلى صياغة نموذج السياسة نفسه ومراجعته، ساهمت جميع هذه الأنشطة في تحديد الموادّ الرئيسة لدعم عمليّة تنفيذ وثيقة نموذج السياسة المقدمة في الملحق الثاني للوثيقة. ويُعتبر هذا الملحق محاولة أوليّة لتحديد الموارد اللازمة لدعم تنفيذ السياسة المتعلقة بمجال تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل، لكنّها لا تدّعي في كل الأحوال الشمولية أو الكمال.

المحتوى

شكر وتقدير **3**

كلمة افتتاحية **7**

تقديم الإصدار العربي **8**

1. خلفية وثيقة سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم **13**

1.1 تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في سياسة التعليم 15

2.1 المبادئ التوجيهية لسياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم 17

3.1 الجوانب الحاسمة ضمن سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم 18

2. التعهّد الوطني **21**

1.2 متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) 22

2.2 متطلبات التشريعات الوطنية 24

3.2 الوزارة المشرفة 24

4.2 آلية مراقبة تنفيذ السياسة 26

5.2 تاريخ النفاذ والتطبيق 26

3. أهداف السياسة **29**

4. إجراءات السياسة المرتبطة بأهدافها **34**

1.4 إجراءات السياسة المرتبطة بمراحل تنفيذ السياسة 35

2.4 إجراءات السياسة المرتبطة بأهداف محدّدة للسياسة 37

1.2.4 إجراءات السياسة على مستوى المتعلم 37

2.2.4 إجراءات السياسة على مستوى المؤسّسة التّعليميّة 40

3.2.4 إجراءات السياسة على مستوى النظام 42

3.4 مراقبة إتمام إجراءات السياسة أثناء مراحل التنفيذ 50

5. تطوير استراتيجية تنفيذ وطنية **54**

1.5 تحديد أولويات إجراءات السياسة ضمن السياق الوطني 56

2.5 خطط العمل الاستراتيجية 58

3.5 قالب لخطط العمل 59

4.5 المبادئ التوجيهية لوضع خطط العمل 60

6. الميزانية والتمويل **62**

1.6 فئات نفقات الميزانية 64

2.6 مصادر التمويل والدعم 64

7. مسرد المصطلحات والملاحق 67

مسرد المصطلحات 68
الاختصارات 68
التّعريفات 68
الملحق 1. وضع وثيقة نموذج السياسة 73
1.1 مراجعة الخبراء 73
1.1.1 ترابط مسودة وثيقة نموذج السياسة 73
2.1.1 دراسة ما إذا كانت وثيقة نموذج السياسة تتلاءم مع وثائق السياسة الوطنية والدولية المستخدمة ضمن بلدهم 74
3.1.1 الصلة الملحوظة بين وثيقة نموذج السياسة وعمل صناع القرارات والسياسات 75
4.1.1 تحديد مجالات محددة لتنمية و/ أو تحسين وثيقة نموذج السياسة 76
2.1 إجراء المراجعة الوزارية 77
3.1 مراجعات الأقران 78
الملحق 2.موارد دعم التنفيذ 80
1.2 تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة UNCRPD 80
2.2 سياسة التعليم الشامل 81
3.2 سياسة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال 82
4.2 استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة 82
5.2 التطوير المهني للمعلمين والمهنيين الآخرين 83
6.2 دعم فرص التعلم في التعليم الشامل 84
7.2 جمع البيانات 85
8.2 تنفيذ خطط العمل 86
الملحق 3. قوالب لقياس ومراقبة إكمال إجراءات السياسة 87
1.3 إجراءات المتطلبات السابقة 88
2.3 إجراءات التنفيذ 92
3.3 إجراءات المراقبة 96
الملحق 4 جدول أعمال سياسة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم 99
1.4 جدول أعمال السياسة على مستوى المتعلم 99
2.4 جدول أعمال السياسة على مستوى المنظمة 104
3.4 جدول أعمال السياسة على مستوى النظام 107
معلومات حول الهيئات المساهمة 120
اليونسكو 120
المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict) 120
الوكالة الأوروبية لذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل 121
الألكسو 121

كلمة افتتاحية

يشكل الأشخاص ذوو الإعاقة، الذين يقارب عددهم الإجماليّ المليار نسمة نسبة كبيرة من تعداد سكان العالم. ولسوء الحظ، لم يُحظ الكثير منهم بفرص تعليم متكافئة مع أقرانهم، وسُلبت حقوقهم في أن يكونوا جزءاً لا يتجزأ من مجتمع التعلّم.

وتقع المسؤولية على عاتق جميع الدول الأعضاء لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال حماية المساواة في الحقوق بين مواطنيها، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، في التعليم والعلوم والثقافة والاتّصال والمعلومات، باستخدام حلول تكنولوجيّة مختلفة.

في هذا السياق، تم الاعتراف عالمياً بدور تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في تعزيز التعليم الشامل للطلاب ذوي الإعاقة وتحسين جودة حياتهم.

وفي البلدان النامية، استُبعد ما يقارب 90٪ من الأطفال ذوي الإعاقة من نظام التعليم، وبالتالي ما يزال التعليم الشامل يشكل تحدياً وحلماً لم يتحقق بعد لهؤلاء الأطفال وأسرهم. كما تواجه الدول في جميع أنحاء العالم عقبات خاصة تقف في وجه التعليم الشامل والميسّر، بما في ذلك العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والمادية والتشريعية.

يتوجب على كل دولة من الدول الأعضاء مواصلة النضال لتحقيق هذه الحريات الأساسية للجميع والتّصدّي لأيّة محنة. ومنذ مصادقتها على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) عام 2008، بذلت مصر وماتزال جهودها للتّغلّب على التّحدّيات التي تواجه تحقيق التعليم الشامل ونشره في جميع المدارس.

ويعترف نموذج السياسة الذي قدمته اليونيسكو لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة بالإعدادات الفريدة التي يمكن من خلالها وضع السياسات الوطنية وتنفيذها ومراقبتها، وهو يساعد بذلك البلدان على صياغة أطر التعليم الشامل التي يتمّ تكييفها وفق الظروف الخاصة بكل بلد، من أجل تطوير إجراءات مناسبة وفعالة لكل دولة من الدول الأعضاء ولمواطنيها. إنها مبادرة رائدة لليونسكو ودولها الأعضاء، وخطوة هامة إلى الأمام في إطار الجهد العالمي لتوفير المعلومات والمعرفة للجميع.

عاطف حلمي

وزير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال

جمهورية مصر العربية

تقديم الإصدار العربي

تُعتبر إتاحة فرص متكافئة للوصول إلى تعلّم شامل ودامج وذي جودة من أوكد أولويّات القائمين على النّظم التّربويّة في مختلف دول العالم لفترة ما بعد عام 2015. ذلك أنّ الأمر يتعلّق بأحد حقوق الإنسان الجوهرية، وبقاعدة صلبة لبناء مجتمع عادل ومنصف، يوفّر لنفسه عوامل الاستقرار والاستدامة، ويكفل لأفراده، دون تمييز أو استبعاد، امتلاك أسباب التّطوّر والارتقاء الفرديّ والجماعيّ.

والأكيد أنّ وضع السّياسات المحكمة والاستراتيجيّات الدّقيقة، وتصميم أدوات التّنفيذ والمتابعة والتّقييم الفعّالة، وتوفير مصادر التّمويلات المستدامة، وبناء قدرات العاملين في المجال التربوي، وتطوير المناهج الدراسية والممارسات التعليمية هي الطّريق المثلى حتى تصير التّربية الشّاملة والدّامجة واقعا ملموسا، فتؤدّي دورها كمحرّك للتنمية وكقوّة تؤسّس لمستقبل الأفراد والأمم.

وبما أنّ تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال قد وجدت طريقها إلى مختلف نظم التّعليم والتّعلّم، فقد كان لا بدّ أن تكون هذه التّكنولوجيّات بدورها شاملة ودامجة، حتّى تمنح للمتعلّمين من ذوي الإعاقة فرصا جديدة للتّعلّم المشخّص والتّعلّم مدى الحياة، وتمكّنهم من تذليل ما يطرأ من صعوبات في سياقات التّعلّم التّقليديّة، وتسمح لهم بالتّقدّم في مسارهم لتنمية معارفهم ومهاراتهم.

من هنا، كان هذا الجهد الموفّق لمنظّمة اليونسكو وشركائها في وضع نموذج سياسة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم خطوة على غاية من الأهمّيّة من أجل التّقدّم على درب تأسيس التّعليم الشّامل والدّامج. والألكسو سعيدة بتقديمها هذا المؤلّف باللّغة العربيّة، وهي مناسبة نتوّجه بالشّكر فيها إلى منظّمة اليونسكو على مبادرتها الرّائدة، كما نشكر إدارة تكنوجيّات المعلومات والاتّصال بالألكسو لحرصها على إخراج هذا الإصدار بالجودة المطلوبة والدّقّة اللاّزمة.

إنّ التّربية هي اليوم مفتاح تطوّر الشّعوب وطريقها الملكيّة نحو الرّفاه والمناعة. ومن حقّ كلّ فرد ومن واجبه كذلك أن يسلك هذه الطّريق، درءا لمخاطر الأمّيّة بأنواعها وما يمكن أن تفضي إليه من تمييز واستبعاد، فالمجتمعات التي ترغب في كسب رهان التنمية المستدامة لا بد أن تمهد لذلك بكسب رهان التّربية الجيّدة والشّاملة والدّامجة التي تبني الإنسان، عماد كلّ تقدّم وأساس كلّ نجاح.

عبد الله بن حمد محارب

المدير العام للألكسو

كلمة إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتّصال بالألكسو

تمر هاته السنة عشر سنوات على صدور اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة، والتي صادقت عليها الى حد الآن (سبتمبر 2015) 158 دولة، وأمضت على بروتوكولها الاختياري 92 دولة. ورغم ذلك فإنّ الأرقام والإحصائيات تفيد بأن المجتمع الدولي مازال بعيدا عن الوصول الى تحقيق ما تصبو اليه هذه الاتفاقية من تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من حقوقهم في كنف المساواة وضمان تكافؤ الفرص بين كل البشر، ونخص بالذكر الحق في التعليم حيث مازال أكثر من 150 مليون طفل من ذوي الإعاقة خارج مقاعد الدراسة وخاصة في الدول النامية، أين يعاني أكثر من ثلثي هؤلاء الاطفال من الانقطاع المبكر ومغادرة المدرسة قبل الوصول الى إنهاء التعليم الابتدائي.

ورغم رغبة الدول العربية التي صادق معظمها على الاتفاقية الأممية في النهوض بمجال تعليم الأشخاص ذوي الاعاقة، فإنّ الواقع مازال بعيدا عن الآمال المرجوّة لعدة أسباب نذكر منها خاصة عدم القدرة على رسم سياسة فعّالة قابلة للتّحقيق وتساعد على الوصول الى النّتائج المرجوّة.

لذلك فإن إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وفي إطار مشروعاتها الخاصة بدعم النّفاذ الرّقميّ للأشخاص ذوي الإعاقة، بادرت بإنجاز التّرجمة العربية لهذا الإصدار لمنظمة اليونسكو وشركائها، والمتعلق بنموذج لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصال للتعليم الشامل للأشخاص ذوي الاعاقة، وذلك لإيماننا الراسخ بأن التكنولوجيا بإمكانها المساعدة في إرساء مدارس شاملة ودامجة، وتقديم حلول للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من حقهم الكامل في التعليم، راجين إفادة الدول العربية من هذا العمل.

ختاما، أتقدم بجزيل الشكر الى معالي المدير العام للألكسو الدكتور عبدالله حمد محارب على دعمه اللاّمشروط لهذا المشروع، وإلى مكتب التّعريب والنّشر والتّرجمة بدمشق على ترجمته المتميزة لهذا العمل، وإلى كل زملائي بإدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال على مساهمتهم القيمة، وأخص بالذكر الأستاذ عبدالحق حايف والدكتور كثير الخريبي والخبراء الأساتذة أسامة الغول وأشرف عثمان وقابيل جاب الله، والأستاذ سليم قاسم لمساهمته الهامة في المراجعة الفنية.

والله ولي التوفيق.

الاستاذ الدكتور محمد الجمني
مدير ادارة تكنولوجيا المعلومات والاتصال
المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مقدمة

تُقدّم هذه الوثيقة نموذجاً لسياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في تعليم الأشخاص ذوي الإعاقات. وقد جرى التركيز على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD, 2006) وخاصّة:

- المادة 9: الإتاحة.
- المادة 21: حرية الرّأي والتّعبير والوصول إلى المعلومات.
- المادة 24: التعليم الشامل.

يُعتبر نموذج السياسة هذا جزءاً من الجهود المشتركة التي بذلتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) مع المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة (G3ict) لتسهيل تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات (UNCRPD).

ويتمثّل الهدف الرئيسيّ للمبادرة المشتركة في تطوير وثيقة نموذج سياسة ليتم استخدامها كقالب لمساعدة الدول الأعضاء في اليونسكو على تعزيز الاستخدام الفعال لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم للمتعلمين من ذوي الإعاقات، على الرغم من أنه يجب التأكيد على أن أهداف السياسة والإجراءات الواردة في هذه الوثيقة قابلة للتطبيق على أي من المتعلّمين المعرّضين للاستبعاد من أي قطاع من قطاعات التعليم (أي أولئك الذين لديهم صعوبات في التعلم و/أو الذين يعانون شكلاً من الأشكال المختلفة من الحرمان الاجتماعي).

والقصد من وثيقة نموذج السياسة هو مساعدة الدول الأعضاء في عملية تطوير سياستها من أجل تحقيق الهدف الأوسع للتعليم الشامل عبر كافة قطاعات التعليم. ولذلك يجب أن يُنظر إلى وثيقة نموذج السياسة على أنها:

- برنامج عمل على المدى القصير والمتوسط والبعيد.
- أداة تقييم يمكن أن تتيحللدول الأعضاء تحديد مدى تقدّمها الحالي فيما يتعلق بالأهداف الرئيسة والإجراءات.

وعلى هذا النحو، يمكن استخدام نموذج السياسة كمصدر لتطوير محتويات وثائق سياسة وطنية جديدة، أو إثراء وثائق السياسات القائمة. كما يمكن أن تُستخدم فقرات محددة من الوثيقة أو مرفقاتها كمصادر لمراجعة أو تنفيذ السياسات القائمة. ويمكن أيضاً استخدام نموذج السياسة كأرضية لزيادة الوعي والانخراط في حوار على المستوى الوطني مع مختلف الأطراف المعنية.

لقد أُعدّ هذا المنشور بهدف إجراء تعديلات عليه واستكماله من قبل المؤسسات الوطنية ذات الصلة العاملة في مجال المعلومات والمهتمة بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم. ويتم الإشارة في كامل الوثيقة إلى الحالات التي تستوجب إدراج المعلومات الوطنية ذات الصلة باستخدام مربعات النص المميز. وستُرفق بهذا المستند نسخة إلكترونية قابلة للتحرير، تتاح عبر مواقع الشركاء الإلكترونية.

إنّ المقصود بالسّياسة في هذا العمل هي القواعد والتشريعات والمعايير التي وضعتها الحكومات المحلية والإقليمية والوطنية والدولية أو غيرها من السلطات المعترف بها. وتعمل السياسة على قيادة أوتنظيم النّظم التي توجه الخدمات والبرامج والأنشطة الأخرى في البنى التحتية في قطاعات مختلفة من المجتمع (منظمة الصحة العالمية، التصنيف الدولي للأداء والعجز والصحة، جنيف 2001).

أمّا الجمهور المستهدف في نموذج السياسة فهم صنّاع القرار المسؤولون عن وضع السّياسة وتنفيذها داخل الهيئات والمؤسّسات الحكوميّة الوطنيّة بما في ذلك وزارات التعليم، والاتّصال وتكنولوجيّات المعلومات، والشؤون الاجتماعية، والشركات التجارية والصناعية، ومؤسسات البحث والابتكار.

1. خلفية وثيقة سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم

يتعرض المتعلمون ذوو الإعاقة في جميع مستويات التعليم، بدءاً من مرحلة ما قبل المدرسة إلى مرحلة تعليم الكبار، إلى الاستبعاد من الفرص التعليميّة. وقد قدّر التقرير العالمي حول الإعاقة (2011. منظمة الصحة العالمية/البنك الدولي) إجماليّ عدد الأطفال ذوي الإعاقة ممّن هم في سن التّمدرس بما يتراوح بين 93 و150 مليون طفل، حُرم العديد منهم من فرص التعليم، ولم يتسنّ لهم إكمال تعليمهم الابتدائي. كما لم يُحظ الكثير من المتعلمين بفرص متساوية في الحصول على التعليم نتيجة لصعوبة التعلم لديهم، أو نتيجة لعوامل استبعادٍ ناشئةٍ عن الحرمان الاجتماعي.

جرى تعريف مجموعة المصطلحات الأساسية المستخدمة في وثيقة نموذج السياسة في نهاية هذا المستند. ويُشار إلى هذه المصطلحات في هذا القسم لتسهيل عملية تحديدها.

حتّى فيما يخص المتعلمين ذوي الإعاقة الذين يحظون بإمكانية الحصول على التعليم الابتدائي، فإنّ هذا يؤدي أيضاً إلى عدم تحصيلهم للمهارات الأساسية اللاّزمة للاندماج الاجتماعي والرقميّ بعيد الأمد، وهو ما يحدّ من حصولهم على فرص تعليميّة إضافيّة، فضلاً عن فرص الشّغل. وتؤدي كلتا الحالتين إلى زيادة في التّكاليف الاجتماعيّة والاقتصاديّة على المدى البعيد. وفي حين تتوفّر البيانات على الصعيد الوطني لبعض البلدان (على سبيل المثال، تشير منظمة التّنمية والتعاون الاقتصادي (OECD) إلى أن ما يزيد عن 35% من طلبة البلدان الأعضاء بحاجة إلى بعض أشكال الدّعم الخاصّ لتلبية احتياجاتهم الفردية في التعلّم خلال حياتهم المدرسية)، فإنّه لا توجد في العديد من البلدان بيانات دقيقة حول الاستبعاد من التعليم بسبب **الإعاقة**، ونتيجة لذلك، لا تتوفر على الصعيد الدولي سوى نسبة محدودة من البيانات القابلة للمقارنة في هذه المسألة.

في حال توفّرها، تُدرَج في هذا الموضع البيانات الوطنية الموجزة عن انتشار المتعلمين ذوي الإعاقة.

إنّ من المتعارف عليه عالميّا أنّ تحديد الاحتياجات التعليميّة لجميع الدّارسين ضمن جميع البيئات التعليمية، ابتداء من الفرص المعتمدة على المدرسة ووصولاً إلى فرص التعلّم مدى الحياة، هو أمر مُلِحٌّ.

تكون المشاركة النشطة للطلاب ذوي الإعاقة في **التّعلّم الشّامل** فعالة من حيث التكلفة على المدى البعيد، حيث إنها تساهم في القضاء على التمييز، وتعزّز **الاندماج الاجتماعي** على نطاق أوسع.

وقد أشار مؤتمر القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS) بأنه ينبغي استخدام **تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال** في جميع قطاعات التعليم والتدريب نظراً لأن المهارات التقنية ضرورية للمواطنة العالمية (مؤتمر القمة العالمي حول "مجتمع المعلومات"، إعلان مبادئ جنيف:
http://www.itu.int/wsis/documents/doc_multi. asp?lang=en&id=1161|0

يمكن لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال أن تشكّل أداة قيّمة للطلاب ذوي الإعاقة المعرّضين **للفجوة الرقمية** والاستبعاد من الفرص التعليمية. كما يمكن لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة تحسين نوعية حياة هؤلاء عبر زيادة المشاركة، والحدّ من الإقصاء الاجتماعي، وهذا أمر معترف به دولياً، كما هو الحال بالنسبة إلى بعض الحواجز الناشئة عن المعلومات التي يتعذر الوصول إليها (مؤتمر القمة العالمي حول "مجتمع المعلومات" + 10، استعراض البيان الختامي، باريس 2013:
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/wsis/WSIS_10_Event/wsis10_final_ statement_en.pdf)

تتمثل معوقات الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الملائمة في التعليم في: حواجز مادية عندما تكون تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة وبيئات التعلم والمحتوى والمواد غير قابلة للوصول، وحواجز معرفية لبعض المتعلمين من ذوي الإعاقات الذهنية أو ممن يعانون من مشاكل تعلم محددة، وحواجز المحتوى التي قد تحدث عندما تكون لغة تشغيل جهاز أو برنامج ما

مختلفة عن اللغة الأم للمتعلم، وحواجز تعليميّة عندما لا يتّسم التعلم بالمرونة ويفتقر المعلّمون إلى المهارات اللاّزمة لتسهيل التعليم الشامل، وحواجز ماليّة متصلة بتكلفة الأجهزة والمعدات والبرمجيات.

وتتطلب إزالة هذه الحواجز استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشّاملة التي تسهّل التّعليم الشّامل، وإتاحة منتجات في الأسواق تكون، قدر المستطاع، في متناول الجميع، وذلك بالإضافة إلى توفير **تكنولوجيّات المساعدة** التي تيسّر النّفاذ عندما لا يكون هذا ممكناً عن طريق المنتجات المتاحة تجارياً.

ولذلك فإن إمكانية الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال التي تدعم المشاركة في فرص التعلم للمتعلمين ذوي الإعاقة تعتبر سياسة دولية مُلحّة. ويُعتبر مثل هذا الوصول شرطا مسبقا لبلوغ الهدف الثّاني من أهداف التنمية للألفية الثانية المتعلق بالتعليم الابتدائي العالمي (الأمم المتحدة، 2000). كما أنه عنصر حاسم للتّنفيذ الفعّال لاتفاقيّة الأمم المتّحدة المتعلّقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (2006) على المستويات الوطنية.

وتسمح إتاحة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لجميع المتعلمين، وخاصة ذوي الإعاقة منهم، بالتعلّم وفقاً لتفضيلاتهم الشخصيّة.

1.1 تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في سياسة التعليم

يُستخدم مصطلح "المتعلمون ذوو الإعاقة" في مختلف أجزاء هذه السياسة. لكن من المسلّم به أنّ الإجراءات المتّخذة لدعم المتعلّمين ذوي الإعاقة ستعود على الأرجح بالنفع على الطّلاّب الآخرين الذين قد يتعرضون للاستبعاد في أيّ قطاع تعليميّ أو أيّة مرحلة تعليمية. وقد يكون مثل هذا الاستبعاد نتيجة لصعوباتٍ في التّعلم مؤقّتة أو طويلة الأمد، أو لحرمان من التعليم ناجم عن الجنس أو الخلفيّة الثقافيّة أوالدينيّة أواللّغويّة، أو الميل الجنسي، أوالظروف الأسريّة، أو عن عوامل اجتماعية واقتصادية. وفي حين تركّز اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقات (UNCRPD) بصفة خاصة على الأشخاص ذوي الإعاقة، فإن حقوق الحصول على التعليم الشامل وتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة المبيّنة في الاتّفاقيّة قابلة للتطبيق بالتّساوي على جميع الأفراد والجماعات الذين قد يكونون عرضة للإقصاء من المجتمع عموماً ومن التعليم على وجه التحديد. (يرجى الرجوع إلى مقدمة الباب 2: التّعهّد الوطني).

تعتمد هذه السياسة التعريف الواسع للتعليم الشامل كما حددته اليونسكو (2009): "التعليم الشامل هو عمليّة تعزيز قدرة النّظام التعليميّ للوصول إلى جميع المتعلمين... كمبدأ عام، فإنّ جميع السياسات والممارسات التعليمية ينبغي أن توجَّه، انطلاقاً من حقيقة أن التّعليم حقّ أساسيّ من حقوق الإنسان، وهو المؤسس لمجتمع أكثر عدلاً ومساواة" (ص 8). إنّ التعليم الشامل يرتبط بمبادئ الإنصاف والعدالة الاجتماعية والديمقراطية والمشاركة. وتُعزّز نظم التعليم الشامل كلاً من المساواة والتّميّز لفائدة جميع المتعلمين.

إن تحسين التحصيل التعليمي لجميع الدارسين أمر أساسي، ليس فقط للنمو الاقتصادي ودعم القدرة التنافسية، ولكن أيضاً للحدّ من الفقر، وتعزيز الاندماج الاجتماعي.

وقد صيغت هذه السياسة تماشياً مع الرؤية التي تقوم على إشراك جميع المتعلّمين في كافّة الأنشطة المجتمعية، وذلك من خلال الفرص التعليمية التي تتعزز باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. وسيصبح من

السهل بلوغ هذه الرؤية إذا تم تزويد المتعلمين ذوي الإعاقة بما يلي:

- فرص التعلّم الشامل في جميع مراحل تعليمهم الممكنة: ابتداء بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي[1]، والتعليم ما بعد الإلزامي، والتعليم العالي، وتعليم الكبار وفرص مواصلة التعلّم مدى الحياة.
- إتاحة الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال المناسبة والشّاملة التي تدعم منهجيّات **تعلّم مشخّص** مرنة، تتضمّن تقديم الدعم لتطوير القدرة على **التكيّف الذاتيّ** في استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال.

وتتضمن تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم ما يلي:

- تعميم فرص النّفاذ إلى التكنولوجيّات المتاحة بسهولة في الأسواق لجميع الأفراد. وقد يتضمن هذا أجهزة الحاسوب ومتصفحات الواب ومعالجات النصوص واللّوحات الإلكترونيّة والهواتف الجوّالة المحتوية على أدوات لتيسير الوصول، وذلك بهدف إتاحة فرص الوصول الفعال بشكل متساوٍ للمتعلمين العاديين والمتعلّمين ذوي الإعاقة.
- التكنولوجيّات المساعدة التي تمكّن من تجاوز الصعوبات في الوصول إلى التكنولوجيّات الرئيسة واستخدامها. وهذا قد يشمل المساعدات الطبية، وكذلك مساعدات التّعلّم مثل قارئات الشاشة ولوحات المفاتيح البديلة، وأجهزة الاتصال المعززة والبديلة وغيرها من التطبيقات التكنولوجيّة المتخصصة المستخدمة من قبل المتعلمين الذين يعانون من قيود محددة في الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال.
- التوافق بين المنتجات التكنولوجيّة المساعدة والتكنولوجيّات السّائدة.
- الوسائط وتنسيقات الملفّات الإلكترونيّة المتاح الوصول إليها، مثل تنسيقات النّشر الرئيسة (MSWord وPowerpoint وملفات PDF المهيكلة والموسومة) أو HTML5 (لغة توصيف النص التشعبي)، أو ملفّات الفيديو ذات النّصوص التّوضيحيّة مع شروحاتها، والكتب المستجيبة لمعيار "نظام المعلومات الذي يمكن الوصول إليه رقميّا" (DAISY) ونظام النشر الإلكتروني (EPUB)، إلخ.
- نُظم محتوى التعلم الرقمي والتّدريب التي يمكن الوصول إليها مثل تلك الموجودة في بيئات التعلم عبر الإنترنت أو الصفوف الدراسية أو نظم إدارة المتعلمين.

إنّ توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة للمتعلمين ذوي الإعاقة يتضمّن إزالة الحواجز وتمكين جميع الدّارسين من الحصول على نفس الفرص التعليميّة التي يتمتّع بها أقرانهم. وتحترم فرص التّعلّم الشامل التنوع، وتشجع القبول والاندماج الاجتماعي، وتُحقق الفائدة في نهاية المطاف لجميع المتعلمين، وليس فقط لذوي الإعاقة.

إنّ إمكانية تطبيق تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في تعليم المتعلمين ذوي الإعاقة يجب أن يُنظر إليها على أنها مجال "عابر للقطاعات"، حيث لا بدّ من أخذ العديد من قطاعات الخبرة والنّشاط في الاعتبار عند

[1] تم تعريف التعليم الأساسي من الناحية العملية من قبل اليونسكو (2007) بأنه التعليم اللاحق للتعليم ما قبل المدرسي، ويتألف على الأقل من 9 سنوات من التعليم الإلزامي الذي يمتد تدريجياً لغاية 12 سنة.

وضع أهداف السياسات والمبادرات وتنفيذها وتقييمها. ويتضمّن ذلك:

- مساهمةَ الأطراف المعنية وآراءها،
- التعليم، وعلى وجه التحديد تلبية احتياجات التعلّم المتنوعة في إطار شامل.
- تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم و**مجتمعات المعرفة** عموماً.
- تدريب المعلّمين والقادة وسائر المهنيّين في مجال التعليم، وتدريب المتخصّصين في تكنولوجيّات المعلومات مثل المبرمجين التجاريّين ومطوّري البرمجيّات والمحتوى ومصمّمي الواب.

ولذلك فمن الواجب اعتماد نظرة عابرة للقطاعات لكافّة هذه المجالات المترابطة، بغية وضع سياسة متماسكة لإدماج تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم.

وتتمثل قطاعات السياسة الوطنية التي ينبغي أن تشارك في توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم التعليم في:

يتمّ إدراجها في هذا القسم بالرّجوع إلى قطاعات السياسة الوطنية ذات الصلة، على سبيل المثال: التعليم في القطاعات المختلفة، التعليم الشامل، قطاع الأعمال والصناعة، البحث والابتكار، إلخ.

2.1 المبادئ التوجيهية لسياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم

يرتكز تطوير هذه السياسة وتنفيذها على ثلاثة مبادئ تحيل إلى مفهوم حقوق المتعلمين:

- توخّي منهجيّة غير تمييزيّة تشمل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمساواة في الوصول إلى الخدمات، وذلك في جميع مستويات تنفيذ السياسة.
- الوصول إلى تعليم شامل يوفر مناهج دراسية شاملة، فضلاً عن وسائل التكيف المعقولة لتلبية الاحتياجات الفردية، بما يمكّن جميع المتعلّمين من فرص متساوية للمشاركة والإنجاز.
- المشاركة النشطة والفعالة للمتعلمين ذوي الإعاقة وأسرهم وممثليهم أو المدافعين عنهم في تطوير السياسات والخدمات وتنفيذها ومراقبتها وتقييمها، بهدف تسهيل وصول هؤلاء المتعلمين إلى فرص التعليم الشامل.

وكي تُفعَّل هذه الحقوق، لا بدّ من العمل على تحقيق عدد من أهداف تنفيذ السياسة:

I. إتاحة الوصول على نطاق واسع إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال التعليمية الشاملة وسهلة المنال وذات الأسعار المقبولة التي تلبي الاحتياجات الفردية لكافّة المتعلّمين.
II. انسجام توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم للمتعلمين ذوي الإعاقة مع أهداف سياسة التعليم الشامل.
III. اندراج توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم لفائدة المتعلمين ذوي الإعاقة في إطار توفير الفرص التعليمية المتواصلة وفي سياق الحقّ في التّعلم مدى الحياة، مع ضمان إتاحة هذه التكنولوجيّات التي تدعم المتعلم الفرد لمن يحتاجها بحسب رغبته في استعمالها، سواء كان ذلك بصورة نظاميّة أو غير نظاميّة أو في إطار التعلم مدى الحياة.
IV. توخّي تنفيذ مشروع تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم للمتعلمين ذوي الإعاقة منهجية منظوميّة. فسواء تعلّق الأمر

بمستوى المتعلم الفرد، أو المؤسّسة التعليمية أو النظام التعليمي عموماً، لا بدّ من أن تؤخذ مجموعة من العوامل المترابطة بعين الاعتبار وأن تعالَج باستخدام منهجيات متعددة التخصصات.

V. الاهتمام ببناء قدرات الأطراف المعنيةفي مجالات التعليم والدعم التقني وغيرهم من المتخصصين في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال باعتبار ذلك أمرا بالغ الأهمية. وقد أصبح التدريب على الاستخدام العام لتكنولوجيّات المعلومات متاحاً لجميع العاملين في مجال التعليم، كما أصبح رفع مستوى التوعية والتدريب على الوصول إلى هذه التكنولوجيّات متاحاً داخل المجموعات المهنية المنتمية إلى بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال مثل أمناء المكتبات المدرسية والجامعية والعامة، ومصممي الواب ومشرفي مواقع الإنترنت، وموظفي تكنولوجيّات المعلومات، والمصممين والمهنيّين في قطاع النشر.

VI. إتاحة المناصرة والتدريب الذاتيّين للمتعلمين من ذوي الإعاقة وأسرهم وممثليهم أو المدافعين عنهم.

VII. أخذ سياسات إدارة الموارد البشرية في المؤسّسات التعليمية في الاعتبار تكييف تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال والاحتياجات العامة للموظفين ذوي الإعاقة، وتوفير أدلة توجيهية لذلك.

VIII. توفير جميع الهيئات الحكومية الوطنية والإقليمية والمحلية وممثلي المجتمع المدني والمؤسّسات التعليمية المعنية بتنفيذ السياسة، كلما كان ذلك ممكناً، منتجات وخدمات تكنولوجيّة شاملة يمكن الوصول إليها ومنجزة وفق منهجيّة **التّصميم للجميع**.

إن توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع قطاعات التعليم ليس مجرد هدف في حد ذاته، بل هو يمثّل أيضاً نقطة اختبار ملموسة لمدى التطور الحاصل، يمكن على أساسها تقييم مدى الالتزامات بالتعليم الشامل عموما. والأهم من ذلك هو أن توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم يُعدُّ وسيلة لزيادة فعالية الوصول إلى المعلومات والمعرفة، مساهمة قيّمة في إتاحة الفرص التعليمية. ويتمثل الهدف النهائي لهذا الوصول وهذه المساهمةفي زيادة فرص الحياة وفرص الاندماج الاجتماعي للمتعلمين ذوي الإعاقة.

3.1 الجوانب الحاسمة ضمن سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم

يمكن تحديد عدد من العوامل ضمن سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم باعتبارها عوامل ها حاسمة لتطوير هذه السّياسة ومن ثمّة تنفيذها، وهي:

- مشاركة مختلف الأطراف المعنية.
- التعاون والتنسيق بين مختلف القطاعات والهيئات الحكومية المعنيّة.
- تحديد أهداف متعددة المستويات للسّياسة.
- التنفيذ المتدرج للسياسة اعتماداً على ترتيب الإجراءات الاستراتيجية وفقا للأولويّات.
- المراقبة والتقييم المستمران لمدى تنفيذ السياسة وتحقيق الأهداف وقطع المراحل.

تُدرس جميع هذه الجوانب وتُطوّر في الأقسام التالية من وثيقة نموذج السياسة

2. التعهّد الوطني

يعود إطار العمل التشريعي الدولي الداعم لتوفير التعليم للجميع إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948. كما تُعتَبر اتفاقية 1960 لمناهضة التمييز في التعليم، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء (1979) واتفاقية 1989 الخاصّة بحقوق الطفل من بين الوثائق المرجعيّة الأخرى التي قام عليها الإعلان العالمي للتعليم للجميع، المعتمد في جومتين، تايلاند (1990). وهو ما يضع رؤية شاملة لتعميم الوصول إلى التعليم لجميع الأطفال والشباب والكبار، ولتعزيز المساواة.

لقد تم تأكيد هذه الرؤية في اجتماع منتدى التعليم العالمي الملتئم بداكار في نيسان من عام 2000، الذي أعلن أن التعليم للجميع يجب أن يأخذ في الحسبان احتياجات الفقراء والمحرومين، بما في ذلك الأطفالالعاملون وسكان الأرياف البعيدة والبدو والأقليات العرقية واللغوية والأطفال والشباب والكبار المتأثرون بالنزاعات والمصابون بفيروس نقص المناعة الإيدز والجياع والمرضى والأشخاص ذوو الإعاقة وذوو الاحتياجات التعليمية الخاصة. كما ركّز المنتدى أيضاً بشكل خاص على حصول الفتيات والنساء على التعليم.

إن الإندماج في مختلف أوجه النّشاط الاجتماعي والمشاركة فيها هو حق أساسي من حقوق الإنسان، وهو وسيلة لتحصيل الحقوق الأخرى باعتبار أنّ الجميع، بما في ذلك الطلاب ذوي الإعاقة، بحاجة إلى فرص لإعلام صنّاع السياسة العامة ولتحدي انتهاكات الحقوق.

ويُنظَر إلى التعليم الشامل على المستوى الدولي على أنه عمليةٌ تعالج تنوع احتياجات جميع الأطفال والشباب والكبار من خلال زيادة المشاركة في التّعلّم والثقافات والمجتمعات، إضافة إلى التقليص من ظاهرة الاستثناء من التعليم والقضاء عليها نهائيّا. لقد كانت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) عام 2006 واضحة في اعتبارها أنّ الوصول إلى التعليم الشامل حق للأشخاص ذوي الإعاقة، وأن الموقعين الذين صادقوا على الاتفاقية ملزمون بتوفير نظام شامل على جميع مستويات التعليم.

1.2 متطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD)

تضمنت توطئة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) الاعتراف بـ: "... أهمية إتاحة الوصول إلى البيئات المادية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وإلى خدمات الصحة والتعليم والمعلومات والاتّصال في تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من التمتع الكامل بكافّة حقوق الإنسان والحريات الأساسية".

وتُعتبر جميع المبادئ العامة المبيّنة في المادة 3 التزامات واضحة لتحقيق الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال والتكنولوجيّات المساعدة دعما للتّعليم الشّامل.

ومن بين الالتزامات العامة الواردة في المادة 1.4 الحاجة الملحة إلى: "تبنّي جميع التدابير التشريعية والإدارية وغيرها الكفيلة بتطبيق الحقوق المعترف بها في هذه الاتفاقية".

كما تبين المادة 2.4 الحاجة إلى التنفيذ التدريجي من أجل الوصول إلى الحقوق الواردة في الاتفاقية: "وفيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تتعهد كل دولة موقعة على الاتفاقية باتخاذ التدابير اللازمة بأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، وعند الحاجة في إطار التعاون الدولي، بهدف التوصل بشكل تدريجي إلى التطبيق الكامل لهذه الحقوق، دون الإخلال بالالتزامات الواردة في هذه الاتفاقية القابلة للتطبيق الفوري وفقاً للقانون الدولي".

ويتعيّن النظر إلى ثلاثة من الالتزامات العامة الأخرى على أنها أدوات هامة لتعزيز استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم التعليم:

- إجراء أو تعزيز البحث والتطوير لإتاحة منتجات وخدمات ومعدات ومرافق مصممة وفقا للمعايير العالميّة على النحو المحدد في المادة 2 من هذه الاتفاقية، بحيث لا تتطلب سوى حدّ أدنى قدر من المواءمة والكلفة الماليّة حتّى تكون

مستجيبةللاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة، وذلك لتشجيع توفيرها واستخدامها، مع تعزيز هذا النّوع من التصميم العالمي عند وضع المعايير والأدلة التوجيهية، إذ "ينبغي، في إطار تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة، أن يتمّ اعتماد مبادئ التصميم العالمي عند تحديد المعايير الأساسية التي ينبغي أن تستجيب في بنيتها لمتطلبات قابلية الوصول (على غرار تلك التي وضعها "اتحاد شبكة الويب العالمية" W3C و"نظام النشر الإلكتروني" EPUB)، وعند تصميم السلع والخدمات والمعدات، والبيئات المدرسية والمشتريات، وتصميم بيئات التعلم والفرص التعليمية.

- "إجراء أو تعزيز البحث والتطوير، لتوفير تكنولوجيّات جديدة وتعزيز استخدامها، بما في ذلك تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، والوسائل المساعدة على الحركة، والأجهزة والتكنولوجيّات المساعدة الملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة، مع إيلاء الأولوية للتكنولوجيّات ذات الكلفة المنخفضة".
- "توفير معلومات يسهل على الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها تتعلق بالوسائل المساعدة على الحركة، والأجهزة والتكنولوجيّات المساعدة، بما في ذلك التكنولوجيّات الجديدة، إضافة إلى أشكال أخرى من المساعدة وخدمات الدعم والتسهيلات".
- أمّا المادة 9، المتعلقة بإمكانية الوصول، فتتطلب تحديد العقبات والمعوقات أمام إمكانية الوصول في جميع الجوانب المحتملة من حياة الشخص ذي الإعاقة، والعمل على إزالتها. وهذا يشمل جميع أشكال الفرص التعليمية.
- وتحدد فقرة "التدابير الخاصة" الموصى بها الإجراءات ذات الصّلة بثلاثة مجالات تتعلق باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال لدعم التعليم الشامل:
- "تطوير ونشر ومراقبة تنفيذ المعايير والأدلة التوجيهية الدنيا الخاصة بإمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات المفتوحة أو المتاحة للعموم".
- "تعزيز إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ونُظُمِها الجديدة، بما في ذلك الإنترنت".
- "تشجيع تصميم وتطوير وإنتاج وتوزيع تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ونظمها التي يسهل الوصول إليها في مرحلة مبكرة، وبهذا تصبح هذه التكنولوجيّات والنظم في المتناول بأقل تكلفة.

وتدعم مادتان من الاتّفاقيّة تصفان *الحقوق الخاصّة* بالأشخاص ذوي الإعاقة صياغة سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم، وهما المادة 21: "حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومة"، والمادة 24: "التعليم" التي لا تقتصر فقط على حق التعليم في حد ذاته، بل تتعداه للوصول إلى نظام تعليم شامل في جميع المستويات، وإلى التعلم مدى الحياة الذي يوفر تكيفاً معقولاً يستجيب لاحتياجات الفرد.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير المادة 26 التي تركّز على الصحة والمادة 29 التي تركّز على المشاركة في الحياة السياسية

والحياة العامة، إلى توفير الأجهزة المساعدة والتكنولوجيّات الجديدة، حيث تتطلب كل من قطاعات السياسة هذه الأخذ بعين الاعتبار ضمان التنسيق بين جميع أهداف السياسة، وكذلك بين كافة الخدمات المقدّمة للأشخاص ذوي الإعاقة.

2.2 متطلبات التشريعات الوطنية

تمثّل مسألة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في دعم التعليم نقطة التّقاطع بين ثلاثة مجالات تشريعية وسياسية هي:

I. التعليم.
II. تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، والوصول إلى المجتمعات القائمة على المعلومات المعرفة.
III. حقوق الإنسان والحريات الأساسية للأشخاص ذوي الإعاقة.

تأخذ سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم في الاعتبار قضايا التشريعات والسياسات وتنفيذ السياسات على المستوى الوطني في جميع هذه المجالات، بطريقة متناسقة ومترابطة.

وتتمثل الوثائق التشريعية الوطنية ووثائق السياسات التي تدعم الهدف المعلن لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم التعليم في :

يتمّ إتمام هذا القسم بالرّجوع إلى الوثائق التشريعية والسياسات الوطنية ذات الصلة، من قبيل الوثائق التشريعية الخاصّة بالتعليم في مختلف القطاعات والتعليم الشامل واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الخ.

3.2 الوزارة المشرفة

لضمان الاتّساق والفاعليّة، تحدِّد سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الاعتبارات الرئيسة المتعلقة بالمسؤولية عن تنفيذها. ويأتي في مقدمة هذه الاعتبارات تحديد *الوزارة المشرفة* التي يُعهد إليها بضبط منهجية شاملة، وربط الصّلات الضرورية بين سياسات قطاعات التعليم، والشؤون الاجتماعية، والعمل والمالية.

إن وزارة

يدرج هنا على أساس المعلومات الوطنية ذات الصلة اسم الوزارة المشرفة

هي الوزارة المشرفة، وهي مسؤولة عن:

- دعم العمل المشترك وتعزيز التعاون بين الوزارات.
- ضمان الانسجام والتنسيق بين جميع قطاعات السّياسات ذات الصلة وبين جميع الوزارات والدوائر المهتمة.
- إشراك ممثلي المجتمع المدني بشكل فعال في تطوير السياسات وتنفيذها ومراقبتها.
- وضع منهجية تشاركية وشاملة للأطراف المعنيّة بهدف تطوير استراتيجيات وطنية لتنفيذ السياسة.

- قياس الجوانب المتعلّقة بالممارسات الوطنية والإقليمية الحاليّة ذات الصّلة بالتعليم الشامل وتوفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.
- مراقبة جميع جوانب وضع السياسات وتنفيذها.
- تنسيق جمع البيانات اللاّزمة لقياس السّياسة ومراقبتها وتقييمها.
- إطلاع باقي الوزارات والدّوائر الأخرى على النتائج المسجّلة.
- ضمان الإتاحة المسترسلة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة ضمن فرص التعلم في جميع مستويات التعليم والتعلم مدى الحياة لفائدة المتعلمين ذوي الإعاقة بما يتلاءم مع جميع التفويضات التشريعية الدولية والوطنية.
- ربط سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم مع التوجيهات المتصلة بها والصادرة عن سياسات قطاعيّة أخرى (على غرار التعليم العام والبحث واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم)، وذلك لضمان التنفيذ المتناسق لهذه السياسة.

وقد شُرِّع عمل الوزارة المشرفة تماشياً مع آليات التنسيق المطوّرة وطنياً، والمنصوص عليها ضمن المادة 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD)، وتحديداً

يتمّ إكمال هذا القسم بما يتماشى مع الإجراءات الوطنية ذات الصلة.

تكون الوزارة المشرفة مسؤولة عن ضمان التشاور والمشاركة النَشِطَين للمتعلمين ذوي الإعاقة وأولياء أمورهم وأسرهم أو المدافعين عنهم، على النحو المبين ضمن المادة 4 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD). وينمّي مثل هذا الحوار مع أولياء وأسر المتعلمين ذوي الإعاقة وغيرهم الوعي بحقوق الأطفال وغيرهم من المتعلمين في التعليم الشامل، ويضمن الوصول إلى المعلومات حول القوانين والسياسات والممارسات، كما هو مطلوب في المادة 8 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD).

ويعكس عمل الوزارة المشرفة الالتزام بمعايير التصميم للجميع في ما يتعلّق لبمحتوى السياسة ودعم التعليم الشامل وبيئات "التعلم" وتوفير تكنولوجيّات شاملة، وكذلك في مختلف الجوانب المتعلّقة بتنفيذ السياسة وتقييمها ومراقبتها. وهذا يعني أن جميع التوجيهات ذات الصلة في قطاعات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعمل يجب أن تتناول بشكل واضح حقوق المتعلّمين ذوي الإعاقة.

ويأخذ الالتزام بتلبية حقوق المتعلمين بعين الاعتبار إمكانات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في:

- دعم "تنمية الأشخاص ذوي الإعاقة لشخصياتهم ومواهبهم وإبداعاتهم، فضلاً عن قدراتهم العقلية والبدنية إلى أقصى حدودها الممكنة" كما هو مبين في المادة 1.24 (ب) من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD).
- أن تكون بمثابة أداة لدعم الاندماج في جميع الأنشطة المدرسية، الأكاديمية منها والاجتماعية

والرياضية أو الثقافية، على النحو المشار إليه في المادة 5.30 (د- المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة) التي تدعو الدول الأطراف إلى ضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على فرص متساوية للعب والترفيه بما في ذلك الوصول إلى الأماكن التي تُمارَس فيها هذه الأنشطة ضمن البيئات التعليمية.

- معالجة المواضع المحتملة لبروز أوجه متعدّدة من الميز ضدّ النساء والفتيات ذوات الإعاقة بمختلف أشكالها على النحو المبين في المادة 6.

- الاستجابة إلى الاحتياجات الخاصة للمتعلمين ذوي الإعاقة الذين يُنقل لهم الكلام بلغة الإشارة أو بشكل آخر غير منطوق كما هو موضح في المادة 2، أو أولئك الذين تُعتَبر اللغة المستخدمة في المدرسة لغةً إضافيةً و/أو ليست لغتهم الأصلية/لغتهم الأم.

4.2 آلية مراقبة تنفيذ السياسة

تعمل الوزارة المشرفة بوصفها السلطة المركزية للتنفيذ العملي لسياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم ومراقبة هذا التنفيذ وضمان التعاون الفعال المستمر بين مختلف الوزارات والمنظمات الحكومية وهياكل المجتمع المدني ذات الصّلة.

ولضمان حوكمة جيّدة لسياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم في غضون

يُشار هنا إلى المدّة المنتظرة

أشهر من دخول السياسة حيز التنفيذ، يجب تحديد آلية رسمية للمراقبة ومأسستها.

وسيُعهد إلى آلية المراقبة التي تم تحديدها بما يلي:

- التأكد من جمع البيانات الأساسية ذات الصلة لقياس ومقارنة السياسات ولأغراض المراقبة.

- توفير نقطة اتصال فيما يتعلق بتعزيز ومراقبة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.

- تحديد التقدم والمشاكل والعوائق التي ينبغي معالجتها.

- تحديد منهجيات للاستجابة بفعالية للاحتياجات على المستويين الوطني والمحلي معاً.

وتشمل آليات المراقبة المحتملة:

- لجنة استشارية دائمة تضمّ ممثلين عن جميع الجهات الحكومية وهياكل المجتمع المدني ومجموعات الأطراف ذات الصلة.

- تعيين رئيس تنفيذي لضمان الوصول، يكون مسؤولا عن تعزيز تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم ومراقبتها.

5.2 تاريخ النفاذ والتطبيق

يجب أن يُشار إلى هذه السياسة على أنها "**سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم**"، وإلى أنّها ستدخل حيز التنفيذ فور نشرها في

يُشار هنا إلى الآلية الرّسميّة للنّشر الحكومي الوطني.

تُطبق سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم على جميع أشكال التعليم النّظاميّ واللاّنظامي المتاحة والمعتمد من قبل الحكومة، وفي جميع مستويات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، والتعليم الأساسي، والتعليم ما بعد الإلزامي، والتعليم المهني، والتعليم الجامعي والعالي، وتعليم الكبار، وفي فرص التعلّم مدى الحياة وبيئات التعلّم عبر الإنترنت.

3. أهداف السياسة

تتمثل الرؤية طويلة الأمد وراء سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم في استخدام هذه التكنولوجيّات بشكل فعال في التعليم لتمكين جميع المتعلمين، ولا سيما ذوي الإعاقة منهم، من التعلم وفقاً لتفضيلاتهم الشّخصيّة، وتشجيع الاندماج طويل الأمد في مجتمع أوسع من المتعلمين ذوي الإعاقة، وبشكل خاص عبر تعزيز فرص دمجهم الاجتماعي وحصولهم على فرص شغل.

ومن ثمّة فإن الهدف من هذه السياسة يتمثل في إتاحة الوصول إلى بيئة تعلم مناسبة تدعمها تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة للمتعلمين ذوي الإعاقة. وتتمثّل النتائج طويلة الأمد المتوقعة للسياسة في تمكّن الطلاب ذوي الإعاقة من استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة بفعالية وفقاً لتفضيلات التعلم الخاصة بهم.

ويتطلب هذا بناء القدرات على نطاق واسع لضمان تطوير منهجية منظوميّة لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم.

ويكتسي عدد من أهداف السياسة أهمّيّة بالغة لتحقيق هذا الغرض. وترتبط أهداف السياسة هذه بثلاثة مستويات مختلفة لنظام التعليم تؤثر على الخبرات التعليمية للمتعلمين ذوي الإعاقة (انظر الشكل 1):

مستوى المتعلم

- تستخدم تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة كأداة لدعم المتعلمين ذوي الإعاقة من أجل المشاركة في التعليم الشامل وفرص التعلم المناسبة لكلٍّ منهم. وهذا يعني أن يتمّ تدريب المتعلمين على أن يديروا ويقيّموا بأنفسهم بصورة مبكّرة قدر الإمكان تفضيلاتهم الخاصة المتعلقة باستخدامهم لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال والتكنولوجيّات المساعدة. ومن ثم يتم دعمهم لتطوير هذه المهارة على امتداد تجاربهم في مجال التّعلّم مدى الحياة. ويجري تحديد احتياجات المتعلّمين ذوي الاحتياجات الإضافيّة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال بالشّراكة مع آوليائهم وأُسَرهم والمدافعين عنهم، حيث يمكن لهؤلاء مساعدة المتعلمين على التّعبير عن رغباتهم وتفضيلاتهم.
- لا يقتصر توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة على بيئات تعليمية محددة (مثل المدارس)، بل ينبغي أن تكون هذه التكنولوجيّات قابلة للنقل إلى مختلف البيئات الاجتماعية والتعليمية وبيئات التعلم مدى الحياة.

مستوى المؤسّسة التّعليميّة

- يجري دعم جميع المؤسسات التعليمية وجميع الخبراء العاملين في هذه المنظمات وحولها بشكل فعّال لتمكينهم من استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة بهدف توسيع نطاق المشاركة وزيادة فرص التعلم للمتعلمين ذوي الإعاقة.

مستوى المنظومة

- تتفق كافّة الأطراف المعنيّة يقطاع تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال والتعليم الشامل على إمكانيّة استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لتوسيع المشاركة وزيادة الفرص التعليمية للمتعلمين ذوي الإعاقة،
- لا بدّ من ضمان تطوير وصيانة بنية تحتية فعالة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشّاملة في كافّة البيئات التّعليميّة. ويتضمّن ذلك تقييم الاحتياجات، واقتناء اللّوازم والتّجهيزات وتركيزها، إضافة إلى أعمال الصيانة، والتدريب

والدعم، بما يعزز الابتكار في ممارسة التعليم الشامل على مستوى المؤسّسات التعليمية.

- تتمّ المحافظة على الحوار النشط الجاري وعلى التشاور مع الأطراف المعنيّة الرّئيسيّة: الطلاب ذوي الإعاقة، وآبائهم، وأسرهم، والمدافعين عنهم، فضلاً عن ممثلين من المجتمع المدني، ومقدمي خدمة التأهيل المجتمعي، والخبراء العاملين في بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشّاملة.
- يجري دعم مبادرات البحث والتطوير التي تعتمد مقاربة "المستخدم المشارك" والمقاربة "المتمحورة حول المستخدم" والتي تقود إلى ابتكار أدوات جديدة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة قابلة للتطبيق على المتعلمين ذوي الإعاقة.
- يجري جمع البيانات بشكل فعال لقياس السياسات قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد، كما يتمّ إجراء عمليّات المراقبة والتّقييم اللاّزمة.

يجب أن تتحقق جميع هذه الأهداف لتأمين تنفيذ ناجح لسياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم. وسيكون الحكم على الفعالية الإجمالية لتنفيذ هذه السياسة من خلال مدى تحقيق تلك الأهداف.

ولا تأخذ الارتباطات بين مختلف أهداف السياسة شكلاً هرمياً أو خطياً، حيث تتسم هذه الأهداف بكونها مترابطة فيما بينها ويدعم بعضها بعضاً. ولذلك فمن الواجب أن تكون الارتباطات بين تلك الأهداف واضحة إذا أردنا بلوغ الغاية النهائيّة للسياسة، والمتمثّلة في توفير بيئات التعلم المناسبة المدعومة بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة للمتعلمين ذوي الإعاقة.

الشكل 1: أهداف السياسة

Accessibility

4. إجراءات السياسة المرتبطة بأهدافها

تتصل أهداف السياسة المحددة في القسم 3 مباشرة بإجراءات السياسة التي يجب اتخاذها على المستويات الثلاثة لنظام التعليم الشامل: المتعلم، والمؤسّسة التّربويّة والنظام. إن تطبيقات السياسة لا تتعلق حصريّا بالتكنولوجيّات بقدر ما هي أنشطة لن تتجاوزها الأحداث نتيجة للتطورات التكنولوجيّة.

1.4 إجراءات السياسة المرتبطة بمراحل تنفيذ السياسة

يجب اتخاذ إجراءات السياسة أثناء المراحل الأربع المترابطة لإنجاز السياسة. وتضمن هذه المراحل تقدما مستمراً في إنجاز السياسة، كما تضمن تنفيذها على نحو فعّال: أي تدقيق الوضع الراهن، والتّأكّد من توفّر الشروط المسبقة الضرورية وتنفيذ الأنشطة التي تحقّق أهداف السياسة، ومراقبة جميع أنشطة تنفيذ السياسة ونشر معلومات عن نتائج ذلك. ويجب النظر إلى هذه المراحل على أنها دورية، بما أنّ أنشطة المراقبة ونشر النّتائج تؤدي بالضرورة إلى مزيد من إجراءات التدقيق وهكذا دواليك (انظر الشكل 2).

وهذه المراحل هي:

1. إجراءات التدقيق: مراجعة الوضع الراهن
2. إجراءات الشروط المسبقة الضرورية: التّأكّد من توفير المتطلبات الضرورية للتنفيذ
3. إجراءات التنفيذ: تنفيذ أهداف السياسة
4. إجراءات المراقبة والنشر: جمع ردود الفعل لتوجيه الأنشطة اللاّحقة، ومشاركة المعلومات عن المخرَجات والنتائج.

في كل مرحلة من المراحل الأربع لتنفيذ السياسة، يجب طرح عدد من الأسئلة الرّئيسيّة والإجابة عنها بالتعاون مع جميع الأطراف المعنيّة. ونحدّد في الفقرة الموالية ما ينبغي التّركيز عليه عند صياغة هذه الأسئلة.

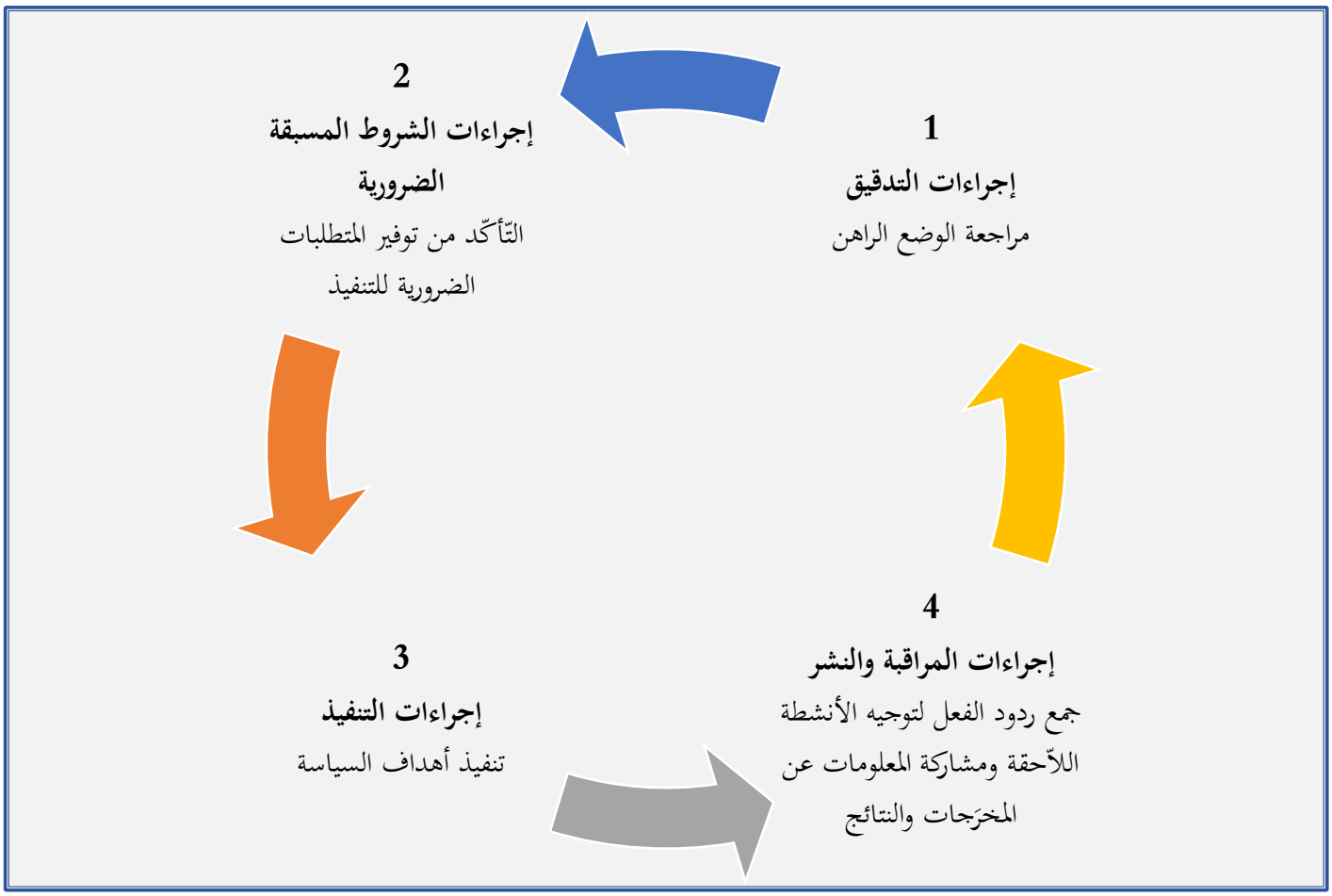

الشكل 2: إجراءات السياسة

- **إجراءات التدقيق:** أين نحن؟ وأين نريد أن نكون؟
- **إجراءات الشروط المسبقة الضرورية:** ما هي المتطلبات الدّنيا لتنفيذ السياسة؟ وهل الحد الأدنى من المتطلبات الذي تم تحديده واقعي؟ وما هي الخطوات الواجب اتخاذها لتوفير هذه المتطلبات الدنيا ؟
- **إجراءات التنفيذ:** ما هي الإجراءات التي سوف يتمّ اتّخاذها؟ وما الوقت الذي سيستغرقه ذلك؟ وما هي الموارد المطلوبة؟ وكيف سنعرف أننا حققنا الأهداف؟
- **إجراءات المراقبة والنشر:** ما هي المعلومات التي نحتاج إلى جمعها للتأكد من أنّ تنفيذ السياسة يسير في الاتجاه الصحيح؟ وكيف سنتبادل المعلومات المتعلقة بالنتائج؟ وكيف يمكننا ضمان شفافية المعلومات؟

2.4 إجراءات السياسة المرتبطة بأهداف محدّدة للسياسة

بما أنه ستكون هناك أولويات تنفيذ على المستوى الوطني والإقليمي والمحلي (يرجى الرجوع إلى القسم 1.5 لمزيد من التفاصيل حول تحديد الأولويات)، فإن جميع إجراءات السياسة التي تم تحديدها ستكون إلزامية لتحقيق أهداف السياسة بشكل فعال.

بالنّسبة إلى كل هدف من أهداف السّياسة الثمانية المحددة في القسم 3، يتمّ تحديد إجراءات خاصّة مرتبطة بالمراحل الأربع لتنفيذ السّياسة التي سبق بيانها. وتُعرض في الجداول أدناه إجراءات السياسة الإلزامية الواجب اتخاذها لكل هدف من الأهداف وفقا للمراحل المشار إليها.

1.2.4 إجراءات السياسة على مستوى المتعلم

هدف السياسة: تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة تُستخدَم كأداة رئيسة لدعم المتعلمين ذوي الإعاقة للمشاركة في التعليم الشامل وفرص التّعلّم المشخّصة.	
الإجراءات	**الوصف**
التدقيق	◄ تحديد العوائق التي تحول دون استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة (النّوع الاجتماعي، العزلة الاجتماعية أو الجغرافية و/أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية) ضمن حالات من المستوى المحلي، ومدى تأثيرها المحتمل على المتعلمين ذوي الإعاقة.
الشروط المسبقة	◄ وضع خطط عمل لمعالجة عوائق استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◄ تزويد جميع المعلمين العاملين في مختلف قطاعات التعليم بالتدريب الأولي والمستمر الذي يدعمهم ويهيؤهم بشكل كاف للعمل في مؤسسات التعليم الشامل. ◄ تطوير إجرائيات مهيكلة لتقييم الاحتياجات لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في جميع القطاعات التعليمية التي لها دور في تحديد الحاجات الوظيفية الفردية الخاصّة للمتعلمين إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◄ توفير التدريب للمعلمين وغيرهم من المهنيين التربويين لضمان استخدام ميزات إمكانية الوصول التي تتيحها تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الرئيسة على أوسع نطاق. ◄ توفير التدريب للمعلمين وغيرهم من المهنيين التربويين لإقدارهم على تحديد تفضيلات

هدف السياسة: تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة تُستخدَم كأداة رئيسة لدعم المتعلمين ذوي الإعاقة للمشاركة في التعليم الشامل وفرص التّعلّم المشخّصة.	
الإجراءات	**الوصف**
	المتعلمين فيما يخص استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ومساعدة هؤلاء المتعلمين على تقييم تلك الميولات وتعديلها ذاتيّا.
التنفيذ	◄ تحسين تقييم مدى التعلم باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة التي تسمح للمتعلمين بتحديد احتياجاتهم والتّعبير عنها، فضلاً عن إبراز إنجازاتهم ومشاركتها. ◄ دعم المعلمين في جميع السياقات التعليمية لاعتماد منهجيات تعلم مشخّصة تدعمها تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◄ ضمان الحصول على مواد المناهج المعتمدة والدّاعمة لاستخدام منهجيات التّعلم المشخّصة وتلك التي تشجّع المتعلم على التّكيّف الذّاتي عند استخدام المعلومات والاتّصال الشاملة. ◄ إدماج استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة للمتعلمين في أيّة خطة تعليمية فردية أو أيّة وثيقة تخطيط تعليم فرديّ مشابهة.
المراقبة	◄ التعاون مع المؤسسات التعليمية في جميع المستويات لجمع البيانات الكمية والنوعية المتفق عليها حول مشاركة المتعلمين في التعليم الشامل وإنجازات هذا التّعليم ومَخرَجاته.

هدف السياسة: تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة متاحة لدعم المتعلّمين ذوي الإعاقة في التعليم في مختلف مؤسسات التعليم وفي التّعلّم مدى الحياة.

الإجراءات	الوصف
التدقيق	◄ القيام بتحليل الوضع على المستوى المحلي من حيث توفر فرص التعليم الشامل للمتعلمين ذوي الإعاقة في مختلف القطاعات: مرحلة ما قبل المدرسة والتعليم الأساسي والتعليم ما بعد الإلزامي والتعليم العالي وتعليم الكبار وفرص التّعلّم مدى الحياة. ◄ القيام بتحليل الوضع على المستوى المحلي من حيث توفّر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في مختلف المؤسسات التّربويّة. ◄ القيام بتحليل الوضع على المستوى المحلي من حيث مدى توفّر التدريب على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة للمهنيين العاملين في مختلف المؤسسات التّربويّة.
الشروط المسبقة	◄ تحديد المعايير الدنيا لتوفّر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة والتدريب على استخدامها والاتّصال وخدماتها في جميع القطاعات التعليمية. ◄ تحديد الفجوات في مجال توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في مختلف القطاعات التعليمية وتطوير استراتيجيات محددة لمعالجة هذه الفجوات.
التنفيذ	◄ وضع وتنفيذ خطط انتقاليّة لدعم توفّر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة المطلوبة لفائدة المتعلمين المتنقلين بين المؤسسات التعليمية. ◄ ضمان الوصول والدعم العادلين في استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع السياقات التعليمية بحيث ينتقل المتعلمون من كونهم مخولين ليصبحوا قادرين ثم مستخدمين واثقين لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.
المراقبة	◄ مراقبة التعاون بين القطاعات والعمل على ضمان المساواة في الحصول المستمر على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في المؤسسات التعليمية وفي مختلف فرص التّعلّم.

2.2.4 إجراءات السياسة على مستوى المؤسّسة التّعليميّة

هدف السياسة: المؤسسات التعليمية وجميع المهنيين العاملين معها يتمتّعون بدعم فعّال لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لتوسيع المشاركة وزيادة فرص التعلم للمتعلمين ذوي الإعاقة.	
الإجراءات	**الوصف**
التدقيق	◄ إشراك جميع المهنيين العاملين في المؤسسات التعليمية في تحديد الأولويات لبناء القدرات، بما في ذلك الاتفاق على المعايير المهنية، وأولويات التدريب وآليات الدعم الفعّال.
الشروط المسبقة	◄ تنفيذ برنامج متكامل للتدريب على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لفائدة جميع المهنيين التربويين، يغطي التعليم الأساسي فضلاً عن برامج التطوير المهني المستمر. ◄ ضمان الارتباطات الوثيقة في جميع برامج التدريب بين التدريب الخاص على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة وبين التدريب العام في مجال التعليم الشامل. ◄ توفير التدريب للمدربين المحترفين على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال عموماً وعلى استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة على وجه الخصوص. ◄ توفير القيادات التعليمية المدربة والمدعومة لتحديد رؤية استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة ضمن التعليم الشامل وإدارة هذه العملية. ◄ إقامة روابط بين تدريب جميع المهنيين التعليميين وتدريب اختصاصيي الحصول على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال لضمان الوصول إلى منهجية مشتركة تستخدم نفس المصطلحات والمفاهيم. ◄ إنشاء هيكليات دعم متعددة التخصصات لجميع المهنيين العاملين في المؤسسات التعليمية لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في عملهم. ◄ ضمان أن تأخذ سياسات الموارد البشرية على المستوى التنظيمي في الاعتبار الاحتياجات العامة للموظفين ذوي الإعاقة، إضافة إلى أية متطلبات محددة

هدف السياسة: المؤسسات التعليمية وجميع المهنيين العاملين معها يتمتّعون بدعم فعّال لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لتوسيع المشاركة وزيادة فرص التعلم للمتعلمين ذوي الإعاقة.	
الإجراءات	**الوصف**
	لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.
التنفيذ	◄ تطوير سياسات وخطط تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم على مستوى المؤسّسات التّعليميّة بحيث تكون متوائمة مع السياسة الوطنية. ◄ ضمان حصول جميع المؤسسات التعليمية على أشكال مختلفة من المناهج والمحتويات والمواد الرقمية والنظم والبرمجيات التعليمية التي يمكن تعديلها لتلبية المطالب المقدمة في حالات تعليمية محددة. ◄ توفير أدلة توجيهية واضحة ومتماسكة حول كيفية تطوير مواد المناهج الرقمية التي تمكّن من الوصول المادي والحسي والمعرفي للمتعلمين ذوي الاحتياجات الواسعة، بحيث يكون كل المحتوى التعليمي متاحا لهم. ◄ توفير أدلة توجيهية واضحة ومتماسكة حول ضمان كيفية جعل إجرائيات التقييم القياسية عالية المخاطر (مثل الامتحانات العامة الرسمية) أكثر شمولية من خلال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.
المراقبة	◄ دعم جميع المؤسسات التعليمية لقياس استخدامها لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة، ومن ثم تطوير استراتيجيات لمراقبة الاستخدام الفعال لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في دعم جميع المتعلمين. ◄ ضمان كون جميع المؤسسات التعليمية تتبع المعايير الدنيا المعترف بها في مجالات من قبيل الوصول إلى الإنترنت، والسلامة الإلكترونية للمتعلم، والمحتويات ذات الوصول المفتوح.

3.2.4 إجراءات السياسة على مستوى النظام

هدف السياسة: تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة معتبرة كأداة لتوسيع المشاركة وزيادة فرص التعليم والاندماج للمتعلمين ذوي الإعاقة.	
الإجراءات	**الوصف**
التدقيق	◄ إجراء عمليات تدقيق إقليمية ومحلية لتحديد المجالات ذات الأولوية لبناء القدرات فيما يتعلق بتدريب جميع المهنيين التربويين.
الشروط المسبقة	◄ تعبئة الرأي حول حق الحصول على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم لجميع المتعلمين، فضلاً عن القيمة المضافة للوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال لشريحة أوسع من السكان. ◄ تطوير حملات توعية واسعة النطاق تسعى بشكل واضح إلى تطوير مواقف إيجابية تجاه الإعاقة.
التنفيذ	◄ رفع الوعي بالفوائد الاجتماعية الواسعة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة، بما في ذلك توفير تسهيلات أفضل لجميع المتعلمين، وليس فقط لذوي الإعاقة، وعائد الاجتماعي للاستثمار من حيث تحسين مُخرجات النظام التعليمي. ◄ ضمان أن تنعكس أهداف السياسة المتفق عليها فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم على توجيهات سياسات أخرى (في التعليم العام، والتعليم الشامل، واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم) وأن يكون محتوى السياسة مرتبطا بجميع السياسات الأخرى ذات الصلة، بغية ضمان تنفيذ محكم للسّياسة.
المراقبة	◄ التعاون مع مختلف الأطراف ذات الصّلة من جميع القطاعات لجمع معلومات ردود الفعل المتفق عليها عن فعالية إجراءات التنفيذ في تعزيز المواقف الإيجابية والمعتقدات المتعلّقة باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل.

هدف السياسة: تركيز بنية تحتية فعالة لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع المؤسسات التعليمية.	
الإجراءات	**الوصف**
التدقيق	◄ ربط جميع إجراءات ومبادرات سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم بسياسات أوسع وأعمّ لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التّعليم مثل توفير وصلات إنترنت عالية السرعة في جميع المؤسسات التّعليميّة.
الشروط المسبقة	◄ إنشاء هيئات قيادة تضم مختلف الأطراف المعنيّة للإشراف على تحقيق هدف السياسة وتنفيذ كافّة الإجراءات المرتبطة بها. ◄ تحديد المعايير الدنيا لتوفير أدوات الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في جميع القطاعات التعليمية لتشمل منهجيات التصميم للجميع، والأدلة التوجيهية الخاصة بالتشغيل البيني، ومعايير سهولة الوصول، والأدلة التوجيهية للتّزوّد. ◄ ربط المعايير الوطنية الدنيا مع تلك المنصوص عليها في التشريعات الدولية، إضافة إلى تلك المستخدمة في سياقات قُطريّة أخرى. ◄ تحديد الحاجة من الموارد إضافة إلى المصادر والفرص والقيود، وتحديد نقاط قوة المجتمع المدني والموارد التي يمكن التّعويل عليها. ◄ وضع اتفاق إطاريّ على المستوى الوطني ينظّم التّزوّد، وتحكمه مبادئ التصميم للجميع. ◄ تحديد هيئة قيادية مسؤولة عن التّزوّد، تمتلك القدرات التقنية والمعرفية اللازمة لفرض الالتزام بالاتفاق الإطاريّ. ◄ إنشاء قاعدة بيانات موارد وطنية حول إمكانيات التّزوّد بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة (المنتجات والمزوّدين المعتمدين الخ.).
التنفيذ	◄ الاتفاق مع جميع الأطراف المعنيّة على الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها، وتحديد الأطر الزمنية لتنفيذ الإجراءات وتقييمها ومراجعتها. ◄ تعزيز اعتماد مبادئ التصميم للجميع في أوساط مزوّدي التعليم.

هدف السياسة: تركيز بنية تحتية فعالة لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع المؤسسات التعليمية.	
الإجراءات	**الوصف**
	◄ إنشاء روابط بين تدريب المدرسين وتدريب كل من أمناء المكتبات وموظّفي الإعلام والمعلومات ومزودي تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ومهنيي تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ومصممي الواب وديري مواقع الإنترنت وأفراد الدعم التقني المساعدين، وذلك لضمان وجود منهجية مشتركة تستخدم ذات المصطلحات والمفاهيم الأساسية. ◄ ضمان أن يكون مقدمو الخدمات المسؤولين عن تقديم خدمات تعليميّة و/أو خدمات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ذات الصلة مدركين لمسؤولياتهم، وأن يعملوا وفقاً لسياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم. ◄ تطوير مبادرات تقودها أطراف ذات صلة لدعم تقاسم الموارد التقنية المساعدة بين مجموعات مختلفة من المستخدمين النهائيين. ◄ تطوير مبادرات تقودها أطراف ذات صلة لدعم إمكانية الوصول في إطار التّعليم القائم على المجتمعات، وفرص التعلم غير النّظاميّ، بما في ذلك زيادة الوصول إلى موارد التعلم العموميّة وفرص التعلم عن بعد.
المراقبة	◄ جمع البيانات المنظوميّة المتعلقة بالالتزام بالمعايير الدنيا المحددة للتّزوّد بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع القطاعات التّعليميّة.

هدف السياسة: حوار وتشاور فعالان يشملان يجمعان المتعلمين ذوي الإعاقة وأولياءهم وممثليهم وممثلين عن بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.	
الإجراءات	**الوصف**
التدقيق	◄ القيام بتحاليل للوضع على المستويين الإقليمي والمحلي لتحديد أبرز الأطراف المعنيّة من التعليم وبيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال للمشاركة في الحوار على المستوى المحلي والإقليمي و/أو الوطني.
الشروط المسبقة	◄ بناء منهجية مشتركة حول مفاهيم التعليم الشامل للمتعلمين ذوي الإعاقة تستخدم نفس المصطلحات وتؤدي إلى اتفاق الأطراف المعنيّة. ◄ تطوير وتنفيذ استراتيجية لإبلاغ سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم بشكل فعّال إلى جميع الأطراف المعنيّة. ◄ الاتفاق مع جميع الأطراف المعنيّةحول نظم المساءلة التي سيتم ربطها بالسياسة وتنفيذها. ◄ مشاركة كافّة الأطراف المعنيّة في تحديد الملامح العامّة لتنفيذ السياسة ومؤشرات الإنجاز التي سترتبط باستراتيجيات المراقبة والتقييم.
التنفيذ	◄ تحديد ودعم مبادرات فعالة لبناء القدرات على المستوى المحلي لتعزيز تطوير واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم. ◄ توفير التدريب على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لأولياء المتعلّمين ذوي الإعاقة وأسرهم ومقدمي الرّعاية لهم أو ممثليهم، وذلك بالتوازي مع التدريب الذي يتلقاه مهنيو التعليم. ◄ دعم المستخدمين ذوي الخبرة في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة ليكونوا بمثابة نماذج للممارسة الجيدة للمتعلمين الآخرين والمربين ومهنيي تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال. ◄ إرساء الوصول على نطاق واسع إلى أدوات ومحتويات ومدعّمات للتّعلّم الشامل لفائدة المتعلمين وأسرهم وممثّليهم في كافّة وضعيّات التّعلّم النّظاميّ وغير النّظاميّ.

هدف السياسة: حوار وتشاور فعالان يشملان يجمعان المتعلمين ذوي الإعاقة وأولياءهم وممثليهم وممثلين عن بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.	
الإجراءات	**الوصف**
	◄ دعم المؤسسات التعليمية لتكون مبتكرة في استخدام التكنولوجيّات الشاملة لدعم مشاركة مختلف الأطراف المعنيّة بالتعليم الشامل والحوار معهم.
المراقبة	◄ وضع إجرائيات وجداول زمنية لجمع ومراجعة ردود أفعال الأطراف المعنيّة في ما يتعلّق بأهمية فرص الحوار وجدواها.

هدف السياسة: دعم مبادرات البحث والتطوير التي تعتمد منهجية "المستخدم المشارك" و"المنهجية المتمحورة حول المستخدم".	
الإجراءات	**الوصف**
التدقيق	◄ إجراء عمليات التدقيق على المستويين الإقليمي والمحليّ لتحديد المجالات ذات الأولوية في البحوث، إضافة إل تحديد الفجوات في القدرة على إجراء البحوث المطلوبة.
الشروط المسبقة	◄ العمل على بناء القدرات داخل مجتمع البحوث لضمان إمكانية إجراء بحوث عالية الجودة حول الاستخدام الفعّال لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل على المستويين الوطني والمحلّيّ. ◄ التحقق من التمويل القادم من مصادر وطنية و/أو دولية لدعم أي برنامج بحوث موافق عليه، والتّأكّد من سلامة هذا التمويل. ◄ تحديد الحد الأدنى من المتطلبات للمؤسّسات الراغبة في الحصول على الدّعم المالي للبحث.
التنفيذ	◄ تطوير برنامج شامل للبحث والتّطوير بالتعاون مع جميع الأطراف المعنيّة الرئيسيّة، يأخذ بالاعتبار جميع جوانب سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في

هدف السياسة: دعم مبادرات البحث والتطوير التي تعتمد منهجية "المستخدم المشارك" و"المنهجية المتمحورة حول المستخدم".	
الإجراءات	**الوصف**
	التعليم وتأثيرها المتوسط وطويل الأمد. ◄ إنشاء قاعدة بيانات/مركز معارف وطنية مفتوحة للعموم، تضم المبادرات البحثية والنتائج والمخرجات المتعلقة باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في سياقات تعليمية مختلفة.
المراقبة	◄ تطوير البنى التي تمكّن الوزارة المشرفة من العمل كمرصد للمبادرات البحثية المنجزة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ◄ وضع إجرائيات وجداول زمنية لجمع ومراجعة ردود فعل الأطراف المعنيّة حول تأثير وأهمية وقابلية تطبيق المبادرات البحثية والبرامج والمخرجات.

هدف السياسة: جمع البيانات لقياس ومراقبة وتقييم السياسة.	
الإجراءات	**الوصف**
التدقيق	◄ ربط مجموعات البيانات الخاصّة بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة بإجرائيات جمع البيانات المعتمدة وطنيّاو/أو دوليّا من أجل تجنب تداخل الجهود. ◄ تحديد البيانات ذات الصّلة المتوفّرة حاليّا لغايات القياس، إضافة إلى الفجوات والمعلومات المفقودة التي سيتم جمعها في المستقبل.
الشروط المسبقة	◄ إشراك الأطراف المؤثّرة ذات الصلة في المصادقة على خطة عمل تحدّد مراحل جمع البيانات التي سيتمّ استخدامها لمراقبة السياسة وتقييمها. ◄ تحديد الأطراف المعنيّة والشركاء الرئيسين في عمليات جمع البيانات (المؤسّسات، الباحثون... الخ). ◄ الاتفاق مع الأطراف المعنيّة الرئيسيّة حول أبرز نقاط الاهتمام في عمليّة جمع البيانات الكمية التي تركّز على المدخلات (على سبيل المثال تطبيق معايير الوصول، والاعتمادات المخصّصة للمشتريات، الخ.) لأغراض القياس والمراقبة والتقييم. ◄ الاتفاق مع الأطراف المعنيّة الرئيسيّة حول أبرز نقاط الاهتمام في عمليّة جمع البيانات النّوعيّة التي تركّز على المخرجات وتعتمد منهجيةً تشاركيةً، وتنظر في مسائل الإجراءات والمخرجات لأغراض قياس الأداء والمراقبة والتقييم. ◄ الاتفاق على استراتيجية نشر متعددة الأوجه تشمل جميع الأطراف المعنيّة، بما في ذلك صناع القرار الرئيسين في ميادين سياسات أخرى والشركاء من المجتمع المدني. ◄ تحديد آليات تقديم التقارير واستراتيجيات مشاركة المعلومات حول أهداف السياسة والإجراءات وتنفيذها مع جميع الأطراف المعنية.
التنفيذ	◄ تطوير إطار لإجرائيات جمع البيانات ينظر في حقوق المتعلمين، إضافة إلى قضايا فعالية النظام. ◄ جمع البيانات النوعية والكمية المتماشية مع الإطار المتفق عليه، والتي يمكن استخدامها لأغراض القياس.

هدف السياسة: جمع البيانات لقياس ومراقبة وتقييم السياسة.	
الإجراءات	**الوصف**
	◄ القيام خلال فترات زمنية محددة بجمع البيانات الكمية والنوعية المستخدمة لأغراض المراقبة المستمرة. ◄ القيام ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها بجمع البيانات الكمية والنوعية لأغراض التقييم. ◄ جمع البيانات الكمية والنوعية باستمرار لتغذية المناقشات الجارية حول مخرجات و/أو فوائد توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة بما يتماشى مع جميع أهداف السياسة الأخرى. ◄ جمع أمثلة مبتكرة عن تأثير استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل كملهِم للمؤسّسات التعليمية والمهنيين.
المراقبة	◄ وضع إجرائيات وجداول زمنية لجمع ومراجعة ردود فعل الأطراف المعنيّة بخصوص شفافية وفائدة البيانات الكمية والنوعية التي تم جمعها لأغراض مراقبة السياسة وتقييمها. ◄ ضمان استجابة كافّة أنشطة جمع البيانات للمتطلبات المنصوص عليها ضمن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة UNCRPD والمتعلّقة بهذه المسألة. ◄ مراقبة جميع عمليّات جمع البيانات، واستخدام المعلومات المناسبة لإتاحة تحسين تنفيذ إجراءات السياسة في المستقبل.

3.4 مراقبة إتمام إجراءات السياسة أثناء مراحل التنفيذ

تكون الوزارة المشرفة مسؤولة عن ضمان تنفيذ جميع إجراءات السياسة الإلزامية بشكل مُرضٍ.

ولذلك فمن الضروري بدايةً القيام، وباستمرار، بعمليّات قياس ومن ثم مراقبة إكمال هذه الإجراءات بنجاح أثناء المراحل المختلفة لتنفيذ السياسة.

ونعرض أدناه نموذجاً لقالب قياس ومراقبة إتمام جميع إجراءات السياسة المتعلّقة بمرحلة واحدة من مراحل تنفيذ السياسة: إجراءات التدقيق.

إجراءات التدقيق		درجة الإكمال		
أهداف السياسة	إجراءات السياسة	لاشيء	جزئي	كامل
تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة كأداة رئيسة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة للمشاركة في التعليم الشامل وفرص التعلم .	تحديد العوائق التي تحول دون استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة (النّوع الاجتماعي، والعزلة الاجتماعية أو الجغرافية و/أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية) ضمن حالات على المستوى المحلي، ومدى تأثيرها المحتمل على المتعلمين ذوي الإعاقة.			
تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة متاحة لدعم المتعلمين ذوي الإعاقة عبر مختلف المؤسسات التعليميّة ومؤسّسات التعلّم مدى الحياة.	القيام بعمليّات تحليل وضع على المستوى المحلي لتحديد مدى توفّر فرص للتعليم الشامل للمتعلّمين ذوي الإعاقة في مختلف قطاعات التّعليم قبل المدرسيّ والتعليم الأساسي والتعليم ما بعد الإلزامي والتعليم العالي وتعليم الكبار وفرص التعلم مدى الحياة.			
	القيام بعمليّات تحليل وضع على المستوى المحلي لتحديد مدى توفّر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشّاملة في مختلف المؤسسات التعليمية.			
	القيام بعمليّات تحليل وضع على المستوى المحلي لتحديد مدى إتاحة التدريب اللاّزم للمهنيين العاملين في مختلف المؤسسات التعليمية في مجال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.			
المؤسّسات التعليمية وجميع المهنيين العاملين معها يتمتّعون بدعم فعّال لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة بغية توسيع المشاركة	إشراك جميع المهنيين العاملين في المؤسسات التعليمية في تحديد أولويات بناء القدرات، بما في ذلك الاتفاق على المعايير المهنية وأولويات التدريب وآليات الدعم الفعال لفائدتهم.			

إجراءات التدقيق		درجة الإكمال		
أهداف السياسة	إجراءات السياسة	لاشيء	جزئي	كامل
وزيادة فرص التّعلّم للمتعلمين ذوي الإعاقة.				
تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة تُعتبر أداة لتوسيع المشاركة وزيادة الفرص التعليمية وإدماج المتعلمين ذوي الإعاقة.	إجراء عمليات تدقيق على المستويين الإقليمي والمحلي لتحديد المجالات ذات الأولوية لبناء القدرات فيما يتعلق بتدريب جميع المهنيين التربويين.			
بنية تحتية فعالة لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة مركّزة في جميع المؤسّسات التعليمية.	الربط بين جميع الإجراءات والمبادرات المنجزة في إطار السّياسة بهدف توسيع مجال السّياسات الرّئيسيّة لإدماج تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم، على غرار تطوير الرّبط بشبكة الإنترنت ذي السّرعة العاليةفي جميع المؤسسات التّعليميّة.			
وجود حوار وتشاور فعالَين يشملان المتعلمين ذوي الإعاقة وأوليائهم وممثليهم وممثلي بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.	القيام بعمليّات تحليل وضع على المستويين الإقليمي والمحلي لتحديد الأطراف المعنيّة الرئيسيّة من قطاع التعليم منظرائهم من بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، الذين سيتمّ تشريكهم في الحوار على الصعيد المحلي والإقليمي و/أو الوطني.			
دعم مبادرات البحث والتطوير التي تعتمد منهجية "المستخدم المشارك" و"المنهجيّات المتمحورة حول المستخدم".	إجراء عمليات التدقيق على الصعيدين الإقليمي والمحلي لتحديد المجالات ذات الأولوية للبحث، فضلاً عن الفجوات الموجودة من حيث توفّر الإمكانيات الضّروريّة لإجراء البحوث المطلوبة.			
جمع البيانات لقياس ومراقبة وتقييم السياسة.	ربط جمع بيانات محددة تتعلق بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة بإجرائيات جمع البيانات المعتمدة على المستوى الوطنيّ و/أو الدوليّ تجنبا لتداخل الجهود.			

إجراءات التدقيق		درجة الإكمال		
أهداف السياسة	إجراءات السياسة	لاشيء	جزئي	كامل
	تحديد البيانات المتاحة ذات الصلة بغرض القيام بعمليّات، فضلاً عن تحديد الثغرات والمعلومات الناقصة التي يتعيّن جمعها في المستقبل.			

يعرض الملحق 3، قوالب لقياس ومراقبة إنجاز جميع إجراءات السياسة ذات العلاقة بالمراحل الثلاث الأخرى لتنفيذ السياسة.

ستقوم الوزارة المشرفة بوضع إجراءات لقياس ومراقبة تنفيذ إجراءات السياسة المرتبطة بمراحل التنفيذ الواجب إكمالها في غضون

يتمّ في هذا الموضع تحديد عدد الأشهر

أشهر من نشر هذه السياسة.

هذا ويمكن كذلك تناول أهداف السياسة وإجراءاتها في ضوء مسائل السياسة التي يجب الإجابة عنها، وقيود السياسة المحتملة التي يجب معالجتها. ويتم عرض هذه النقاط في الملحق 4 وهي تمثّل الأساس لأجندة السياسة التي يمكن اعتمادها للمناقشات المستمرّة مع ممثلي مجموعات الأطراف المعنيّة الرئيسيّةن. وينبغي ملاءمة أجندة السياسة المقترحة في الملحق 4 مع السياقات الوطنية والمحلية الخاصّة وفقا لما تقتضيه الحاجة.

5. تطوير استراتيجية تنفيذ وطنية

يجب ربط سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم باستراتيجية تنفيذ وطنية واضحة تقدم خارطة طريق مفصلة لتحقيق أهداف السياسة وإكمال جميع إجراءاتها المتعهَّد بها على المستوى الوطني والمستويين الإقليمي والمحلّيّ.

ويُعتبر وضع استراتيجية للتنفيذ خطوة إلزامية، وهو مسؤولية الوزارة المشرفة.

تتمثّل المهمّة الرّئيسيّة للوزارة المشرفة ضمن استراتيجية التنفيذ، على تنسيق العمل مع سائر الوزارات والهيئات الحكومية وغير الحكومية ومجموعات الأطراف المعنيّة الرئيسة بهدف ضمان مساهمتهم الأولية والمستمرة في التّنفيذ الفعّال للسياسة (انظر الشكل 3).

وستقوم الوزارة المشرفة بتطوير استراتيجية تنفيذ شاملة خلال

يتمّ في هذا الموضع تحديد عدد الأشهر

أشهر من نشر هذه السياسة.

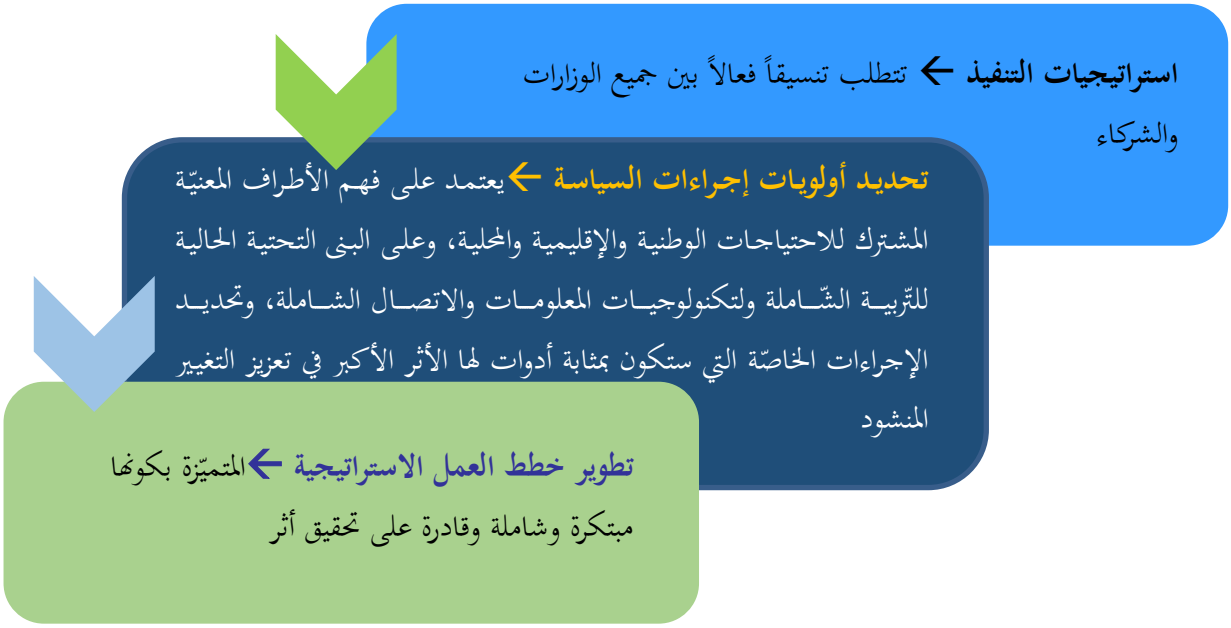

الشكل 3: استراتيجيات التنفيذ

1.5 تحديد أولويات إجراءات السياسة ضمن السياق الوطني

إنّ إجراءات السياسة المبينة في القسم 4 قابلة للتّطبيق ضمن أي سياق وطني. ومع ذلك، فإنّها لا يمكن أن تنفَّذ ولن تنفذ كلّها في الوقت نفسه. فبالإضافة إلى إجراءات السياسة المرتبطة بمراحل التنفيذ (كما وردت في القسم 5)، من الضروري أن يتمّ بشكل واضح تحديد أولويات وطنية خاصّة للإجراءات، والاتفاق عليها مع كل الأطراف المعنيّة الرئيسيّةن المساهمين في إدارة سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم.

إنّ الظروف الخاصة المتعلّقة بالتّعليم الشّامل وبتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي سوف تؤدي بالضّرورة إلى ترتيب أولويات الإجراءات الخاصّة بتنفيذ السياسة. وسيتم تحديد هذه الأولويات التنفيذ هذه اعتماداً على فهم مشترك بين مختلف الأطراف المعنيّة يتعلق بـ:

I. الاحتياجات على المستوى الوطنيّ والإقليميّ والمحليّ.

II. البنى التحتية الحالية المتوفّرة للتعليم الشامل وتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.

III. تحديد الإجراءات الخاصة التي ستعمل كأدوات لها أكبر الأثر في ما يتعلّق بتعزيز التغيير المنشود.

إنّه من الضّروريّ اتباع عدد من الخطوات لتحديد الإجراءات ذات الأولوية في التنفيذ الأولي. وقد يتغير ترتيب هذه الخطوات في حالات وطنية معينة، ولكن يجب اتخاذ جميع الخطوات للوصول إلى تحديد فعال للأولويات.

الخطوة	التركيز	الإجراء
1	تحليل الفجوة	قياس الإنجازات الحالية فيما يتعلق بإجراءات السياسة المذكورة في القسم 4
2	ربط الإنجازات الأساسية في ما بينها	تحديد نقاط القوة والضعف في البنية التحتية الحالية لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم بالتعاون مع الأطراف المعنيّة الرئيسيّة.
3	تحديد العوائق المحتملة	التّفكير مع الأطراف المعنيّة الرئيسيّة في مواطن "الاختناقات" المحتملة التي لا بد من معالجتها، وتحديد الاستراتيجيات الملائمة لتجاوزها.
4	تحديد الفرص	تسليط الضوء على نقاط القوة الرئيسة للبنية التحتية لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة التي يمكن التّعويل عليها
5	تحديد الأولويات	الاتفاق على عدد محدود من إجراءات السياسة الرئيسة وذات الأولوية التي يُفترض أن يكون لتنفيذها أكبر أثر ممكن
6	تحديد الشركاء الرئيسين	الاتفاق مع الأطراف المعنيّة الرئيسيّة التي ينبغي إشراكها لتحديد الإجراءات ذات الأولويّة وتنفيذها وتقييمها
7	تحديد الأهداف والمراحل الواجب قطعها	تحديد الأهداف المراد بلوغها على المدى القصير والمتوسط والبعيد، إضافة إلى مؤشرات الإنجاز ذات الصلة.
8	التعلم من الآخرين	معرفة كيف حددت البلدان/المناطق الأخرى مثل هذه الأولويات من أجل تحديد استراتيجيات التنفيذ التي تبدو ناجحة.
9	تحديد جميع الموارد	الاتفاق مع جميع الأطراف المعنيّة حول كيفية الاستفادة من جميع الموارد الممكنة ضمن البنية التحتية لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة
10	تصميم استراتيجية	وضع خطط رسمية لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية ومراقبتها

بمجرد تحديد إجراءات السياسة ذات الأولوية في التّنفيذوالاتفاق عليها مع المجموعات الممثّلة للأطراف المعنيّة الرئيسيّة، لابد من تقسيمها إلى خطط عمل أكثر دقّة. وتتطلب استراتيجية التنفيذ أن تُترجَم جميعُ إجراءات السياسة إلى خطط عمل استراتيجية عملياتية تقدم مراحل متتابعة وأطراً زمنية وأهدافاً تنفيذية واضحة.

2.5 خطط العمل الاستراتيجية

من الضّروريّ وجود خطط عمل لتحديد الأساليب والإجراءات المحددة التي سيتمّ استخدامها لتنفيذ إجراء أو أكثر من إجراءات السياسة المفصلة في القسم 4 على نحو فعال.

وتقع على عاتق الوزارة المشرفة مسؤولية تطوير خطط العمل، مدعومة من قبل أيّة هيئات استشارية أنشئت بهدف مراقبة تنفيذ السياسات (انظر القسم 4.2)، مع العمل بالتعاون مع كافّة الأطراف المعنيّة وذات الصّلة الصلة، بما في ذلك المتعلمون ذوو الإعاقة وأسرهم و/أو ممثلوهم.

خطط العمل الفعّالة:

- يتم تطويرها على أساس التشاور واسع النطاق مع الأطراف المعنيّة، وباعتماد مساهماتها.
- تتماشى مع الآليات الوطنية لتقديم التقارير التي تراقب تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة UNCRPD على المستوى الوطني.
- تركز على أولويات العمل المعتمدة على دراسة البيانات التي تحدد بوضوح الاحتياجات على الصعيدين الوطني والمحلي.
- تحتفظ بنظرة شاملة للمنظومة أثناء دعمها أنشطة محلية أو قطاعيّة.
- تبيّن العمل المتدرّج عبر مراحل مختلفة من تنفيذ السياسة.
- تركّز على عدد محدود من أهداف السياسة المعلنة وعلى عدد محدود من الإجراءات المرتبطة بها.
- توفّر الجداول الزمنية للإجراءات التّنفيذيّة وللتّقدّم في تحقيق أهداف السياسة.
- تحدّد مجموعات الأطراف المعنيّة التي ستنفّذ الإجراءات وتكون بمثابة عوامل تغيير رئيسة.
- تستند إلى استراتيجية تغيير واضحة تمنح الأولويّة إلى الدّعامات الرّئيسيّة للمشروع على المستوى الوطنيّ والإقليميّ والمحليّة بما يعزّز التغيير المنظوميّ المتعلق بالتّزوّد بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم وباستخدامها.
- تحدّد مراحل جمع المعلومات وردود الفعل حول التقدم المسجّل لتوجيه الخطوات التنفيذيّة القادمة.
- توضّح الأدوار والمسؤوليات فيما يتعلق بالتنفيذ والمراقبة وتقديم التقارير للهياكل الحكومية والشركاء من المجتمع المدني ومقدّمي الخدمات والمؤسسات التعليمية والباحثين والصناعيّين.
- تفوّض إلى منظمات رئيسة عاملة على المستوى المحلي المسؤوليّة، ضمن إطار مساءلة وطني متفق عليه لتحقيق أهداف السياسة وغاياتها.
- تحدّد الإجراءات والأطراف المسؤولة عن المراقبة والمتابعة على مستوى المؤسّسة التّربويّة وعلى المستويين الإقليميّ والوطنيّ.

وستعمل الوزارة المشرفة على ضمان أن تكون أيّة خطط عمل مطوّرة في إطار سياسة تكنولوجيّات المعلومات

والاتّصال الشاملة في التعليم مستجيبة لكافّة العناصر المذكورة أعلاه.

كما تتحمل الوزارة المشرفة بالتعاون مع جميع الأطراف المعنيّة وذات الصّلة مسؤولية وضع خطط عمل مرتبطة بالأولويات التّنفيذيّة التي تم تحديدها. وستقوم الوزارة المشرفة بتطوير خطط العمل الاستراتيجية المرتبطة بالأولويات التّنفيذيّة المحددة وذلك خلال

يتمّ في هذا الموضع تحديد عدد الأشهر

أشهر من نشر هذه السياسة.

3.5 قالب لخطط العمل

سيتم ربط خطط العمل بهدف سياسة واحد، ولكنها قد تشمل واحداً أو أكثر من إجراءات السياسة. ويجب أن يُحدَّد لكل إجراء عددٌ من الإجراءات والعوامل التنفيذيّة كما هو موضح في القسم 2.5 أعلاه-

يظهر أدناه نموذج لقالب خطة عمل الذي يُفترض استعماله.

هدف السياسة:

يُدرَج في هذا الموضع عنوان هدف السياسة

إجراءات السياسة	الطرائق والعمليات	المؤسّسة المسؤولة	تاريخ البدء	تاريخ الانتهاء	مراحل التنفيذ	مؤشر التحقيق	آلية تقديم التقارير
يُدرَج في هذا الموضع عنوان إجراء السياسة							
يُدرَج في هذا الموضع عنوان أولوية السياسة							

4.5 المبادئ التوجيهية لوضع خطط العمل

تعمل ثلاثة مبادئ أساسية على توجيه عمل الوزارة المشرفة في تطوير خطط العمل لسياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم. وهذه المبادئ هي:

الابتكار: تقترح خطط العمل طريقة جديدة للعمل على المستوى الوطنيّ والمحليّ وعلى مستوى المؤسّسة التّعليميّة. وتتسم هذه الطّريقة بكونها مفتوحة وشفافة وفي المتناول.

الشمولية: تركز خطط العمل على حقوق المتعلّمين ذوي الإعاقة، مع احترام جميع أشكال التنوع ودعم مشاركة جميع المتعلمين وأسرهم والمهنيين الذين يدعمونهم.

الأثر: تؤدي خطط العمل إلى تحقيق أثر إيجابي ومستدام على الأفراد المتعلمين ذوي الإعاقة، وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى باقي الأعضاء في مجتمعاتهم التعليمية.

6. الميزانية والتمويل

يجب أن يكون تنفيذ سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم مدعوما بآلية متماسكة وفعالة للتمويل.

ترتبط آلية تمويل السياسة بأهداف هذه السياسة (انظر القسم 3)، وذلك استناداً إلى المبادئ الموالية:

- ترتبط مراقبة الميزانية وتدابير ضمان كفاءةالسياسة بالفاعليّة في دعم وتعزيز الاندماج والحدّ من الاستبعاد التّعليميّ.
- يؤدي التمويل الذي يمكن التنبؤ به إلى تحسين التخطيط في قطاع التعليم، وإلى تنفيذ البرامج التي يمكن أن تصل إلى المتعلمين ذوي الإعاقة.
- إن إشراك المتعلمين ذوي الإعاقة أو ممثليهم في عملية تحديد أولويات السياسة ووضع الميزانيّات له فوائده من حيث الحدّ من التّفاوت.
- قد يكون تحمّل التكاليف الإجمالية لتوفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة للاستخدام في أماكن الإقامة أو التّعليم أو العمل مقسمًا على عدد من الهيئات المسؤولة، ولذلك يكون التنسيق والتعاون الفعّالان وطويلا الأمد ضروريّين لضمان الانسجام بين مصادر التمويل.
- يتمّ إدماج خطط العمل الاستراتيجية مكتملة التّمويل ضمن الميزانيّات الوطنية ذات الصلة.
- ستعمل وزارة

يُدرَج هنا اسم الوزارة المشرفة بناءً على المعلومات الوطنية ذات الصلة

وفقا لهذه المبادئ، وذلك باعتبارها الوزارة المشرفة المسؤولة على إدارة الخطوط العريضة للميزانية.

وترتكز إدارة الميزانية على الإجراءات الموالية:

I. تأمين التّمويلات ذات الصّلة بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشّاملة من ميزانيّات مختلف الوزارات (مجتمع المعلومات، الشؤون الاجتماعية، الصحة، التعليم، إلخ.) وضمان التّنسيق الفاعل بينها.

II. تحديد أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المعنيّة الرئيسيّة على المستوى الوطنية والإقليمية وعلى مستوى المؤسّسة التّعليميّة فيما يتعلق باستراتيجية تنفيذ الميزانية.

III. ضمان التخطيط الفعّال للميزانية، وتطبيق ورصد فعالية الإنفاق في قطاع التعليم وغيره من القطاعات الاجتماعية الأخرى.

IV. وضع إطار عمل وطنيّ خاصّ بعمليّات التّزوّد ينصّ على إمكانية الوصول كشرط من شروط إجراء المناقصات، وتحديد جهة مشرفة مسؤولة عن التّزوّد، تمتلك القدرات التقنية والمعرفية اللازمة لضمان التّطبيق الفعليّ لإطار العمل الوطنيّ الخاصّ بعمليّات التّزوّد على المستويين الإقليمي والمحلي.

V. إلغاء مركزية استخدام التّمويلات داخل نظام التعليم مما يسمح بالمرونة في دعم استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم.

1.6 فئات نفقات الميزانية

يجب أن يتمّ تحديد نطاق التكاليف المتعلقة بتنفيذ سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم. وكخطوة أولى في ضمان فعاليّة التخطيط وإعداد الميزانية، ستقوم الوزارة المشرفة بإجراء تدقيق وإشراك جميع الجهات الحكومية والأطراف ذات الصلة في المناقشات المتعلقة بالميزانية المطلوبة.

وسيتمّ أخذ خمسة أبواب أساسية للإنفاق في الاعتبار عند القيام البتدقيق الميزانية والتخطيط للأهداف:

I. توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة (التكنولوجيّات الرئيسيّة والمساعدة): التكاليف المتعلقة بالتّزوّد والتوزيع والتشغيل والصيانة.

II. توفير موظفي الدعم المتخصصين: تكاليف الأفراد المؤهلين القادرين على دعم المتعلّمين ذوي الإعاقة ومعلميهم في تطبيق تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعلّم، التي يتم ضمان توفّرها في جميع قطاعات التعليم وفي قطاع التّعلّم مدى الحياة.

III. التدريب الأوّليّ والمستمر للموظفين التربويين: تكاليف التدريب في جميع قطاعات التعليم و وفي قطاع التعلم مدى الحياة، ويشمل التّدريب المعلمين والمديرين وأولياء الأمور وأمناء المكتبات والإداريين وموظفي الدعم التربوي والتقني.

IV. دعم أعمال البحث والتّطوير: تكاليف البحث والتطوير التي تعتمد منهجية "المستخدم المشارك" و"المنهجية المتمحورة حول المستخدم" التي تتّسم بالشّفافيّة والتّركيز على النتائج.

V. أنشطة تنفيذ السياسة العامة: التكاليف المتعلقة بإطلاق حوار الأطراف المعنيّة والاستمرار فيه، وجمع البيانات وأنشطة المراقبة والتّقييم والتّنسيق.

2.6 مصادر التمويل والدعم

لا يمكن لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم أن تتطور على نحو فعال دون التمويل العموميّ والدعم المالي. ومع ذلك، ستقوم الوزارة المشرفة باستكشاف مصادر التمويل الأخرى لتكملة تمويل

يتمّ إستكمال هذا القسم بناءً على المعلومات الوطنية ذات الصلة

على المستوى المحلّي، سيجري العمل على استكشاف مصادر تمويل متأتّية من الحكومات الإقليمية أو المحلية، ومن جماعات محلية ومنظمات غير حكومية ومؤسّسات خيرية، ومؤسسات/شركات اقتصاديّة ومن المؤسسات التعليمية ذاتها.

على المستوى الوطني، وبالإضافة إلى قطاع التّعليم، سيتم التّشاور مع وزارات وهيئات حكومية تشمل القطاعات الصحية والاجتماعيّة قطاعات العمل ومجتمع المعلومات وتكنولوجيّات الاتّصال وجهات أخرى تساهم في مجتمعات المعرفة. كما سيتمّ استكشاف مصادر تمويل أخرى تدعم الأشخاص ذوي الإعاقة أو استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في مجتمع أوسع، وذلك

بغرض الاستفادة من دعمها المحتمل لاستعمال تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم.

على المستوى الدولي، يتم استكشاف مصادر التمويل المحتملة من وكالات التنمية الدولية ومبادرات التعاون الثنائية ومتعددة الأطراف، وموارد المجتمع المدني العالمي.

كما يتم تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لدعم مبادرات محددة (أنشطة البحث والتّطوير على سبيل المثال) حيث ما يكون ذلك ممكناً.

ومن جهة أخرى، يتمّ وفقا لمعايير الحصول على مصادر تمويل إضافية، سيتم العمل بشكل حثيث على استكشاف أهمّ مبادرات البنية التحتية لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال التي يُفترض أن تخفض التكاليف. ومن ذلك على سبيل المثال:

- تضمّن أيّ برنامج تزويد بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ترعاه الحكومة، على غرار مبادرات حاسوب محمول لكل متعلّم، شرطاً إلزامياً لتوفير معدّات مزوّدة كمعيار قياسي بتجهيزات تيسير الوصول.
- تسهيل مبادرات "أحضر جهازك الخاص" حيث يمكن للمتعلمين جلب واستخدام أجهزاهم النقالة الخاصة المجهزة بتطبيقات تعليمية تدعم نفاذهم إلى فرص التّعلّم.
- دعم الحلول التقنيّة المعتمدة على الحوسبة السحابية على الشبكات الخاصة بالمدارس أو المؤسّسات التّعليميّة.
- إنشاء وتحسين المحتوى التعليمي للاستخدام على الأجهزة الجوّالة، وضمان تطوير استراتيجيات تكفل توفير فرص متساوية للجميع باستخدام هذه الأجهزة.
- دعم مبادرات المصدر المفتوح والرخصة المفتوحة التي تقود إلى برمجيات وموارد تعليمية متاحة على نطاق واسع.

T

7. مسرد المصطلحات والملاحق

مسرد المصطلحات

الاختصارات

- **ICT/ICTs** – Information and Communication Technologies
  تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال
- **UNCRPD** – United Nations Convention on the Rights of Persons with Disabilities
  اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة
- **UNESCO** – United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization
  منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

التّعريفات

ضمن مقدمة وثيقة نموذج السياسة، رُسم خط تحت المصطلحات المدرجة في مسرد المصطلحات هذا عند ورودها أول مرة.

إمكانية الوصول

توضح المادة 9 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) ما يلي: "لتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من العيش باستقلالية والمشاركة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة، يتعيّن على الدول الأطراف اتّخاذ التدابير المناسبة لتكفل للأشخاص ذوي الإعاقة إمكانية الوصول، على قدم المساواة مع الآخرين، إلى البيئة المادية المحيطة ووسائل النقل والمعلومات والاتّصال، بما في ذلك تكنولوجيّات ونظم المعلومات والاتّصال، وإلى المرافق والخدمات الأخرى المفتوحة أو المقدمة للعموم سواء في المناطق الحضرية أو الريفية".

وإمكانية الوصول هي واحدة من المبادئ العامة التي نصّت عليها المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD).

تحيل التكنولوجيّات الإلكترونية وتكنولوجيّات المعلومات القابلة للوصول إلى التكنولوجيّات التي يمكن لأناس من جميع الأعمار والقدرات استخدامها. ويشير المركز الوطني لتكنولوجيّات المعلومات القابلة للوصول في التعليم بالولايات المتحدة الأمريكية (Access-IT) إلى أنّ: " التكنولوجيّات الإلكترونية وتكنولوجيّات المعلومات القابلة للوصول:

- تشمل مبادئ التصميم للجميع.
- تسمح لكل مستخدم بالتفاعل معهابالطرائق الأكثر ملاءمة له/لها.
- يمكن استخدامها إما بشكل مباشر، أي دون الحاجة إلى تكنولوجيّات مساعدة، أو أن تكون متوافقة مع تكنولوجيّات مساعدة معيارية".

http://www.washington.edu/accessit/articles?110

تصف "إمكانية الوصول الإلكترونية" الحاجة إلى إزالة العوائق التي تحول دون الوصول إلى منتجات تكنولوجيّات

المعلومات والاتّصال وخدماتها وتطبيقاتها واستعمالها، ودون االوصول إلى المعلومات والمعرفة.

تنص استنتاجات المجلس الأوروبي لعام 2008 حول مجتمع المعلومات المتاح للوصول على ما يلي:

"إنّ إمكانية الوصول الإلكترونية هي شرط مسبق وضروري لانتشار استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، ويمكن تخفيض تكلفته إلى حد كبير من خلال اعتماد منهجيات "التصميم للجميع" وتحقيق توافق أفضل بين الخدمات والأجهزة".

التكنولوجيّات المساعدة (AT)

تشير جمعية التكنولوجيّات المساعدة البريطانية (BATA) 2011 إلى أن: "التكنولوجيّات المساعدة هي أي مكوّن أو جهاز أو معدّات أو برمجية أو منتج أو خدمة تحافظ على/تحسّن من القدرات الوظيفية للأفراد من أي عمر، وخاصّة منهم أولئك الذين يحملون إعاقات، وتمكّنهم من سهولة أكبر في التواصل والتعلم والتمتع وعيش حياة أفضل وأكثر استقلالية". (جمعية التكنولوجيّات المساعدة البريطانية (BATA)، 2011.

http://www.bataonline.org/assistive-technology-definition

ويمكن تعريف خدمات التكنولوجيّات المساعدة باعتبارها باعتبارها خدمة تساعد كبار السن أو الأشخاص ذوي الإعاقة بصورة مباشرة في اختيار أو اقتناء أو استخدام إحدى وسائل التكنولوجيّات المساعدة. وهذا يشمل التقييم والاقتناء والتكييف/التعديل وتنسيق العلاجات وتدريب المستخدمين النهائيين والأسر والمهنيين وتوفير وصيانة وإصلاح واستبدال تكنولوجيّات المعلومات المتاح الوصول إليها. (من قانون الولايات المتحدة للتكنولوجيّات المساعدة لعام 1998 في صيغته المعدلة).

الفجوة الرقمية

تحيل إلى "الفجوة بين أولئك الذين يمكنهم الاستفادة من التكنولوجيّات الرقمية وأولئك الذين لا يمكنهم ذلك [لأسباب تتعلق بالنّوع الاجتماعي أو السّن أو الإعاقة، أو الفجوات المهاريّة أو المعرفية]. "ومن ثمّة فإنّ سد الفجوة الرقمية يعني أكثر من مجرّد منح الفقراء ذات التكنولوجيّات التي يستخدمها الأغنياء بالفعل". إنّ سدّ الفجوة الرّقميّة يتضمّن إعادة هيكلة تقديم خدمات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال والقطاعات المرتبطة بها بحيث تعم فوائدها الجميع. (معهد الفجوة الرقمية:

http://www.digitaldivide.org/digital-divide/digitaldividedefined/digitaldivide.html)

يرتبط الإدماج الرقمي بمستوى الوصول وبوجود مجتمع أو مجموعة ما. ويتغيّر الإدماج الرقمي مع الزمن بحيث تُستبعد مجموعات جديدة من الناس، وتندمج مجموعات أخرى، وتفسَّر هذه الدّيناميكيّة بتغير التكنولوجيّات وتطورها بمرور الوقت.

الإعاقة

تعترف توطئة اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) بأن: "الإعاقة مفهوم دائم التطور، وأنّ الإعاقة تنتج عن التّفاعل بين الأشخاص المصابين بإعاقات وبين الحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين".

وتنص المادة 1 من الاتّفاقيّة على أن "الأشخاص ذوي الإعاقة هم الأشخاص الذين لديهم إعاقة بدنية أوعقلية أوفكرية أو حسية طويلة الأمد يمكن بتفاعلها مع حواجز مختلفة أن تحول دون مشاركتهم الكاملة والفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين".

ويعني التمييز على أساس الإعاقة "أيّة تفرقة أو استبعاد أو تقييد يقوم على أساس الإعاقة ويكون غرضه أو أثره إضعاف أو إبطال التعرّف أو الاستمتاع أو ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، على قدم المساواة مع الآخرين. وهو يشمل جميع أشكال التمييز، بما في ذلك الحرمان من التّرتيبات المعقولة".

التعليم الشامل

تشير اليونسكو (2009) إلى أن "التعليم الشامل هو عملية تعزيز قدرة نظام التعليم على الوصول إلى جميع المتعلمين... وكمبدأ عام، ينبغي أن يوجِّه التعليم الشامل جميع سياسات التعليم وممارساته، انطلاقاً من حقيقة كون التعليم حقاً من حقوق الإنسان الأساسية، وأنّه الأساس لمجتمع أكثر عدلاً ومساواة. "(ص 8).

لا يعني التعليم الشامل أن يقوم الشخص ذو الإعاقة بتكييف نفسه/نفسها مع البيئة، ولكن يعني أن يتم إجراء تعديلات على البيئة لتتناسب مع الشخص ذي الإعاقة (تماشياً مع مبادئ "التصميم للجميع" على النحو المبين في المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD). (اليونسكو 2009. المبادئ التوجيهية لسياسة الإدماج في التعليم، باريس: اليونسكو).

تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ICT

تحيل إلى التّجهيزات والخدمات المتعلقة بالبث، والحوسبة، والاتّصال، والتي تقوم جميعها بمعالجة وتخزين ونقل المعلومات من خلال نظم الحاسوب والاتّصالات.

مجتمعات المعرفة

تعني مجتمعات المعرفة وفقاً لمنظمة اليونسكو المجتمعات التي يمتلك فيها الأشخاص القدرة ليس فقط على اكتساب المعلومات ولكن أيضاً على تحويلها إلى معرفة وإدراك، مما يمكنهم من تحسين معيشتهم والمساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية لمجتمعاتهم. اليونسكو (2010). نحو مجتمعات المعرفة الشاملة. استعراض لعمل اليونسكو في تنفيذ نتائج القمة العالمية. ص. 11 http://unesdoc.unesco.org/images/0018/001878/187832e.pdf

التعلم مدى الحياة

تعرّف توصية اليونسكو حول تطوير تعليم الكبار (1976) التعلّم مدى الحياة على النحو الموالي: "التعليم والتعلم مدى الحياة يدل من جهته على مخطط شامل يهدف في الآن نفسه إلى إعادة هيكلة نظام التعليم القائم وتطوير الإمكانات التعليمية برمتها خارج النظام التعليمي، بما يخلق فهما واحتراما للتنوع في العادات والثقافات، على الصعيدين الوطني والدولي. وضمن مثل هذا المخطط يكون الرجال والنساء الفاعلين الرّئيسيّين في تعليمهم الخاصّ، وذلك من خلال التفاعل المستمر بين أفكارهم وأفعالهم. ينبغي أن يكون التعليم والتعلم، وبعيداً عن اقتصاره على فترة الالتحاق بالمدرسة، ممتداً مدى الحياة، وأن يشمل جميع المهارات وكافّة فروع المعرفة، ويستخدمَ كل الوسائل الممكنة، ويعطيَ الفرصة لجميع الناس

لتحقيق التنمية الكاملة للشخصية. ينبغي النظر إلى جميع عمليات التعليم والتعلم التي ينخرط فيها الأطفال والشباب والكبار من جميع الأعمار على امتداد حياتهم، وأيّا كان الشكل الذي تتّخذه، على أنها كلٌّ لا يتجزّأ".

http://portal. unesco.org/en/ev.php-URL_ID=13096&URL_DO=DO_TOPIC&URL_SECTION=201.html

التعلّم المشخَّص

يهدف إلى تعزيز فرص التّعليم المتمحورة حول المتعلّم من خلال قيام هذا المتعلّم بعمليّات التّعديل الذّاتيّووضع الاستراتيجيات ما وراء المعرفيّة، والمحاورة بين المتعلم والمعلّم. ويعتبر رأي المتعلم أمراً بالغ الأهمية في صياغة جميع استراتيجيات التدريس. كما يتضمن إضفاء الطابع الشخصي على التّعلّم العملَ على نحو أوثق مع الآباء والأمهات والأسر بهدف الاستجابة لأيّة متطلبات دعم بطريقة أكثر شمولية، مع إشراك المعلمين والمتعلمين على نحوٍ بنّاء في التقييم المتمحور حول الأهداف.

يختلف "تشخيص التّعليم" عن "تفريد التعلم" الذي يبقى في جوهره عملا يقوم به المعلّم. وتُعتبر مشاركة المتعلّم وانخراطه في صنع القرار أمراً بالغ الأهمّية في التمييز بين المنهجيتين.

(EADSNE، 2012. رفع مستوى التحصيل لجميع المتعلّمين: الجودة في التعليم الشامل. أودنس: الوكالة الأوربية للتنمية في تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة).

التّكيّف المعقول

تنص المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) على أن ""التّكيّف المعقول" يعني التعديلات الضرورية والمناسبة التي لا تفرض عبئاً مبالغا فيه أو غير ضروري، والتي يتمّ اللّجوء إليها في حالة محددة لتكفل للأشخاص ذوي الإعاقة التّمتّع بكافّة حقوق الإنسان والحرّيّات الأساسيّة على قدم المساواة مع الآخرين".

وتنص المادة 5. 3 على أنه: "من أجل تعزيز المساواة والقضاء على التمييز، تتخذ الدول الأطراف جميع الخطوات المناسبة لضمان توفير تكيّف معقول."

وجاء في المادة 1 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) أنّ: "المقصود بالتمييز على أساس الإعاقة أيّ تمييز أو استبعاد أو تقييد على أساس الإعاقة يكون غرضه أو أثره إضعاف أو إبطال الاعتراف أو التمتع أو ممارسة جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، على قدم المساواة مع الآخرين. وهذا يشمل جميع أشكال التمييز، بما في ذلك الحرمان من التّكيّف المعقول.

التكيف الذاتي

يتكيف المتعلمون ذاتياً من خلال الإحاطة بخصائص الحاسوب الأكثر ملاءمة لاحتياجاتهم. "إن القدرة على إضفاء الطابع الشخصي على التكنولوجيّات لتلائم تفضيلات الفرد واحتياجاته هي مهارة حياتية يستفيد منها المتعلمون أثناء تقدّمهم في النّظام التّعليميّ. "(اليونسكو، 2012. تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال القابلة للوصول والتّعلّم المشخّص للطلاب ذوي الإعاقة: حوار بين المربين والصناعيّين والحكومة والمجتمع المدني. باريس: اليونسكو).

الادماج الاجتماعي

الادماج الاجتماعي هو عملية تضمن حصول الأشخاص المعرضين لخطر الفقر والاستبعاد الاجتماعي على الفرص والموارد اللازمة للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والتمتع بمستوى معيشيّ ورفاهيّ يُعتبر عاديّا في المجتمع الذي يعيشون فيه. ويضمن الإدماج الاجتماعيّ لهم قدراً أكبر من المشاركة في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم، وفي الوصول إلى حقوقهم الأساسية (ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي. الاتحاد الأوروبي، 2007. (2007 / 303/01 C)).

التصميم للجميع

تنص المادة 2 من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD) على أن التّصميم للجميع "يعني تصميم منتجات وبيئات وبرامج وخدمات لتكون قابلة كي يستعملها جميع الناس إلى أقصى الحدود الممكن، دون الحاجة إلى تكييف أو تصميم متخصص. ولا ينبغي أن يستبعد "التصميم للجميع" الأجهزة المساعِدة لمجموعات خاصة من الأشخاص ذوي الإعاقة كلّما كانت هناك حاجة إليها".

إنّ "التصميم للجميع في مجال التّعلّم" هو منهجية لمعالجة تنوع احتياجات المتعلم عن طريق اقتراح أهداف وأساليب وموادّ عمليات تقييم مرنة، تساعد المدرّسين على تلبية احتياجات متنوعة.

إنّ المناهج المنشأَة وفقا لمبادئ "التصميم للجميع في مجال التّعلّم" معدَّة منذ البداية لتلبية احتياجات جميع المتعلمين. ويتضمّن إطار العمل الخاصّ بـ"التصميم للجميع في مجال التّعلّم" التصميم المرن لوضعيّات التعلم، مع خيارات قابلة للتشخيص، وهو ما يتيح لجميع المتعلمين التقدم اعتباراً من نقاط الانطلاق الفردية الخاصة بهم.

الملحق 1. وضع وثيقة نموذج السياسة

تم تطوير نموذج لسياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة بناء على مدخلات من أكثر من 25 خبيراً في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة و/ أو التعليم من مختلف أنحاء العالم.

وقد أُعدت مسودة أولية لنموذج السياسة من قبل الوكالة الأوروبية لذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل الذي تقوده أماندا واتكينز بالاعتماد على العمل السابق من اليونسكو والمبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict) فضلاً عن المعلومات التي تم جمعها خلال القمة العالمية لمجتمع المعلومات (WSIS+10 Review) شباط 2013 (ولا سيما اجتماعات الفريق العامل Towards WSIS+10 and Beyond: دمج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعات المعرفة، الذي تشاركت في استضافته كل من اليونسكو والمبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict)).

وقد خضعت مسودة الوثيقة لعدد من أنشطة المراجعة المنظمة، المبينة كل على حدة في الأقسام أدناه.

1.1 مراجعة الخبراء

خضعت المسودة الأولية لوثيقة نموذج السياسة التي أُعدت من قبل الوكالة الأوروبية لأول نشاط مراجعة يشمل خبراء دوليين لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم الشامل. اعتبر أربعة خبراء مشروع وثيقة نموذج السياسة معارضاً للسياسات الوطنية والدولية الحالية، وقدموا مساهمات مكتوبة تطرح وجهات النظر الدولية حول جوانب تنفيذ نموذج السياسة في بلدان تختلف في مستويات التنمية البشرية والاقتصادية، فضلاً عن البنية التحتية لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال.

الخبراء المساهمون في هذا النشاط هم:

- آليكس Corenthin، مدير نظم المعلومات بجامعة الشيخ أنتا ديوب في داكار (UCAD)، السنغال.
- ديف إيديبورن، أستاذ في قسم التعليم الاستثنائي، جامعة ويسكونسن، الولايات المتحدة الأمريكية.
- شيلبي كابور، المدير العام لـ BarrierBreak، مومباي، الهند.
- كينيث إيكليند، الرئيس السابق لقسم الإدماج وتعزيز جودة التعليم في اليونسكو.

الشكر الجزيل لمساهماتهم في هذه المرحلة من مراحل العمل.

طُلب من الخبراء تقديم تعليقات على أربع قضايا، ويرد أدناه ملخص النقاط العملية التي انبثقت عن مدخلاتهم. في الأقسام أدناه، نقدم اقتباسات مباشرة من مساهمات الخبراء المكتوبة. وقد تم اختيار هذه الأقوال كممثل للنقاط الرئيسة التي أدلى بها واحد أو أكثر من الخبراء.

1.1.1 ترابط مسودة وثيقة نموذج السياسة

طُلب من الخبراء تقديم ملاحظات عامة على المنهجية العامة المتبعة في مسودة الوثيقة. وكانت تعليقاتهم إيجابية عموماً، وقد خُصت الجوانب التالية من الهيكلية العامة بكونها ذات أهمية:

- "تعنون المسودة موضوعاً هاماً وفي الوقت المناسب. ونتيجة لذلك، فإن العمل المنجز قد يؤثر عالمياً في تحسين إمكانية الوصول إلى التكنولوجيّات في التعليم".
- "الأدلة التوجيهية لتطوير وتنفيذ مسودة السياسة وثيقةُ الصلة ببعضها فيما يتعلق بالتمييز ضد هذه الفئة المحددة من الأشخاص".
- "تعنون المبادئ التي سلط عليها الضوء في الجزء الأول من المسودة الأهداف المحددة للمتطلبات الدنيا اللازمة لوضع سياسة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة على جميع المستويات، وتحديداً في المجال التربوي للأشخاص ذوي الإعاقة. "
- "نموذج التنفيذ القائم على المؤثرين المتعددين حاسم، وهو موصف بشكل جيد في المسودة، ويتصل بالحاجة لضمان التعلم مدى الحياة والمنهجية الشاملة لهذه الفئة من الناس على جميع مستويات الإطار التعليمي."

أيضاً فيما يتعلق بمنهجية المؤثرين المتعددين: " يبدو من الضروري أيضاً، بالنظر إلى خصوصية الهدف وتنوع الجهات المشاركة في هذه العملية، التأكيد على الحاجة إلى منهجية قائمة على المشاركة وعلى أوسع نطاق ممكن للمؤثرين في تعريف وصياغة وتنفيذ سياسات عامة شاملة في التعليم ".

"بالعموم السياسة هي وثيقة استشرافية ستكون مثالية للدول الأعضاء لاعتمادها. تلقي السياسة الضوء على الأهداف والأولويات والإجراءات ولكنها تؤكد أيضاً على الحاجة إلى استراتيجية تنفيذ جنباً إلى جنب مع الموازنات المالية لتحقيق ذلك ".

وباختصار، ساد شعور بأن مدخلات الخبراء دعمت المنهجية العامة المستخدمة في وثيقة نموذج السياسة وقد بني على هذا في مسودات لاحقة.

2.1.1 دراسة ما إذا كانت وثيقة نموذج السياسة تتلاءم مع وثائق السياسة الوطنية والدولية المستخدمة ضمن بلدهم

أعطى ثلاثة من الخبراء الأربعة مدخلات محددة حول كيف يمكن أن يكون نموذج السياسة قابلاً للتطبيق في حالات بلدانهم.

أشار خبير من السنغال إلى أن " السنغال تمتلك عموماً قانوناً يتفق مع توصيات قمة WSIS. تحتاج الصلة بين المتطلبات الواردة في نموذج السياسة المقترح والتشريعات إلى إتمام...

يبدو أن النموذج المقترح يتفق مع المتطلبات المحددة في تحليلنا للوضع القانوني في السنغال، حول إنشاء سياسة تعليم شاملة من خلال تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ".

ذكر الخبير من الولايات المتحدة الأمريكية أنه: "فيما يتعلق بتطبيق إطار السياسة في الولايات المتحدة، أعتقد أن الإطار العام يتسق مع العمل السابق والحالي بشأن تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال القابلة للوصول.

بشكل عام، إن وعي الأنظمة التعليمية في الولايات المتحدة الأمريكية للحاجة إلى المواد التعليمية وبيئات التعلم القابلة للوصول كبير جداً، ويعود السبب في ذلك إلى القانون الاتحادي في هذا المجال. ونتيجة لذلك، فإن الوثيقة النهائية للسياسة قد لا تُستخدم في الولايات المتحدة بقدر أجزاء أخرى من العالم ".

وقال الخبير من الهند: "من منظور الهند، وعلى الرغم من أن لدينا بعض القوانين والسياسات والمخططات، فإن فجوة التنفيذ كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الأمور لا تنعكس في المستويات المختلفة من مستوى النظام إلى مستوى الطالب. يمكن أن يوفر نموذج سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة إطار عمل للهند لاعتماد تكنولوجيّات شاملة."

دعمت هذه التقييمات الإيجابية قرار المحافظة على المنهجية والهيكلية العامة لمسودة وثيقة نموذج السياسة في الإصدارات اللاحقة.

3.1.1 الصلة الملحوظة بين وثيقة نموذج السياسة وعمل صناع القرارات والسياسات

فيما يتعلق بهذه المسألة، أبرز الخبراء عدداً من القضايا التي قدمت توجيهات للتطوير في المسودات المنقحة.

أولاً، إبراز الحاجة إلى رؤية على المستوى الوطني: "يجب أن يؤكد نموذج السياسة بشكل خاص على ضرورة وضع رؤية واسعة على المستوى الوطني ". وإلى جانب هذا، تم التشديد على الحاجة إلى ترجمة هذه الرؤية على المستوى الوطني إلى سياسات على المستوى الإقليمي / المستوى المحلي: "بالإضافة إلى ذلك، على الرغم من أنه قد يكون لدينا سياسة على المستوى الوطني، غالباً ما يتوجب اعتماد سياسة مماثلة على مستوى الدولة أيضاً."

ارتبطت قضية المستويات المختلفة للسياسة باعتبارات الميزانية التالية: "بالإضافة إلى ذلك، تكون المشاركة في التمويل والميزانية في كثير من الأحيان إما من السلطات على المستوى الوطني أو على مستوى الدولة أو من وزارات أو إدارات مختلفة. "

تم التأكيد مراراً على أهمية إشراك مجموعة واسعة من المؤثرين: "ويبدو أيضاً من الضروري، بالنظر إلى خصوصية الهدف وتنوع الجهات المشاركة في هذه العملية، التأكيد على الحاجة إلى منهجية تشاركية تضم أكبر قدر ممكن من المؤثرين في تعريف، وصياغة وتنفيذ السياسات العامة الشاملة في التعليم... "و:"... من المهم لنموذج السياسة أن [يكون] جزءاً من استراتيجية التنفيذ ومتطلبات الميزانية، لتحديد جميع المؤثرين الرئيسين على المستوى الوطني ومستوى الدولة وأدوارهم ومسؤولياتهم في كل مرحلة.

ارتباطاً بهذا، دار جدل عن كون: "أهداف السياسة قد صيغت بعناية. ذلك هو المفتاح لنشير إلى أنه بغية تحقيق هذا الهدف لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، يجب أن تركز جميع المؤسسات التعليمية على هذا، يحتاج جميع المعلمين إلى التدريب، ويجب أن تكون جميع تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال شاملة. غالباً ما يتم التعامل مع هذا الأمر على أن المدارس الخاصة أو المربين المتخصصين هم فقط من يحتاجون للحصول على التدريب."

تم التشديد بشكل خاص على أهمية دور الوزارة القائدة في تنسيق مدخلات المؤثرين: "... تحتاج الوزارة القائدة لإجراء مواءمة بين مختلف الوزارات والدوائر والمؤثرين المعنيين." اقترح خبير آخر ما يلي: "يجب أن تكون جوانب المراقبة واضحة — من المهم إدراج مؤشرات الإنجاز ولكن يجب إيضاح من سيكون مسؤولاً عن تقديم التقارير الخاصة بها ولمن."

اعتُبرت المستويات المختلفة لأهداف السياسة وإجراءاتها المقترحة في نموذج السياسة شيئاً إيجابياً: "يغطي محور نموذج السياسة المستويات جميعها من مستوى الطالب إلى

مستوى النظام. ولهذا أهمية بالغة حيث إنه غالباً ما يتم تنفيذ السياسة في مستوى واحد أو في بعض المستويات.

ومع ذلك، فقد تم التركيز أيضاً على الحاجة إلى المزيد من التشديد على مراقبة العمل على هذه المستويات: " ينبغي أن يبرز التنفيذ والمراقبة ضرورة تحديد جداول زمنية في كل المستويات " وأيضاً: 'يجب أن يتم التركيز على النموذج، وعلى آليات مراقبة تنفيذ هذه السياسات، فضلاً عن وضع آلية تشاركية شاملة لتطوير استراتيجيات وطنية لتنفيذ توصيات الاتفاقية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة."

تم التأكيد على مسألة آليات مراقبة السياسات المحتملة، ويشير أحد الخبراء تحديداً إلى أن هناك حاجة إلى تضمين إجراءات محددة من شأنها: "إنشاء مجلس استشاري".

مجالات التركيز والتنمية التي تم تسليط الضوء عليها في المسودات اللاحقة لنموذج السياسة لم تؤخذ جميعها في الاعتبار الدقيق وحسب، ولكنها أدت أيضاً إلى فكرة كون وثيقة نموذج السياسة يمكن أن تحقق وظيفتين: الأولى تعمل كقالب لسياسة بلد محددة في مجال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم، والثانية كأداة تدقيق لربط الإجراءات الحالية وتحديد الفجوات والمجالات التي تتطلب التطوير.

تم الاحتفاظ بهاتين الوظيفتين المحتملتين في الاعتبار عند إعداد مسودات لاحقة من الوثيقة.

4.1.1 تحديد مجالات محددة لتنمية و/ أو تحسين وثيقة نموذج السياسة

قدم الخبراء الأربعة مدخلات محددة وشاملة استُخدمت جميعاً في تنقيح وتطوير المحتوى الرئيس لنموذج السياسة.

ومع ذلك، شدد كل الخبراء بطريقة أو أخرى على مسألة تؤدي إلى تنقيحات هيكلية موضوعية على المسودة الأولية – تتمثل في الحاجة إلى إضافة أدلة توجيهية في وثيقة نموذج السياسة بشأن تحديد أولويات الإجراءات.

اقترح أحد الخبراء أنه: "... نادراً ما يكون النقاش حول مسائل السياسة كافياً لإحداث التغيير حتى لو كان مبرراً ومدعوماً من الاتفاقية. يوفر تخطيط ومضمون هذه الوثيقةِ العقلانيةَ لأنشطة سياسة مختلفة. هذا أمر جيد ولكن المواد تصبح ببساطة مفرطة في الطموح easily becomes over-ambitious، بمعنى أنها تغدو شاملة وتأمل بتغطية "كل شيء" وتعطي جميع الأنشطة المقترحة الانطباع بأن هذا ينبغي أن يتحقق في الوقت نفسه ".

عموماً، اقترح الخبراء عدداً من التغييرات المحددة الواجب إجراؤها:

- "... الحاجة إلى إضافة فقرة تناقش الاختلافات بين البلدان وما تقتضيه تلك الاختلافات على المستوى الذي ستبدأ منه عملية التنمية في البلد المعني."
- توفير مزيد من المعلومات حول: "كيف تحتاج المستويات المختلفة لتطوير السياسات إلى معالجة في مراحل مختلفة من التنمية، وكذلك لتوجيه الدول في تحديد الأولويات اللازمة – لا أحد يمكنه إنجاز كل هذه التغييرات في وقت قصير وهناك حاجة ومجال دوماً لترتيب الأولويات. يجب أن يذكر ذلك بوضوح لتحفيز عملية التنمية ".
- إعادة العمل في الأقسام ذات الصلة من أجل: "وصف العملية برمتها على عدة مراحل... '
- "... سيكون من الضروري توفير اقتراح لترتيب الأولوية لمساعدة وتحفيز الدول التي تحتاج الكثير من

الإجراءات لمساعدتها في اعتبار العمل قابلاً للتنفيذ ويمكن البدء به دون القيام بكل شيء دفعة واحدة. "

- تجدر الإشارة في [قسم] " استعراض الوضع الراهن " إلى الحد الأدنى من مجموعة الظروف التي يجب أن تتحقق ليكون التنفيذ ممكناً. وبعبارة أخرى... التصريح بضرورة تحليل الوضع فيما يتعلق بالتعليم الشامل وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لتطوير استراتيجية تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال... '
- "... تحديد شروط مسبقة وتسلسل خطوات العمل... '

واقترح أيضاً: "تطوير مقاييس بسيطة لكل شرط مسبق رئيس: "نعم" أو "لا"، أو الدرجة التي يحققها كل منها".

وقد لخص أحد الخبراء الأساس المنطقي وراء طلب معلومات أكثر عن أولويات إجراءات السياسة على النحو التالي: "... ومن الأفضل أن تبدأ العملية بالتركيز على عدد قليل من الأنشطة التي يمكن تحقيقها. بمجرد إثبات إمكانية القيام بذلك سيتم تحفيز العمل ومكافأته بما يكفي للمتابعة في مزيد من المراحل والخطط. ولكن إن كانت الخطة معقدة ولم تحقق المرجو منها فلن يكون هناك بالتأكيد المزيد من الخطط."

تم استخدام مدخلات الخبراء كأساس لمراجعة شاملة للمسودة الأولية لوثيقة نموذج السياسة.

2.1 إجراء المراجعة الوزارية

إضافة إلى ذلك، فقد قُدِّمت المسودة الأولية لوثيقة نموذج السياسة للتعليق في اجتماع لممثلي الجهات الحكومية وممثلي منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في بوغوتا، كولومبيا – نيسان 2013. وقد قدموا ردود الفعل على شكل ترتيب للأهمية الملموسة لأهداف وإجراءات مسودة السياسة المبدئية. من بين إجراءات السياسة الـ 58 الموصّفة في مسودة الوثيقة، رتب الممثلون إجمالاً الإجراءات الواردة أدناه لتكون ذات أولوية قصوى.

بالنسبة لمستوى المتعلم:

- تطوير إجرائيات "تقييم احتياجات" تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال المهيكلة في جميع القطاعات التعليمية التي تحدد الاحتياجات الوظيفية للطلاب فرادى لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.
- تعزيز مشاركة أولياء الأمور في تعليم طفلهم.
- توفير التدريب للمعلمين والمهنيين التربويين الآخرين في تعظيم الاستفادة من ميزات إمكانية الوصول لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الرئيسة.
- تحسين تقييم التعلم من خلال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة التي تمكّن الطلاب من إثبات وتبادل إنجازاتهم.

فيما يتعلق بالمستوى التنظيمي:

- تحديد المعايير الدنيا لتوافر أدوات الوصول لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في جميع القطاعات التعليمية.
- ضمان المساواة في الحصول على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع المؤسسات التعليمية.
- توفير التدريب لمدربي المعلمين حول استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.
- توفير أدلة توجيهية واضحة ومُحكمة حول كيفية تطوير مواد المناهج التي توفر: الوصول المادي،

الوصول الحسي، الوصول المعرفي لطلاب بحاجة إلى مجموعة واسعة من الاحتياجات.

فيما يتعلق بمستوى النظام:

- ضمان كون الوزارة القائدة تأخذ الخطوات الضرورية لتنسيق العمل بين جميع الكيانات الحكومية.
- ضمان انعكاس أهداف وأولويات السياسة المتفق عليها والمتعلقة باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم على توجيهات السياسات الأخرى (للتعليم العام، والتعليم الشامل واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم) والتأكد من ارتباط السياسة مع جميع السياسات الأخرى ذات الصلة، من أجل ضمان التنفيذ المتسق للسياسة.
- تحديد المعايير الدنيا لتوفير أدوات الوصول لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في جميع القطاعات التربوية لتغطية: منهجيات التصميم العالمي، والأدلة التوجيهية للتشغيلية البينية ومعايير سهولة الوصول، والأدلة التوجيهية للمشتريات.
- تحري وتأمين التمويل من مصادر وطنية و/ أو دولية لدعم برنامج البحوث.

استخدمت الأولويات المتصورة كدليل لتطوير العرض النهائي لأهداف السياسة وإجراءاتها.

3.1 مراجعات الأقران

شمل نشاط المراجعة النهائية عدداً أكبر من المساهمين الذين يمثلون نطاقاً واسعاً من مجموعات المؤثرين عن طريق عملية مراجعة الأقران. أعطى ممثلو المنظمات الدولية ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وصناع القرار في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال و/ أو التعليم والباحثون في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال و/ أو التعليم تعليقاتٍ على مسودة الوثيقة. ركزت هذه المدخلات بشكل أساسي على المحتوى المحدد لوثيقة نموذج السياسة.

الشكر الجزيل لمساهمات المراجعين التالية أسماؤهم ضمن هذه المرحلة الثانية من أنشطة المراجعة:

- ستيوارت إيتكين، الاتصالات والتكنولوجيّات المساعدة لذوي الإعاقة (CALL) المملكة المتحدة.
- ديفيد بينز، مركز MADA، قطر.
- إيدا برانداو، وزارة التربية والعلوم، البرتغال.
- يان دي كريمر، وزارة التربية، المجتمع المتحدث بالفلمنكية بلجيكا.
- سيرج إيبرسولد، INS HEA – معهد التعليم العالي الوطني الفرنسي لذوي الإعاقة، فرنسا.
- إيمي غولدمان، معهد الإعاقة في جامعة تيمبل، الولايات المتحدة الأمريكية.
- برنارد هاينزر، جمعية ديزي، سويسرا.
- بولا هانت، CEE-CIS المكتب الإقليمي لليونيسيف.
- محمد الجمني، مختبر بحوث LaTICE، جامعة تونس، تونس.

- جانيت لوني، مستشار سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، فرنسا.
- كلاوس ميزنبرغر، معهد الدراسات المتكاملة، جامعة لينز، النمسا.
- إندوماثي راو، مستشار سياسة التعليم، الهند.
- دونال رايس، مركز قانون وسياسة الإعاقة، الجامعة الوطنية في أيرلندا، أيرلندا.
- ناتاليا توكاريفا، UNESCO-IITE، موسكو، روسيا الاتحادية.
- تيري والر، مستشار تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، المملكة المتحدة.
- ماركو زوكا، المعهد الوطني لتطوير المناهج (SLO)، هولندا.
- إرمغاردا كازينزكايت-بودابيرغ، ماكي هاياشيكاوا، فلورانس ميغون، ماريا كيتسيونا، دايان بولاي، يونسكو.
- جيمس ثورستون، سياسة الوصول الدولية، شركة مايكروسوفت.

استُخدمت مدخلات مراجعة الأقران كأساس للمسودة النهائية لوثيقة نموذج السياسة.

بالإضافة إلى صياغة ومراجعة نموذج السياسة نفسه، ساهمت جميع الأنشطة أيضاً في تحديد المواد المرجعية لدعم عملية تنفيذ وثيقة نموذج السياسة (الواردة في الملحق 1 لهذه الوثيقة). المواد الواردة في الملحق عبارة عن محاولة أولية لتحديد الموارد اللازمة لدعم تنفيذ السياسة ذات الصلة بمجال تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم.

يوفر هذا الملحق قائمة المراجع الأولية للمراجع الأساسية والمصادر على الإنترنت التي تأخذ بعين الاعتبار جوانب مختلفة لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم.

1.2 تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة UNCRPD

وثيقة UN; OHCHR; IPU, 2007. من الإقصاء إلى المساواة: إدراك حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

دليل للبرلمانيين. جنيف: الأمم المتحدة.
http://www.ohchr.org/Documents/Publications/ training14en.pdf

استشارات موضوعية عالمية معنية بجدول أعمال التنمية بعد عام 2015.

معالجة عدم المساواة: التقرير التجميعي حول الاستشارة العامة العالمية، عام 2013.

بقيادة مشتركة من اليونيسيف والأمم المتحدة لتمكين المرأة، بدعم من حكومة الدنمارك وحكومة غانا.
http://www.convergences2015.org/en/Article?id=854

تفعيل العمل:
http://www.makingitwork-crpd.org/

UNDESA، 2011. الإعاقة وأهداف الألفية الإنمائية – مراجعة لعملية وضع أهداف الألفية الإنمائية واستراتيجيات دمج قضايا الإعاقة في جهود أهداف الألفية الإنمائية. نيويورك: الأمم المتحدة.
http://www.un.org/disabilities/documents/review_of_ disability_and_the_mdgs.pdf

اليونسكو 2010. تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع لعام 2010: الوصول إلى المهمشين. باريس: اليونسكو.
http://www.unesco.org/new/en/education/themes/ leading-the-international-agenda/efareport/ reports/2010-marginalization/

المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict)، 2009. إطار التقييم الذاتي لإمكانية الوصول لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال. تقييم البلد امتثالاً لنزعة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال.
http://www.itu.int/ ITU-D/asp/CMS/Events/2009/PwDs/docs/ G3ict-Self- Assessment-tool.pdf

المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict)، 2012. اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. 2012 التقرير المرحلي حول الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال. أتلانتا، الولايات المتحدة الأمريكية.
http://g3ict.org/download/p/fileId_936/ productId_244

المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict)، المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات

والاتّصال الشاملة / الأشخاص ذوي الإعاقة، 2012. التقرير المرحلي حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
http://g3ict.org/resource_center/CRPD_2012_ICT_Accessibility_Progress_Report
اليونيسيف، 2013. حالة أطفال العالم عام 2013: الأطفال ذوي الإعاقة. نيويورك: اليونيسيف.
http://www.unicef.org/sowc2013/

2.2 سياسة التعليم الشامل

عشرة أسئلة حول التعليم الشامل:
http://www.unesco.org/new/en/education/themes/ strengthening-education-systems/inclusive-education/10-questions-on-inclusive-quality-education/
http://www.unesco.org/new/en/education/themes/ strengthening-education-systems/inclusive-education/publications/

منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو، 2004. CBR – استراتيجية لإعادة التأهيل، وتحقيق تكافؤ الفرص، وخفض الفقر، والاندماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة.
ورقة موقف مشترك 2004. جنيف: منظمة الصحة العالمية.
http://whqlibdoc.who.int/publications/2004/9241592389_ eng.pdf
اليونسكو، 2003. التغلب على الاستبعاد من خلال منهجيات شاملة في التعليم. ورقة مفاهيمية. باريس: اليونسكو.
http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001347/134785e.pdf
مكتب التربية الدولي لليونسكو، 2009.
المؤتمر الدولي للتعليم. التعليم الشامل: الطريق للمستقبل الجلسة 28 جنيف 25-28 نوفمبر 2008. اليونسكو باريس.
http://www.ibe.unesco.org/fileadmin/user_upload/Policy_Dialogue/48th_ICE/ICE_FINAL_REPORT_eng.pdf
اليونسكو 2009. الأدلة توجيهية لسياسة الاندماج في التعليم. باريس: اليونسكو.
http://unesdoc.unesco.org/ Ulis/cgi-bin/ulis.pl?catno=177849&gp=1&ll=1
اليونيسيف واليونسكو، 2007. المنهجية القائمة على حقوق الإنسان المتبعة في التعليم للجميع.
http://www.unicef.org/publications/index_42104.html
اليونيسيف 2012، حق الأطفال ذوي الإعاقة في التعليم: منهجية قائمة على الحقوق في التعليم الشامل. جنيف: مكتب اليونيسف الإقليمي لوسط وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة (CEECIS).
http://www.unicef.org/ceecis/IEPositionPaper_ENGLISH.pdf
اليونسكو (2012). تقرير اجتماع الخبراء التشاوري.

تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال القابلة للوصول إليها والتعلم المتّسم بالطابع الشخصي للطلبة ذوي الإعاقة: حوار بين المربين والصناعة، والحكومة والمجتمع المدني. باريس: اليونسكو.

http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/accessible_ict_personalized_ learning_2012%20.pdf

الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة 2009. مبادئ رئيسة لتعزيز الجودة في التعليم الشامل – توصيات لصناع السياسة. أودنس، الدنمارك: الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

http://www.european-agency.org/publications/ ereports/key-principles-for-promoting-quality-in-inclusive-education/key-principles-for-promoting-quality-in-inclusive-education

الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، 2011. مبادئ رئيسة لتعزيز الجودة في التعليم الشامل – توصيات للممارسة. أودنس، الدنمارك: الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

http://www.european-agency.org/publications/ ereports/key-principles-for-promoting-quality-in-inclusive-education-1/key-principles-for-promoting-quality-in-inclusive-education-recommendations-for-practice

3.2 سياسة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال

اليونسكو برنامج المعلومات للجميع 2009. سياسة مجتمع المعلومات الوطنية: قالب. باريس: اليونسكو.

http://ifap-is-observatory.ittk.hu/sites/default/files/NISP_FINAL.pdf

INTEL 2010. سياسة للتحول التربوي: موجز لسياسة تعليمية.

http://download.intel.com/education/transformation/EDUCATION_POLICY_22pg_ Final.pdf

مجموعة أدوات اليونسكو لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم.

http://www.ictinedtoolkit.org/usere/login.php

ملخص سياسة معهد اليونسكو لتكنولوجيّات المعلومات في التعليم – استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال للاندماج: الوصول إلى المزيد من الطلاب بشكل أكثر فعالية.

http://iite.unesco.org/files/policy_briefs/pdf/en/ict_for_inclusion.pdf

4.2 استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة

اليونسكو، 2013. التقرير العالمي لليونسكو. فتح آفاق جديدة للتمكين. تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال للوصول إلى المعلومات والمعرفة للأشخاص ذوي الإعاقة.

باريس: اليونسكو.
http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002197/219767e.pdf

اليونسكو، 2013. WSIS+10: الاتجاهات الاستراتيجية لبناء مجتمعات المعرفة الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة. باريس: اليونسكو.
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/HQ/CI/CI/pdf/wsis/WSIS_10_Event/WSIS_review_event-2013_UNESCO_report_disabilities_final.pdf

المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict)، 2007. حتمية الوصول.
http://g3ict.com/resource_center/publications_and_reports/p/productCategory_books/id_118

مجموعة أدوات سياسة المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict) والاتحاد الدولي للاتصالات الإلكترونية للوصول الإلكتروني للأشخاص ذوي الإعاقة.
http://www.e-accessibilitytoolkit.org/

الاتحاد الدولي للاتصالات – مجموعة أدوات توصيل مدرسة – الوحدة 4.
http://www.connectaschool. org/itu-module/15/331/en/persons/w/disabilities/ connectivity/introduction/

الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو، 2013. التكنولوجيّات والحزمة العريضة والتعليم: المضي قدماً في جدول أعمال التعليم للجميع.
http://www.broadbandcommission.org/work/working-groups/ education/BD_bbcomm-education_2013.pdf

معهد اليونسكو لتكنولوجيّات المعلومات في التعليم والوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، 2011. تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في تعليم للأشخاص ذوي الإعاقة – مراجعة للممارسة المبتكرة. اليونسكو IITE.
http://www.european-agency.org/publications/ereports/ICTs-in-Education-for-People- With-Disabilities/Review-of-Innovative-Practice

5.2 التطوير المهني للمعلمين والمهنيين الآخرين

معايير اليونسكو لكفاءة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال للمعلمين:

- إطار السياسة
- وحدات معايير الكفاءة
- الأدلة التوجيهية للتنفيذ

http://cst.unesco-ci.org/sites/projects/cst/default.aspx

OECD، 2005. شؤون المعلمين: جذب وتطوير والحفاظ على المعلمين الفعالين. باريس OECD.
http://www.oecd.org/document/52/0,3343,

en_2649_39263231_34991988_1_1_1_1,00.html#EO

OECD، 2010. تثقيف المعلمين حول التنوع. مواجهة التحدي. باريس: OECD / CERI.
http://www.oecd.org/document/38/0,3343,en_2649_35845581_44572006_1_1_1_1,00.html

الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، 2011. تعليم المعلمين الاندماج في جميع أنحاء أوروبا: التحديات والفرص. أودنس: الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
http://www.european-agency.org/publications/ereports/te4i-challenges-and-opportunities/te4i-challenges-and-opportunities

الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، 2012. ملف المعلمين الشاملين. أودنس: الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
http://www.european-agency.org/publications/ereports/te4i-profile/te4i-profile-of-inclusive-teachers

تعليم المعلمين على الموقع الإلكتروني لمشروع الاندماج:
http://www.european-agency.org/agency-projects/Teacher-Education-for-Inclusion

6.2 دعم فرص التعلم في التعليم الشامل

اليونسكو والوكالة الأوروبية لذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل: التعليم الشامل في الموقع الإلكتروني لمشروع العمل:
http://www.inclusive-education-in-action.org/iea/

اليونسكو، 2012. معالجة الاستبعاد في التعليم. دليل لتقييم نظم التعليم نحو مجتمعات أكثر شمولية وعدلاً. باريس: اليونسكو.
http://unesdoc.unesco.org/images/0021/002170/217073e.pdf

اليونيسيف، 2010. الأطفال المهمَلون: جدول دوري حول عدم المساواة في رفاه الطفل في بلدان العالم الغنية. Innocenti بطاقة التقرير 9، فلورنسا: مركز إينوسنتي للبحوث.
http://www.unicef-irc.org/publications/619

الاتحاد الأوروبي، 2012. التعليم والإعاقة/الاحتياجات الخاصة: السياسات والممارسات في مجال تعليم وتدريب وتوظيف الطلاب ذوي الإعاقة والاحتياجات التعليمية الخاصة في الاتحاد الأوروبي. تقرير مستقل أُعِد للمفوضية الأوروبية من قبل شبكة NESSE للخبراء.
http://www.nesse.fr/nesse/activities/reports

الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، 2007. تقييم في المؤسسات الشاملة: قضايا أساسية للسياسة والممارسة، أودنس: الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

http://www.european-agency.org/publications/ereports/assessment-in-inclusive-settings-key-issues-for-policy-and-practice/assessment-in-inclusive-settings-key-issues-for-policy-and-practice

الموقع الإلكتروني للمشروع:

http://www.european-agency.org/agency-projects/assessment-in-inclusive-settings

دليل موارد التقييم:

http://www.european-agency.org/agency-projects/assessment-resource-guide

الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، 2012. رفع إنجازات جميع المتعلمين – الجودة في التعليم الشامل، أودنس، الدنمارك: الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة:

http://www.european-agency.org/publications/ereports/ra4al-synthesis-report/RA4AL-synthesis-report.pdf

الموقع الإلكتروني للمشروع:

http://www.european-agency.org/agency-projects/ra4al

7.2 جمع البيانات

الموقع الإلكتروني لمعهد اليونسكو للإحصاء:

http://www.uis. unesco.org

جمع بيانات التعليم:

http://www.uis.unesco.org/Education/Pages/international-standard-classification-of-education.aspx

مفوضية حقوق الإنسان، 2011. مراقبة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة: إرشادات لمراقبي حقوق الإنسان. جنيف، نيويورك: مفوضية حقوق الإنسان.

http://www.ohchr.org/Documents/Publications/training14en.pdf

الأمم المتحدة: المشاركة لقياس تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال من أجل التنمية، 2005. مؤشرات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الأساسية. جنيف، نيويورك: الأمم المتحدة.

http://www.itu.int/ITU-D/ict/partnership/material/CoreICTIndicators.pdf

تنقيحات وإضافات، 2009:

http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc09/bg-ictindicators.pdf

مؤشرات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الأساسية 2010:

http://www.itu.int/pub/D-IND-ICT_CORE-2010/en

Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA P9 Eurydice), 2011. Key Data on Learning

and Innovation through ICT at School in Europe.

الوكالة التنفيذية للتعليم والثقافة السمعية البصرية (EACEA P9 يوريديس)، 2011. البيانات الأساسية حول التعلم والابتكار من خلال تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في مدارس أوروبا.

http://eacea.ec.europa.eu/education/eurydice/documents/key_data_series/129en.pdf

الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، 2011. إيضاح تفاصيل تنفيذ سياسة التعليم الشامل: استكشاف التحديات والفرص لتطوير المؤشرات. أودنس، الدنمارك: الوكالة الأوروبية لتطوير تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.

8.2 تنفيذ خطط العمل

أدوات مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية – وضع خطة التنفيذ:

http://toolkit. undg.org/step/5-35-develop-the-implementation-plan.html

OECD، 2011. سياسات أفضل من أجل التنمية: توصيات لتوابط السياسة منطقياً. باريس: OECD.

http://www.oecd.org/pcd/48110465.pdf

CBM. 2012. تسهيل الاندماج: دليل برنامج سريع إلى الإعاقة في التنمية.

http://www.cbm.org/ Inclusion-Made-Easy-329091.php

Lord, J., Posarac, A., Nicoli, M. and Peffley, K. 2010.

الإعاقة والتعاون والتنمية الدولية: مراجعة السياسات والممارسات. واشنطن: البنك الدولي.

http://siteresources.worldbank.org/DISABILITY/Resources/Publications-Reports/Disability_and_Intl_Cooperation.pdf

Harr-Robins, J., Song, M., Hurlburt, S., Pruce, C., Danielson, L., Garet, M., and Taylor, J. (2012).

اندماج الطلاب ذوي الإعاقة في نظم المساءلة المدرسية (NCEE 2012-4056). واشنطن، العاصمة: المركز الوطني لتقييم التعليم والمساعدة الإقليمية، ومعهد العلوم التربوية، وزارة التعليم الأمريكية.

Edyburn، DL، 2006. تقييم الأداء الأكاديمي: بوجود التكنولوجيّات وبغيابها. مجلة MACUL، 26(4)، 27-26، 48.

Parette, H. P., Peterson-Karlan, G. R., Wojcik, B. W., & Bardi, N., 2007.

مراقبة هذا التقدم! تعليم الأطفال الاستثنائيين، 40(1)، 22-29.

الملحق 3. قوالب لقياس ومراقبة إكمال إجراءات السياسة

من الضروري بدايةً قياس ومن ثم القيام باستمرار بمراقبة الانتهاء بنجاح من إجراءات السياسة عبر المراحل الأربع لتنفيذ السياسة.

يعرض القسم 3.4 من وثيقة نموذج السياسة الأساسية قالباً لقياس ومراقبة إتمام جميع إجراءات السياسة فيما يتعلق بمرحلة واحدة لتنفيذ السياسة – عمليات التدقيق.

وتعرض أدناه نماذج للمراحل الثلاث المتبقية.

1.3 إجراءات المتطلبات السابقة

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
أهداف السياسة	إجراءات السياسة	لاشيء	جزئي	كامل
تستخدم تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة كأداة أساسية لدعم المتعلمين ذوي الإعاقة للمشاركة في التعليم الشامل وفرص التعلم المتسم بالطابع الشخصي.	وضع خطط عمل لمعالجة العوائق المحددة لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.			
	تزويد جميع المعلمين العاملين في جميع قطاعات التعليم بالتدريب الأولي والمستمر الذي يُعدّهم ويدعمهم على نحو كاف للعمل في بيئات التعليم الشامل.			
	تطوير إجرائيات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال المهيكلة لـ "تقييم الاحتياجات" في جميع القطاعات التعليمية التي لها دور في تحديد الاحتياجات الوظيفية الفردية للمتعلمين لتكنولوجيّات خاصة للمعلومات والاتّصال الشاملة.			
	توفير التدريب للمعلمين والمهنيين التربويين الآخرين لتعظيم استخدام ميزات إمكانية الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الرئيسة.			
	توفير التدريب للمعلمين والمهنيين التربويين الآخرين لتحديد تفضيلات المتعلمين لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، ودعم المتعلمين للوصول ذاتياً وتكييف أنفسهم ذاتياً مع تفضيلات الوصول لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال.			
تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة متاحة لدعم المتعلمين ذوي الإعاقة عبر مؤسسات التعليم والتعلم مدى الحياة المختلفة.	تحديد المعايير الدنيا لتوافر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة، والتدريب على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال وخدماتها عبر جميع القطاعات التعليمية.			
	تحديد الفجوات في مجال توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في القطاعات التعليمية المختلفة وتطوير استراتيجيات محددة لمعالجة الفجوات.			
دعم المنظمات التعليمية وجميع المهنيين العاملين	تنفيذ برنامج متكامل للتدريب على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لجميع المهنيين التربويين يغطي			

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
أهداف السياسة	إجراءات السياسة	لا شيء	جزئي	كامل
معها بشكل فعال لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لتوسيع المشاركة وزيادة فرص التعلم للطلاب ذوي الإعاقة.	التعليم الأولي وكذلك برامج التنمية المهنية المستمرة.			
	ضمان صلات متماسكة بين تدريب مخصص في مجال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة والتدريب العام في التعليم الشامل في جميع برامج التدريب.			
	توفير التدريب للمدربين المحترفين على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال عموماً، وتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة على وجه التحديد.			
	تزويد القيادات التعليمية بالتدريب والدعم لوضع رؤية لعملية استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم وإدارة هذه العملية.			
	تأسيس روابط بين تدريب جميع المهنيين التربويين وتدريب المتخصصين في الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال لضمان وجود منهجية مشتركة تستخدم نفس المصطلحات والمفاهيم.			
	إنشاء هياكل دعم متعددة التخصصات لجميع المهنيين العاملين في المؤسسات التعليمية لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في عملهم.			
تعتبر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة أداة لتوسيع المشاركة وزيادة الفرص التعليمية واندماج المتعلمين ذوي الإعاقة.	تعبئة الرأي حول الحق في الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم لجميع المتعلمين، فضلاً عن القيمة المضافة للوصول لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال على نطاق أوسع.			
	تطوير حملات توعية واسعة النطاق هدفها الواضح تطوير المواقف الإيجابية من الإعاقة.			
تنفيذ بنية تحتية فعالة لاستخدام تكنولوجيّات	إنشاء هيئات ناظمة متعددة المؤثرين تشرف على تنفيذ هدف السياسة وجميع إجراءات السياسة ذات الصلة.			
	تحديد المعايير الدنيا لتوفير أدوات الوصول لتكنولوجيّات			

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
أهداف السياسة	إجراءات السياسة	لا شيء	جزئي	كامل
المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع مؤسسات التعليم.	المعلومات والاتّصال في جميع القطاعات التعليمية لتغطي: منهجيات التصميم العالمية، والأدلة التوجيهية للتشغيل البيني، ومعايير الوصول والأدلة التوجيهية للمشتريات.			
	ربط الحد الأدنى للمعايير الوطنية مع تلك الواردة في التشريعات الدولية، إضافة إلى المعايير المستخدمة في سياقات قطرية أخرى.			
	تحديد الاحتياجات من الموارد والمصادر والفرص والقيود. تحديد نقاط قوة المجتمع المدني وموارده ليتم الاستفادة منها.			
	وضع اتفاق إطاري للمشتريات على المستوى الوطني تقوده مبادئ التصميم العالمية.			
	تحديد هيئة قيادية مسؤولة عن المشتريات تمتلك القدرة التقنية والمعرفية اللازمة لفرض الاتفاق الإطاري.			
	إنشاء قاعدة بيانات موارد وطنية لإمكانيات شراء تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة (المنتجات والموردين المعتمدين...إلخ).			
وجود حوار وتشاور مع المتعلمين ذوي الإعاقة وآبائهم وممثليهم، وممثلي بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.	بناء منهجية مشتركة حول مفاهيم التعليم الشامل للمتعلمين ذوي الإعاقة، تستخدم نفس المصطلحات وتقود إلى إجماع المؤثرين.			
	تطوير وتنفيذ استراتيجية لنقل تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في سياسة التعليم على نحو فعال لجميع المؤثرين.			
	الاتفاق مع جميع المؤثرين على أنظمة المساءلة التي سيتم ربطها بالسياسة وتنفيذها.			
	التعاون مع المؤثرين في تحديد نقاط علّام لتنفيذ السياسة ومؤشرات الإنجاز ليتم ربطها باستراتيجيات المراقبة والتقييم.			
دعم مبادرات البحث	الشروع في بناء القدرات داخل مجتمع البحوث لضمان			

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
أهداف السياسة	إجراءات السياسة	لا شيء	جزئي	كامل
والتطوير التي تعتمد منهجية "المستخدم المشارك" و"المنهجية المتمحورة حول المستخدم".	إمكانية إجراء بحوث عالية الجودة حول استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل بشكل فعال على المستويين الوطني والمحلي.			
	تحري وتأمين التمويل من مصادر وطنية و/ أو دولية لدعم أي برنامج بحوث متفق عليه.			
	تحديد المتطلبات الدنيا للمنظمات التي ترغب في الحصول على دعم مالي للبحوث.			
جمع البيانات لقياس ومراقبة وتقييم السياسة.	إشراك المؤثرين المعنيين في الموافقة على خطة العمل ووضع نقاط علّام لجمع البيانات بغرض استخدامها لمراقبة السياسة وتقييمها.			
	تحديد المؤثرين والشركاء الرئيسين في عمليات جمع البيانات (المنظمات والباحثين... الخ).			
	الاتفاق مع المؤثرين الرئيسين على مجموعات البيانات الكمية، التي تركز على المدخلات (على سبيل المثال تطبيق معايير الوصول، ومبالغ المشتريات...إلخ) لأغراض القياس، والمراقبة والتقييم.			
	الاتفاق مع المؤثرين الرئيسين على مجموعات البيانات النوعية التي تركز على المخرجات، باستخدام منهجية وعملية استكشاف تشاركية وقضايا المخرجات لأغراض القياس والمراقبة والتقييم.			
	الاتفاق على استراتيجية نشر متعددة الأوجه تشمل جميع المؤثرين، بما في ذلك صناع القرار الرئيسين في ميادين سياسية أخرى وشركاء المجتمع المدني.			
	تحديد آليات واستراتيجيات تقديم التقارير لتبادل المعلومات حول أهداف السياسة، وإجراءاتها وتنفيذها مع جميع الأطراف المعنية.			

2.3 إجراءات التنفيذ

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
إجراءات السياسة		لاشيء	جزئي	كامل
استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة كأداة رئيسة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة للمشاركة في التعليم الشامل وفرص التعلم التي تتسم بطابع شخصي.	تحسين تقييم مدى التعلم من خلال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة التي تسمح للمتعلمين بتحديد احتياجاتهم ونقلها، فضلاً عن شرح وتبادل إنجازاتهم.			
	دعم المعلمين في جميع السياقات التعليمية لاعتماد منهجية تعلم تتسم بطابع شخصي مدعومة باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.			
	ضمان الحصول على مواد المناهج التي تعتمد على استخدام منهجيات تعلم تتسم بطابع شخصي وتشجّع المتعلم على أن يتكيف ذاتياً عند استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.			
	مكاملة استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة للمتعلمين في أي خطة تعليمية فردية أو وثيقة تخطيط تعليمية فردية مشابهة.			
تتاح تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم المتعلمين ذوي الإعاقة عبر مختلف مؤسسات التعليم والتعلّم مدى الحياة.	وضع وتنفيذ خطط نقل تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم توافر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة المطلوبة للمتعلمين المتنقلين بين المؤسسات التعليمية.			
	ضمان الوصول والدعم العادلَين في استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع السياقات التعليمية بحيث ينتقل المتعلمون من كونهم مخولين ليصبحوا قادرين، ثم مستخدمين واثقين لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.			
دعم المنظمات التعليمية وجميع المهنيين العاملين معها بشكل فعال لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال	تطوير سياسات وخطط تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم على المستوى التنظيمي بحيث تكون متوائمة مع السياسة الوطنية.			
	ضمان حصول جميع المؤسسات التعليمية على أشكال مختلفة من المناهج والمحتوى والمواد الرقمية، وأنظمة التقديم التعليمية			

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
إجراءات السياسة		لا شيء	جزئي	كامل
الشاملة بغية توسيع المشاركة وزيادة فرص التعلم للمتعلمين ذوي الإعاقة.	والبرمجيات التعليمية التي يمكن تعديلها لتلبية المطالب المقدمة في حالات تعليمية محددة.			
	توفير أدلة توجيهية واضحة ومتماسكة حول كيفية تطوير مواد المناهج الرقمية التي تقدم: الوصول المادي، الوصول الحسي والمعرفي للمتعلمين ذوي الاحتياجات الواسعة، بحيث يتاح الوصول إلى كل المحتوى التعليمي.			
	توفير أدلة توجيهية واضحة ومتماسكة حول ضمان كيفية جعل إجرائيات التقييم القياسية عالية المخاطر (مثل الامتحانات العامة الرسمية) أكثر شمولية من خلال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.			
تعتبر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة أداة لتوسيع المشاركة وزيادة الفرص التعليمية واندماج المتعلمين ذوي الإعاقة.	رفع الوعي بالفوائد الاجتماعية الواسعة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة، بما في ذلك التسهيلات الأفضل لجميع المتعلمين وليس فقط لذوي الإعاقة – والعائد الاجتماعي على الاستثمار من حيث تحسين نتائج النظام التعليمي.			
	ضمان كون أهداف السياسة المتفق عليها فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم تنعكس على توجيهات السياسة الأخرى (في التعليم العام، والتعليم الشامل واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم) وأن محتوى السياسة يرتبط بجميع السياسات الأخرى ذات الصلة بغية ضمان تنفيذ سياسة مُحكم.			
تنفيذ بنية تحتية فعالة لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع البيئات التعليمية.	الاتفاق مع جميع المؤثرين على الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها، وتحديد الأطر الزمنية لتنفيذ وتقييم ومراجعة الإجراءات.			
	تعزيز مبادئ التصميم العالمية في بيئة مورّدي التعليم.			
	إنشاء روابط بين تدريب المدرسين وتدريب كل من أمناء المكتبات، ووسائل الإعلام وموظفي المعلومات، ومزودي			

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
إجراءات السياسة		لا شيء	جزئي	كامل
	تكنولوجيّات المعلومات، ومهنيي تكنولوجيّات المعلومات، ومصممي الواب والإداريين، وأفراد الدعم التقني المساعدين لضمان وجود منهجية مشتركة تستخدم نفس المصطلحات والمفاهيم الأساسية.			
	ضمان كون مقدمي الخدمات التعليمية المسؤولين عن تقديم الخدمات التعليمية و/ أو خدمات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ذات الصلة يدركون مسؤولياتهم ويعملون وفقاً لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في سياسة التعليم.			
	تطوير مبادرات يقودها المؤثرون لدعم تقاسم الموارد التقنية المساعدة عبر مجموعات مختلفة من المستخدمين النهائيين.			
	تطوير مبادرات يقودها المؤثرون لدعم إمكانية الوصول المتزايدة للمجتمع، وفرص التعلم غير الرسمية، بما في ذلك زيادة الوصول إلى مصادر التعلم العامة وفرص التعلم عن بعد.			
وجود حوار وتشاور فعالَين يشملان المتعلمين ذوي الإعاقة، وآباءهم وممثليهم، وممثلي بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.	تحديد ودعم مبادرات فعالة لبناء القدرات على المستوى المحلي لتعزيز تطوير واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم.			
	توفير التدريب على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لآباء وأمهات وأسر ومقدمي الرعاية للطلاب ذوي الإعاقة أو ممثليهم، بحيث يسير بالتوازي مع التدريب الذي يتلقاه مهنيو التعليم.			
	دعم المستخدمين ذوي الخبرة في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة ليكونوا بمثابة نماذج للممارسة الجيدة للمتعلمين الآخرين، والمربين ومهنيي تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال.			
	تأسيس وصول واسع النطاق لأدوات ومحتوى التعلم الشامل، ودعم المتعلمين، وأسرهم وممثليهم في جميع حالات التعلم			

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
إجراءات السياسة		لا شيء	جزئي	كامل
	الرسمية وغير الرسمية.			
	دعم المؤسسات التعليمية لتكون مبتكرة في استخدام التكنولوجيّات الشاملة لدعم المشاركة والحوار مع مختلف المؤثرين في التعليم الشامل.			
دعم مبادرات البحث والتطوير التي تعتمد منهجية "المستخدم المشارك" و"المنهجية المتمحورة حول المستخدم".	تطوير برنامج شامل للبحوث والتنمية بالتعاون مع جميع المؤثرين الرئيسين، يأخذ بالاعتبار جميع جوانب سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم وتأثيرها المتوسط والطويل الأمد.			
	إنشاء مركز وطني يتيح الوصول لقواعد بيانات / قواعد معرفة تضم المبادرات البحثية والنتائج والمخرجات المتعلقة باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في سياقات تعليمية مختلفة.			
جمع البيانات لقياس ومراقبة وتقييم السياسة.	وضع إطار لإجرائيات جمع البيانات التي تدرس حقوق المتعلمين، إضافة إلى قضايا فعالية النظام. جمع البيانات الكمية والنوعية التي يمكن استخدامها لأغراض القياس بما يتماشى مع الإطار المتفق عليه.			
	القيام خلال فترات زمنية محددة بجمع البيانات الكمية والنوعية المستخدمة لأغراض المراقبة المستمرة.			
	القيام ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها بجمع البيانات الكمية والنوعية لأغراض التقييم.			
	جمع البيانات الكمية والنوعية باستمرار لإعلام المناقشات الجارية حول مخرجات و/ أو فوائد توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة بما يتماشى مع جميع أهداف السياسة الأخرى.			
	جمع أمثلة مبتكرة عن تأثير استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل كملهِم للمنظمات			

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
إجراءات السياسة		لا شيء	جزئي	كامل
	التعليمية والمهنيين.			

3.3 إجراءات المراقبة

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
إجراءات السياسة		لا شيء	جزئي	كامل
استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة كأداة رئيسة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة للمشاركة في التعليم الشامل وفرص التعلم التي تتسم بطابع شخصي.	جمع البيانات الكمية والنوعية المتفق عليها حول مشاركة المتعلمين وإنجازات ومخرجات التعليم الشامل بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في جميع القطاعات.			
تتاح تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم المتعلمين ذوي الإعاقة عبر مختلف مؤسسات التعليم والتعلّم مدى الحياة.	مراقبة التعاون والعمل عبر القطاعات لضمان المساواة في الحصول المستمر على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في المؤسسات التعليمية وفرص التعلم.			
دعم المنظمات التعليمية وجميع المهنيين العاملين معها بشكل فعال لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة بغية توسيع المشاركة وزيادة فرص	دعم جميع المؤسسات التعليمية لقياس استخدامها لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة، ومن ثم تطوير استراتيجيات لمراقبة الاستخدام الفعال لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في دعم جميع المتعلمين.			
	ضمان كون جميع المؤسسات التعليمية تتبع المعايير الدنيا المعترف بها لمواضيع من قبيل الوصول إلى الإنترنت، والسلامة الإلكترونية للمتعلم، ومحتوى الوصول المفتوح.			

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
إجراءات السياسة		لا شيء	جزئي	كامل
التعلم للمتعلمين ذوي الإعاقة.				
تعتبر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة أداة لتوسيع المشاركة وزيادة الفرص التعليمية وإدراج المتعلمين ذوي الإعاقة.	جمع معلومات ردود الفعل المتفق عليها عن فعالية إجراءات التنفيذ في تعزيز المواقف الإيجابية والمعتقدات فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل، وذلك بالتعاون مع أصحاب المصلحة من جميع القطاعات.			
تنفيذ بنية تحتية فعالة لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع المؤسسات التعليمية.	جمع البيانات المنظمة المتعلقة بالامتثال للمعايير الدنيا المحددة لتوفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع القطاعات التعليمية.			
وجود حوار وتشاور فعالَين يشملان المتعلمين ذوي الإعاقة، وآباءهم وممثليهم، وممثلي بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.	وضع إجرائيات وجداول زمنية لجمع ومراجعة ردود أفعال المؤثرين حول أهمية وجدوى فرص الحوار.			
دعم مبادرات البحث والتطوير التي تعتمد منهجية "المستخدم المشارك" و"المنهجية المتمحورة حول المستخدم".	تطوير البنى التي تمكّن الوزارة القائدة من العمل كمرصد للمبادرات البحثية المنفّذة على المستويات المحلية والوطنية والدولية.			
	وضع إجرائيات وجداول زمنية لجمع ومراجعة ردود فعل المؤثرين حول تأثير وأهمية وقابلية تطبيق المبادرات البحثية والبرامج والمخرجات.			
جمع البيانات لقياس	وضع إجرائيات وجداول زمنية لجمع ومراجعة ردود فعل			

إجراءات الشروط المسبقة		درجة الإكمال		
إجراءات السياسة		لاشيء	جزئي	كامل
ومراقبة وتقييم السياسة.	المؤثرين على شفافية وفائدة البيانات الكمية والنوعية التي تم جمعها لأغراض مراقبة السياسة وتقييمها.			
	ضمان امتثال جميع أنشطة جمع البيانات لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة UNCRPD الخاصة بجمع البيانات.			
	مراقبة جميع المعلومات المتعلقة بجمع واستخدام البيانات لتعزيز التقدم في التنفيذ المستقبلي لإجراءات السياسة.			

الملحق 4 جدول أعمال سياسة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم

كما أن أهداف السياسة المحددة في نموذج السياسة ترتبط بإجراءات السياسة التي يجب اتخاذها، يمكن ربطها أيضاً بـ:

- أسئلة السياسة التي يجب الإجابة عليها.
- قيود السياسة المحتملة التي يجب معالجتها.

توفر العلاقات بين هذه العوامل جدول أعمال متكامل للسياسة يُعرض أدناه على شكل جدول يحتاج إلى مناقشة وتفصيل. تم تكييف العناوين المستخدمة في الجدول مع الأدلة التوجيهية لسياسة اليونسكو بشأن الاندماج في التعليم، 2009. باريس: اليونسكو.

يمكن استخدام جدول أعمال السياسة هذا كأساس للحوار بين المؤثرين الرئيسين للتنمية والتكيف مع سياقات وطنية و/ أو محلية محددة.

الأسئلة المحددة وقيود السياسة ليست شاملة. ويمكن أن يضاف إليها تماشياً مع قضايا ناشئة محددة ضمن سياق خاص على المستوى الوطني والمحلي.

1.4 جدول أعمال السياسة على مستوى المتعلم

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة كأداة رئيسة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة المعرضين للاستبعاد ليشاركوا في التعليم الشامل وفرص التعلم التي تتسم بطابع شخصي.	◆ هل تنتشر منهجيات التعلم المتسم بطابع شخصي على نطاق واسع في جميع القطاعات التعليمية؟ ◆ هل ينتشر استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم منهجيات التعلم المتسم بطابع شخصي على نطاق واسع في جميع القطاعات التعليمية؟ ◆ هل يجري دعم جميع	◆ لا يمكن للمتعلمين المعرضين للاستبعاد من التعليم الوصول إلى فرص التعلم، إذا لم يتلقوا الخدمات التي يحتاجونها. ◆ عدم قدرة المتعلمين على استخدام منهجيات التعلم المتسم بطابع شخصي. ◆ التدريس الذي لا يتمحور حول المتعلم، وطرائق التدريس المناسبة لبعض المتعلمين فقط. ◆ الوصول غير العادل لتكنولوجيّات المعلومات	◆ إجراءات التدقيق ◆ تحديد العوائق التي تحول دون استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة – الجنس، والعزلة الاجتماعية أو الجغرافية و/ أو العوامل الاجتماعية والاقتصادية – ضمن حالات على المستوى المحلي وتأثيرها المحتمل على المتعلمين ذوي الإعاقة. ◆ إجراءات الشروط المسبقة ◆ وضع خطط عمل لمعالجة عوائق استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◆ تزويد جميع المعلمين العاملين في مختلف قطاعات التعليم بالتدريب

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
	المتعلمين (بما في ذلك أولئك المعرضون للاستبعاد) لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في منهجيات تعلمهم المتسم بطابع شخصي؟ ◂ هل المعلمون مدربون وقادرون على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم منهجيات التعلم المتسم بطابع شخصي؟ ◂ هل تستخدم الأدوات القائمة على التكنولوجيّات لتحسين التقييم من أجل التعلم؟	والاتّصال الشاملة على أساس: الجغرافيا، والجنس، والقطاع التعليمي. ◂ تختلف ممارسة المتعلمين للتكنولوجيّات في التعليم الرسمي عنها في المنزل، توقعات المتعلمين للاستفادة من التكنولوجيّات في التعليم لم تتحقق. ◂ حواجز في المواقف تجاه استخدام تكنولوجيّات التعليم الشامل، ولا سيما مواقف المعلمين الذين قد يناضلون للتأقلم مع تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الحديثة.	الأولي والمستمر الذي يدعمهم ويهيئهم بشكل كاف للعمل في مؤسسات التعليم الشامل. ◂ تطوير إجرائيات هيكلية لتقييم احتياجات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في جميع القطاعات التعليمية التي لها دور في تحديد الاحتياجات الوظيفية الفردية للمتعلمين وخاصة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◂ توفير التدريب للمعلمين وغيرهم من المهنيين التربويين على كيفية الاستخدام الأعظمي لتجهيزات ذوي الإعاقة في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الرئيسة. ◂ توفير التدريب للمعلمين وغيرهم من المهنيين التربويين لتحديد تفضيلات المتعلمين فيما يخص تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، ودعم المتعلمين ليقيّموا ويحددوا بأنفسهم أفضلياتهم في الوصول لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال. ◂ إجراءات التنفيذ ◂ تحسين تقييم مدى التعلم من خلال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة التي تسمح

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
			للمتعلمين بتحديد احتياجاتهم ونقلها، فضلاً عن شرح وتبادل إنجازاتهم. ◂ دعم المعلمين في جميع السياقات التعليمية لاعتماد منهجية تعلم تتسم بطابع شخصي مدعومة باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◂ ضمان الحصول على مواد المناهج التي تعتمد على استخدام منهجيات تعلم تتسم بطابع شخصي وتشجِّع المتعلم على أن يتكيف ذاتياً عند استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◂ مكاملة استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة للمتعلمين في أي خطة تعليمية فردية أو وثيقة تخطيط تعليمية فردية مشابهة. ◂ إجراءات المراقبة ◂ جمع البيانات الكمية والنوعية المتفق عليها حول مشاركة المتعلمين وإنجازات ومخرجات التعليم الشامل بالتعاون مع المؤسسات التعليمية في جميع القطاعات.
إتاحة تكنولوجيّات	◂ هل هناك معلومات	◂ لم يتم تحديد أو تحقيق	◂ إجراءات التدقيق

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم الطلاب ذوي الإعاقة المعرضين للاستبعاد من التعليم في مختلف مؤسسات التعليم والتعلم مدى الحياة.	واضحة عن تعداد المتعلمين المعرضين للاستبعاد من التعليم في جميع القطاعات التعليمية؟ ◂ هل هناك معلومات واضحة عن توافر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لتلبية احتياجات تعلم محددة في جميع القطاعات التربوية؟ ◂ هل هناك توفير سلس لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة عبر القطاعات التعليمية؟	احتياجات المتعلمين المعرضين للاستبعاد من التعليم للوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال. ◂ التكنولوجيّات المساعدة المتاحة في سياق تعليمي ما ليست متوفرة عند الانتقال إلى قطاعات أخرى. ◂ انعدام أو محدودية التنسيق بين الكيانات الحكومية المختلفة المسؤولة عن توفير التكنولوجيّات في القطاعات التعليمية المختلفة.	◂ القيام بتحليل الوضع على المستوى المحلي من حيث توفر فرص التعليم الشامل للمتعلمين ذوي الإعاقة في مختلف القطاعات: مرحلة ما قبل المدرسة، والتعليم الأساسي، والتعليم ما بعد المرحلة الإلزامية، والتعليم العالي وتعليم الكبار وفرص التعلم مدى الحياة. ◂ القيام بتحليل الوضع على المستوى المحلي من حيث توافر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في مختلف المؤسسات التعليمية. ◂ القيام بتحليل الوضع على المستوى المحلي من حيث مدى توفر التدريب للمهنيين العاملين في مؤسسات تعليمية مختلفة على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◂ إجراءات الشروط المسبقة ◂ تحديد المعايير الدنيا لتوافر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة، والتدريب على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال وخدماتها في جميع القطاعات التعليمية. ◂ تحديد الفجوات في مجال توفير

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
			تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في مختلف القطاعات التعليمية وتطوير استراتيجيات محددة لمعالجة الفجوات. ◂ إجراءات التنفيذ ◂ وضع وتنفيذ خطط نقل تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم توافر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة المطلوبة للمتعلمين المتنقلين بين المؤسسات التعليمية. ◂ ضمان الوصول والدعم العادلين في استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع السياقات التعليمية بحيث ينتقل المتعلمون من كونهم مخولين ليصبحوا قادرين، ثم مستخدمين واثقين لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◂ إجراءات المراقبة ◂ مراقبة التعاون والعمل عبر القطاعات لضمان المساواة في الحصول المستمر على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في المؤسسات التعليمية وفرص التعلم.

2.4 جدول أعمال السياسة على مستوى المنظمة

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
الدعم الفعّال للمؤسسات التعليمية وجميع المهنيين العاملين معها لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لتوسيع المشاركة وزيادة فرص التعلم للمتعلمين ذوي الإعاقة.	◂ هل يتاح التدريب المناسب لجميع المعلمين؟ ◂ هل تتاح مواد المناهج الدراسية لدعم المعلمين والطلاب ذوي الإعاقة أو الذين يعانون من صعوبات التعلم؟ ◂ هل يتاح الدعم من قبل المتخصصين للوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال؟ ◂ هل يقدم الدعم للقيادات التعليمية لمعرفة قيمة استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لدعم التعليم الشامل؟ ◂ هل يُسمح للمنظمات التعليمية بتغيير الطريقة التي تعمل بها في ما يتعلق بالتعليم الشامل عموماً	◂ إما أن يكون التدريب غير متوفر أو لا يلبي احتياجات المعلمين. ◂ لا يدرك المعلمون والقيادات التعليمية دورهم في التعليم الشامل. ◂ يرى المعلمون والقيادات التعليمية تنوع الرأي في الفصول الدراسية على أنه مشكلة، لا فرصة. ◂ لاتنظر المنظمات التعليمية لأنفسها على أنها منظمات للتعلم، أو تحسين الذات.	◂ إجراءات التدقيق ◂ إشراك جميع المهنيين العاملين في المؤسسات التعليمية في تحديد الأولويات لبناء القدرات، بما في ذلك الاتفاق على المعايير المهنية، وأولويات التدريب وآليات الدعم الفعال. ◂ إجراءات الشروط المسبقة ◂ تنفيذ برنامج متكامل للتدريب على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لجميع المهنيين التربويين يغطي التعليم الأساسي فضلاً عن برامج التطوير المهني المستمر. ◂ ضمان الارتباطات الوثيقة في جميع برامج التدريب التي تتراوح بين التدريب الخاص على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة والتدريب العام في التعليم الشامل. ◂ توفير التدريب للمدربين المحترفين على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال عموماً واستخدام تكنولوجيّات المعلومات

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
	◂ واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة ◂ على وجه التحديد؟		والاتّصال الشاملة على وجه التحديد. ◂ توفير القيادات التعليمية المدربة والمدعومة لتحديد رؤية استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل وإدارة هذه العملية. ◂ إقامة روابط بين تدريب جميع المهنيين التعليميين وتدريب اختصاصيي الحصول على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال لضمان الوصول إلى منهجية مشتركة تستخدم نفس المصطلحات والمفاهيم. ◂ إنشاء هيكليات دعم متعددة التخصصات لجميع المهنيين العاملين في المؤسسات التعليمية لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في عملهم. ◂ إجراءات التنفيذ ◂ تطوير سياسات وخطط تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم على المستوى التنظيمي بحيث تكون متوائمة مع السياسة الوطنية. ◂ ضمان حصول جميع المؤسسات

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
			التعليمية على أشكال مختلفة من المناهج والمحتوى والمواد الرقمية، وأنظمة التقديم التعليمية والبرمجيات التعليمية التي يمكن تعديلها لتلبية المطالب المقدمة في حالات تعليمية محددة. ◂ توفير أدلة توجيهية واضحة ومتماسكة حول كيفية تطوير مواد المناهج الرقمية التي تقدم: الوصول المادي، والوصول الحسي والمعرفي للمتعلمين ذوي الاحتياجات الواسعة، بحيث يتاح الوصول إلى كل المحتوى التعليمي. ◂ توفير أدلة توجيهية واضحة ومتماسكة حول ضمان كيفية جعل إجرائيات التقييم القياسية العالية المخاطر (مثل الامتحانات العامة الرسمية) أكثر شمولية من خلال استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة. ◂ إجراءات المراقبة ◂ دعم جميع المؤسسات التعليمية لقياس استخدامها لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة، ومن ثم تطوير استراتيجيات لمراقبة الاستخدام الفعال لتكنولوجيّات

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
			المعلومات والاتّصال الشاملة في دعم جميع المتعلمين. ◂ ضمان كون جميع المؤسسات التعليمية تتبع المعايير الدنيا المعترف بها لمواضيع من قبيل الوصول إلى الإنترنت، والسلامة الإلكترونية للمتعلم، ومحتوى الوصول المفتوح.

3.4 جدول أعمال السياسة على مستوى النظام

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
تعتبر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة أداة لتوسيع المشاركة وزيادة فرص التعليم والاندماج للمتعلمين المعرضين للاستبعاد من التعليم.	◂ هل يُنظر إلى الوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال والتكنولوجيّات المساعدة المناسبة على أنه قضية حقوق إنسان؟ ◂ هل يدرك جميع المؤثرين ذوي الصلة القيمة المحتملة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لجميع الدارسين؟	◂ المواقف السلبية تجاه: المتعلمين المعرضين للاستبعاد من التعليم، والتعليم الشامل، واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم. ◂ الافتقار لوجود منهجية منظمة لتحديد العوائق التي تحول دون توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.	**إجراءات التدقيق** ◂ إجراء عمليات تدقيق إقليمية ومحلية لتحديد المجالات ذات الأولوية لبناء القدرات فيما يتعلق بتدريب جميع المهنيين التربويين. **إجراءات الشروط المسبقة** ◂ تعبئة الرأي حول حق الحصول على تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم لجميع المتعلمين، فضلاً عن القيمة المضافة للوصول إلى تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال لشريحة أوسع من السكان. ◂ تطوير حملات توعية واسعة النطاق تسعى بشكل واضح لتطوير مواقف

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
			إيجابية تجاه الإعاقة. **إجراءات التنفيذ** ◂ رفع الوعي بالفوائد الاجتماعية الواسعة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة، بما في ذلك التسهيلات الأفضل لجميع المتعلمين وليس فقط لذوي الإعاقة – والعائد الاجتماعي على الاستثمار من حيث تحسين نتائج النظام التعليمي. ◂ ضمان كون أهداف السياسة المتفق عليها فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم تنعكس على توجيهات السياسة الأخرى (في التعليم العام، والتعليم الشامل واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في التعليم) وأن محتوى السياسة يرتبط بجميع السياسات الأخرى ذات الصلة بغية ضمان تنفيذ سياسة مُحكمة. **إجراءات المراقبة** ◂ جمع معلومات ردود الفعل المتفق عليها عن فعالية إجراءات التنفيذ في تعزيز المواقف الإيجابية والمعتقدات فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل، وذلك بالتعاون مع

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
تنفيذ بنية تحتية فعالة لاستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع المؤسسات التعليمية.	◂ هل هناك فهم مشترك بين المؤثرين الرئيسين فيما يتعلق بالعناصر المطلوبة للبنية التحتية الفعالة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة؟ ◂ هل المسؤوليات الفردية والجماعية للمؤثرين والمشاركين واضحة ومتماسكة وترسَل لهم بطريقة فعالة؟ ◂ هل هناك تواصل سلس بين الخدمات المتماسكة الموثوق بها عبر جميع مستويات التعليم وفرص التعلم مدى الحياة؟ ◂ هل هناك إمكانية وصول إلى موارد تعلم أوسع في المجتمع لدعم الفرص التعليمية الرسمية؟ ◂ هل الإطار العام لتوفير	◂ هناك تفاوت في الدعم المتاح في القطاعات التعليمية المختلفة. ◂ تتخذ المؤسسات ومقدمو الخدمات التعليمية منهجيات مختلفة في تطبيق معايير الوصول والأدلة التوجيهية للمشتريات. ◂ المنظمات والمهنيون غير واضحين أو غير مستعدين لقبول مسؤولياتهم المهنية فيما يتعلق بتطبيق تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل. ◂ الوصول إلى الموارد التعليمية على نطاق أوسع (مثل المكتبات) معدوم أو	أصحاب المصلحة من جميع القطاعات. **إجراءات التدقيق** ◂ ربط جميع إجراءات ومبادرات سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم على نطاق أوسع، وجعل تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في صلب السياسات التعليمية مثل تطوير اتصالات الحزمة العريضة العالية السرعة في جميع مؤسسات التعليم. **إجراءات الشروط المسبقة** ◂ إنشاء هيئات رئاسية تضم عدة مؤثرين للإشراف على تنفيذ هدف السياسة وجميع إجراءات السياسة ذات الصلة. ◂ تحديد المعايير الدنيا لتوفير أدوات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال في جميع القطاعات التعليمية لتغطية: منهجيات التصميم العالمية، والأدلة التوجيهية الخاصة بالتشغيل البيني، ومعايير سهولة الوصول، والأدلة التوجيهية للشراء. ◂ ربط المعايير الوطنية الدنيا مع تلك الواردة في التشريعات الدولية، إضافة إلى تلك المستخدمة في السياقات

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
	النظام على نطاق واسع يناسب الغرض، وبأسعار معقولة ويتصف بالديمومة على المدى الطويل وببنية تحتية مواتية؟	محدود. ◂ الحصول على فرص التعليم عن بعد معدوم أو محدود. ◂ مزودو خدمات التعليم لا يستوعبون أو لا يعتمدون منهجية تصميم عالمية.	القطرية الأخرى. ◂ تحديد متطلبات الموارد والمصادر والفرص والقيود. ◂ تحديد نقاط قوة المجتمع المدني والموارد التي يجب الاستفادة منها. ◂ وضع اتفاق لإطار المشتريات على المستوى الوطني تحكمه مبادئ تصميم عالمية. ◂ تحديد هيئة قيادية مسؤولة عن المشتريات تمتلك القدرات المعرفية التقنية اللازمة لفرض اتفاق إطار العمل. ◂ إنشاء قاعدة بيانات موارد وطنية لإمكانيات شراء تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة (المنتجات والموردين المعتمدين...الخ). **إجراءات التنفيذ** ◂ الاتفاق مع جميع المؤثرين على الإجراءات ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها، وتحديد الأطر الزمنية لتنفيذ وتقييم ومراجعة الإجراءات. ◂ تعزيز مبادئ التصميم العالمية في بيئة موردي التعليم. ◂ إنشاء روابط بين تدريب المدرسين

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
			وتدريب كل من أمناء المكتبات، ووسائل الإعلام وموظفي المعلومات، ومزودي تكنولوجيّات المعلومات، ومهنيي تكنولوجيّات المعلومات، ومصممي الواب والإداريين، وأفراد الدعم التقني المساعدين لضمان وجود منهجية مشتركة تستخدم نفس المصطلحات والمفاهيم الأساسية. ◂ ضمان كون مقدمي الخدمات التعليمية المسؤولين عن تقديم الخدمات التعليمية و/ أو خدمات تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال ذات الصلة يدركون مسؤولياتهم ويعملون وفقاً لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في سياسة التعليم. ◂ تطوير مبادرات يقودها المؤثرون لدعم تقاسم الموارد التقنية المساعدة عبر مجموعات مختلفة من المستخدمين النهائيين. ◂ تطوير مبادرات يقودها المؤثرون لدعم إمكانية الوصول المتزايدة للمجتمع، وفرص التعلم غير الرسمية، بما في ذلك زيادة الوصول إلى مصادر التعلم العامة وفرص التعلم عن بعد.

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
الحوار والتشاور الفعالان مع إشراك المتعلمين ذوي الإعاقة من التعليم وآبائهم وممثليهم، وممثلين عن بيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.	◂ هل هناك آليات مؤكدة للمتعلمين ذوي الإعاقة ليكون صوتهم مسموعاً في جميع السياقات التعليمية؟ ◂ هل هناك آليات مؤكدة للمتعلمين المعرضين للاستبعاد من التعليم وآبائهم والمجموعات الممثلة لهم للمساهمة في المناقشات المتعلقة بالسياسة على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية؟ ◂ هل هناك إجماع واسع بين جميع المؤثرين في تعليم المتعلم على قيمة	◂ عدم تطور السياسات أو عدم فهمها من قبل الناس الذين تؤثر عليهم. ◂ التقليل من قيمة أصوات المتعلمين المعرضين للاستبعاد من التعليم أو عدم أخذها بعين الاعتبار. ◂ عدم تواصل المهنيين التربويين مع أولياء الأمور بطريقة سهلة. ◂ الفوائد المحتملة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في دعم الحوار بطرائق مرنة غير معترف بها أو مستفاد منها.	**إجراءات المراقبة** ◂ جمع البيانات المنظمة المتعلقة بالامتثال للمعايير الدنيا المحددة لتوفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في جميع القطاعات التعليمية. **إجراءات التدقيق** ◂ تحليل الوضع على المستويين الإقليمي والمحلي لتحديد المؤثرين الرئيسين من التعليم وبيئة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال للمشاركة في الحوار على المستوى المحلي والإقليمي و/ أو الوطني. **إجراءات الشروط المسبقة** ◂ بناء منهجية مشتركة حول مفاهيم التعليم الشامل للمتعلمين ذوي الإعاقة تستخدم نفس المصطلحات وتؤدي إلى اتفاق المؤثرين. ◂ تطوير وتنفيذ استراتيجية لنقل سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم بشكل فعال لجميع المؤثرين. ◂ الاتفاق مع جميع المؤثرين حول نظم المساءلة التي سيتم ربطها بالسياسة وتنفيذها.

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
	التعليم الشامل عموماً واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة على وجه التحديد؟		◄ تحديد نقاط العلّام مع جميع المؤثرين لتنفيذ السياسة ومؤشرات التحقيق التي سترتبط باستراتيجيات المراقبة والتقييم. **إجراءات التنفيذ** ◄ تحديد ودعم مبادرات فعالة لبناء القدرات على المستوى المحلي لتعزيز تطوير واستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم. ◄ توفير التدريب على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لآباء وأمهات وأسر ومقدمي الرعاية للطلاب ذوي الإعاقة أو ممثليهم، بحيث يسير بالتوازي مع التدريب الذي يتلقاه مهنيو التعليم. ◄ دعم المستخدمين ذوي الخبرة في تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة ليكونوا بمثابة نماذج للممارسة الجيدة للمتعلمين الآخرين، والمربين ومهنيي تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال. ◄ تأسيس وصول واسع النطاق لأدوات ومحتوى التعلم الشامل، ودعم المتعلمين، وأسرهم وممثليهم

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
			في جميع حالات التعلم الرسمية وغير الرسمية. ◂ دعم المؤسسات التعليمية لتكون مبتكرة في استخدام التكنولوجيّات الشاملة لدعم المشاركة والحوار مع مختلف المؤثرين في التعليم الشامل. **إجراءات المراقبة** ◂ وضع إجرائيات وجداول زمنية لجمع ومراجعة ردود أفعال المؤثرين حول أهمية وجدوى فرص الحوار.
دعم مبادرات البحث والتطوير التي تعتمد منهجية "المستخدم المشارك" والمنهجية " المتمحورة حول المستخدم".	◂ هل تشتمل أعمال البحث والتطوير المتعلقة باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة لخدمة المتعلمين ذوي الإعاقة أو صعوبات التعلم على هؤلاء المتعلمين وممثليهم؟ ◂ هل تدعم الجهات الحكومية الاستكشافات المنظمة لطرائق جديدة لاستخدام تكنولوجيّات	◂ لا يوجد تقييم منظم لآثار سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة و/ أو التعليم الشامل. ◂ هناك اختلافات في تعاريف المفاهيم الأساسية (مثل تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة أو التعليم الشامل) التي يعتمدها صانعو السياسة والباحثون والمستخدمون.	**إجراءات التدقيق** ◂ إجراء عمليات التدقيق الإقليمية والمحلية لتحديد المجالات ذات الأولوية للبحوث، فضلاً عن الفجوات في القدرة على إجراء البحوث اللازمة. **إجراءات الشروط المسبقة** ◂ العمل على بناء القدرات داخل مجتمع البحوث لضمان إمكانية إجراء البحوث العالية الجودة حول استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم الشامل بشكل فعال على المستوى الوطني والمستويات المحلية. ◂ التحقق من التمويل القادم من

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
	المعلومات والاتّصال الشاملة، أو تطوير أدوات وصول جديدة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال؟ ◂ هل يعمل الشركاء الرئيسون في مجال البحوث والتنمية – والصناعة وممثلي المجتمع – مع مجتمع البحوث؟	◂ لا يشارك المستخدمون – المتعلمون المعرضون للاستبعاد من التعليم أو أسرهم– في الأبحاث بشكل مباشر. ◂ يركز البحث على تطور التكنولوجيا، وليس على تطبيقها على التعلم المتسم بطابع شخصي في التعليم الشامل. ◂ يقتصر البحث على قطاعات تعليمية معينة (مثل المدارس) ولا يهتم بسياقات التعلم مدى الحياة.	مصادر وطنية و/ أو دولية لدعم أي برنامج بحوث موافق عليه، وتأمين هذا التمويل. ◂ تحديد الحد الأدنى من المتطلبات للمنظمات الراغبة في الحصول على الدعم المالي للبحث. **إجراءات التنفيذ** ◂ تطوير برنامج شامل للبحوث والتنمية بالتعاون مع جميع المؤثرين الرئيسين، يأخذ بالاعتبار جميع جوانب سياسة تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم وتأثيرها المتوسط والطويل الأمد. ◂ إنشاء مركز وطني يتيح الوصول لقواعد بيانات / قواعد معرفة تضم المبادرات البحثية والنتائج والمخرجات المتعلقة باستخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في سياقات تعليمية مختلفة. **إجراءات المراقبة** ◂ تطوير البنى التي تمكّن الوزارة القائدة من العمل كمرصد للمبادرات البحثية المنفّذة على المستويات المحلية والوطنية والدولية. ◂ وضع إجرائيات وجداول زمنية لجمع

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
			ومراجعة ردود فعل المؤثرين حول تأثير وأهمية وقابلية تطبيق المبادرات البحثية والبرامج والمخرجات.
جمع البيانات لقياس ومراقبة وتقييم السياسة.	◂ هل يعتمد جمع بيانات المراقبة على بيانات كمية ونوعية؟ ◂ هل يأخذ جمع البيانات معلومات المدخلات والعمليات والنتائج بعين الاعتبار؟ ◂ هل هناك آليات لقياس أثر تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة على التعليم الشامل؟ ◂ هل تم استخدام إجرائيات تشاركية لجمع البيانات تشتمل على المتعلمين وأسرهم وممثليهم؟	◂ محدودية أو عدم توافر بيانات عن تعداد المتعلمين المعرضين للاستبعاد من التعليم أو عن تجاربهم في التعليم الشامل عموماً. ◂ محدودية أو عدم توافر بيانات للإبلاغ عن مراجعة السياسة على المدى القصير، أو المتوسط أو الطويل الأمد. ◂ لم يتم وضع السياسات باستخدام المعلومات التي تم جمعها من خلال العمليات التشاركية. ◂ تقتصر البيانات على مقاييس كمية بسيطة لا تُبلِغ عن تقييم السياسة. ◂ توفر بيانات عن المدخلات، دوناً عن العمليات أو النتائج المتعلقة باستخدام	**إجراءات التدقيق** ◂ ربط مجموعات بيانات محددة تتعلق بتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة الوطنية القائمة و/ أو إجرائيات جمع البيانات الدولية من أجل تجنب تداخل الجهود. ◂ تحديد البيانات الحالية المتصلة بأغراض القياس، فضلاً عن الفجوات والمعلومات المفقودة التي سيتم جمعها في المستقبل. **إجراءات الشروط المسبقة** ◂ إشراك المؤثرين ذوي الصلة في الاتفاق على خطة عمل تضم نقاط علّام لجمع البيانات بغية استخدامها لمراقبة السياسة وتقييمها. ◂ تحديد المؤثرين والشركاء الرئيسين في عمليات جمع البيانات (المنظمات، الباحثين... الخ). ◂ الاتفاق مع المؤثرين الرئيسين على مجموعات البيانات الكمية، التي تركز على المدخلات (على سبيل المثال تطبيق معايير الوصول، ومبالغ

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
		تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة.	المشتريات...الخ) لأغراض القياس، والمراقبة والتقييم. ◂ الاتفاق مع المؤثرين الرئيسين على مجموعات البيانات النوعية التي تركز على المخرجات، باستخدام منهجية وعملية استكشاف تشاركية وقضايا المخرجات لأغراض القياس والمراقبة والتقييم. ◂ الاتفاق على استراتيجية نشر متعددة الأوجه تشمل جميع المؤثرين، بما في ذلك صناع القرار الرئيسين في ميادين سياسية أخرى وشركاء المجتمع المدني. ◂ تحديد آليات واستراتيجيات تقديم التقارير لتبادل المعلومات حول أهداف السياسة، وإجراءاتها وتنفيذها مع جميع الأطراف المعنية. **إجراءات التنفيذ** ◂ وضع إطار لإجرائيات جمع البيانات التي تدرس حقوق المتعلمين، إضافة إلى قضايا فعالية النظام. ◂ جمع البيانات الكمية والنوعية التي يمكن استخدامها لأغراض القياس بما يتماشى مع الإطار المتفق عليه. ◂ القيام خلال فترات زمنية محددة بجمع البيانات الكمية والنوعية

أهداف السياسة	أسئلة السياسة	قيود السياسة	إجراءات السياسة
			المستخدمة لأغراض المراقبة المستمرة. ◂ القيام ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها بجمع البيانات الكمية والنوعية لأغراض التقييم. ◂ جمع البيانات الكمية والنوعية باستمرار لإعلام المناقشات الجارية حول مخرجات و/ أو فوائد توفير تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة بما يتماشى مع جميع أهداف السياسة الأخرى. **إجراءات المراقبة** ◂ وضع إجرائيات وجداول زمنية لجمع ومراجعة ردود فعل المؤثرين على شفافية وفائدة البيانات الكمية والنوعية التي تم جمعها لأغراض مراقبة السياسة ◂ وتقييمها. ◂ ضمان امتثال جميع أنشطة جمع البيانات لمتطلبات اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة UNCRPD الخاصة بجمع البيانات. ◂ مراقبة جميع المعلومات المتعلقة بجمع واستخدام البيانات لتعزيز التقدم في التنفيذ المستقبلي لإجراءات السياسة.

معلومات حول الهيئات المساهمة

اليونسكو

اليونسكو هي وكالة الأمم المتحدة الوحيدة المتخصصة في التربية والعلوم والثقافة والاتّصال والمعلومات منذ إنشائها عام 1945. تعمل اليونسكو على تهيئة الظروف من أجل السلام والحوار بين الحضارات والثقافات والشعوب، القائم على احترام القيم الإنسانية المتعارف عليها. إن وصول الفئات الاجتماعية المهمشة، بمن فيها الأشخاص ذوو الإعاقة، إلى المعلومات والمعرفة مدرج بالكامل في الوثائق الاستراتيجية لليونسكو. تؤمن اليونسكو أن تعزيز حقوق الإنسان العالمية والاعتراف بها وتوفير الحصول على المعلومات والمعارف، لا سيما من خلال الاستخدام المبتكر لوسائل الإعلام وتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال، يساعد على ضمان إسهام كل مواطن، بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة، بشكل أفضل في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

http://www.unesco.org/new/en/communication-and-information/access-to-knowledge/access-for-people-with-disabilities

المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict)

المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict) – المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة – هي مبادرة تأييد أُطلقت في كانون الأول 2006 بالتعاون مع الأمانة العامة لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في UNDESA، وصناعة تكنولوجيّات المعلومات ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة. تتمثل مهمتها في تسهيل ودعم تنفيذ أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة(CRPD) في تعزيز الوصول الرقمي والتكنولوجيّات المساعدة.

تقدِّر المبادرة العالمية لتكنولوجيّات المعلومات والاتصال الشّاملة (G3ict) المنحة السخية الواردة من شركة مايكروسوفت لتطوير هذا المنشور.

www.g3ict.org

الوكالة الأوروبية لذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل

الوكالة الأوروبية لذوي الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل هي منظمة مستقلة تعمل كمنصة للتعاون بين 28 من الدول الأعضاء في مجال الاحتياجات الخاصة والتعليم الشامل. يتمثل هدفها في تحسين السياسات التعليمية والممارسة للمتعلمين ذوي الإعاقة والاحتياجات التعليمية الخاصة. يركز عمل الوكالة على الأولويات القطرية التي تتماشى مع الأهداف الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي، على النحو المحدد في التعليم والتدريب. استراتيجية 2020، بموجب الاتفاقات الدولية، مثل اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة واتفاقية حقوق الطفل. تأسست الوكالة عام 1996 وتنفق عليها وزارات التعليم في الدول الأعضاء وتتلقى دعمها أيضاً من المؤسسات الأوروبية.

http://www.european-agency.org

الألكسو

الألكسو هي المنظّمة العربيّة للتّربية والثّقافة والعلوم، وهي منظّمة حكوميّة متخصصة مقرها تونس، تعمل في نطاق جامعة الدول العربية وتُعنى أساسا بالنهوض بالتربية والثقافة والعلوم على المستويين الاقليمي والمحلّيّ، وبتنسيق مجهودات الدّول الأعضاء في هذه المجالات. وتنجز الألكسو لتحقيق هده الغايات مجموعة من الأنشطة تهتمّ بتوفير الدّراسات الميدانيّة والإحصائيّة والأدلّة والوثائق المرجعيّة، كما تقوم بتنفيذ مشاريع تهدف إلى بناء الإنسان العربيّ عبر ترسيخه في هويّته القوميّة ودعم انفتاحه على الموروث الكونيّ وعلى قيم الحداثة والمدنيّة. وتولي المنظّمة أهمّيّة خاصّة لمساعدة الدّول الأعضاء التي تمرّبصعوبات ظرفيّة أو مزمنة، كما تسخّر جزءا كبيرا من مجهوداتها للعناية بالفئات التي تواجه خطر الاستبعاد والتّهميش، وخاصّة منها فئات الأشخاص ذوي الإعاقة والأمّيّين. وقد انخرطت الألكسو في السّنوات الأخيرة في مشروع لمزيد تطوير أدائها عبر مراجعة جذريّة لأساليب عملها وإيلائها أهمّية خاصّة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال كأدوات تساعد على ضمان نجاعة العمل وفاعليّته، وكعنصر حيويّ من شأن امتلاكه وحذق التّعامل معه أن يدعم مجهودات إكساب الشّباب العربيّ كفايات القرن الحادي والعشرين حتّى يكون عنصرا فاعلا في بناء مستقبله وضمان التّنمية المستدامة لمجتمعه.

http://www.alecso.org

يعرض هذا المنشور نموذج سياسة لتكنولوجيّات المعلومات والاتّصال الشاملة في التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة. وينصب التركيز على استخدام تكنولوجيّات المعلومات والاتّصال لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (UNCRPD، 2006)، وتحديداً:

- المادة 9: إمكانية الوصول.
- المادة 21: حرية الرأي والتعبير والحصول على المعلومة.
- المادة 24: التعليم الشامل.

على هذا النحو، فإن نموذج السياسة قد يكون بمثابة مورد لتطوير محتويات وثائق سياسة وطنية جديدة، تكمل وثائق السياسات القائمة، أو يمكن استخدام الأقسام أو الملحقات الفردية كموارد لتدقيق أو تنفيذ السياسات القائمة. ويمكن أيضاً استخدام نموذج السياسة كمنصة لزيادة الوعي والدخول في حوار على المستوى الوطني مع عديد الأطراف ذات الصّلة.

للمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ:

UNESCO

Communication and Information Sector Knowledge Societies Division

7, Place de Fontenoy

75352 Paris 07 SP

France